جامعـــة الخليـــل

كليـــة الدراســـات العليـــا

اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره

في الحركة الوطنية الفلسطينية (1967 - 1982)

إعـــداد: شبلي محمود خليل دودين

إشـــراف: الدكتور عماد رفعت البشتاوي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

2010

(This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of the Modern &Contemporary History in the College of Graduate Studies Academic Research, Hebron University)

اليسار الماركسي الفلسطيني

ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية(1967- 1982)

إعداد الطالب : شبلي محمود خليل دودين

نوقشت هذه الرسالة يوم الأحد، بتاريخ 10/ 10 / 2010، الموافق 1 / 11 /

لسنة 1431هـ وأجيزت.

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة :

1. د. عماد البشتاوي مشرفا ورئيساً التوقيع: _____
2. أ.د عبد الستار قاسم عضواً خارجياً التوقيع: _____
3. د. عبد القادر جبارين عضواً داخلياً التوقيع: _____

المختصرات والرموز

ت : تاريخ .

ج : جزء .

ح : حلقة .

دت : دون تاريخ نشر .

دم : دون مكان نشر .

دن : دون دار نشر .

ص : صفحة .

ع : عدد .

مج : مجلد .

الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى نفس .... والدتي

إلى شموخ .... أبي

إلى سندي .... إخوتي وأخواتي

إلى رفيقة دربي.... زوجتي

إلى فلــذات كبدي .... أبنائـي

إلى من يتسع حبها للجميع .... فلسطـــــين

شـــــــكر وتقـديـــــــــر

أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من :

أستاذي ومشرفي الدكتور عماد البشتاوي فكان خير معلم وخير رشيد.

أساتذتي الأفاضل: الأستاذ الدكتور خلقي خنفر، والدكتور محمد العلامة، وأساتذة قسم التاريخ عامة.

إلى موظفي مكتبة جامعة الخليل، وموظفي مكتبة بلدية الخليل، وموظفي مكتبة بلدية البيرة، على ما قدموه لي من مساعدة .

إلى كل من ساعدني في الطباعة، والتنسيق، والتدقيق اللغوي.

إلى كل من قدم لي يد العون في إخراج هذه الدراسة.

لكم جميعا تقديري واحترامي .

المحتـــويات

العنـــــــــوان	الصـــفحة
المختصرات والرموز	ت
الإهداء	ث
شـــكر وتقديـــر	ج
المحتويات	ح
الملخص	د
المقدمة	ذ
تمهيد: **(جذور الشيوعية في فلسطين)** .	
1. الحزب الشيوعي الفلسطيني .	2
2. عصبة التحرر الوطني .	13
الفصل الأول: **اليسار الماركسي الفلسطيني بين النكسة وتبني الماركسية (1967-1969)**	
1.1 نشأة حركة القوميين العرب، وانعكاسات هزيمة حزيران 1967 عليها.	21
1.2 نشأة تنظيم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني .	30
1.3 نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتبني الماركسية .	34
1.4 مؤتمر آب 1968، والصراع الفكري داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	36
1.5 الانشقاقات عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .	41
1.6 علاقة اليسار الماركسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية(دورات المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة، والخامسة، والسادسة) .	50
1.7 ملامح الدولة الديمقراطية، ومواقف اليسار الماركسي الفلسطيني منها .	57
الفصـــــل الثاني: **اليسار الماركسي الفلسطيني (1970-1971) ومواقفه من القضايا الآتية:**	
2.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة 1970 .	66
2.2 أحداث حزيران 1970 في الأردن .	72
2.3 مشروع روجرز عام 1970.	79
2.4 أحداث أيلول في الأردن 1970.	84
2.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة1971 .	96
2.6 تصفية الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن، ودورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة 1971.	99

الفصـــــل الثالث: **اليسار الماركسي الفلسطيني (1972-1976)، ومواقفه من القضايا الآتية:**	
3.1 الانتخابات البلدية، ومشروع المملكة العربية المتحدة 1972 .	111
3.2 دورة المجلس الوطني الفلسطيني العاشرة الاستثنائية 1972.	117
3.3 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة 1973.	121
3.4 تداعيات حرب عام 1973 على القضية الفلسطينية .	129
3.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة، والبرنامج السياسي المرحلي 1974.	138
3.6 الحرب الأهلية في لبنان 1975-1976 .	145
3.7 الانتخابات البلدية في الضفة الغربية 1976.	152
الفصـــــل الرابع: **اليسار الماركسي الفلسطيني (1977-1982) ومواقفه من القضايا الآتية:**	
4.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة 1977.	158
4.2 زيارة السادات إلى القدس 1977، واتفاقية كامب ديفيد 1979 .	161
4.3 محاولات إعادة فتح الحوار مع الأردن 1978.	170
4.4 دورة المجلس الوطني الرابعة عشرة، ومشروع الوحدة الوطنية 1979.	173
4.5 المبادرة الأوروبية لحل النزاع في الشرق الأوسط 1980.	176
4.6 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة 1981.	179
4.7 مبادرة الأمير فهد لحل الصراع العربي الإسرائيلي 1981.	182
الخاتمة	185
قائمة المصادر والمراجع	188
الملخص	199

الملخـــــص

شهدت الفترة الزمنية الممتدة من نكسة عام 1967 وحتى عام 1982، أحداثاً مهمة في مسار القضية الفلسطينية، تبلورت خلالها الشخصية السياسية الفلسطينية، ومع أن اليسار الماركسي الفلسطيني جزءاً مهماً منها، إلا أنه لم يعط حقه في الفكر السياسي الفلسطيني، مما دفع الباحث لهذا الاختيار استكمالاً للدراسات السابقة في هذا الموضوع.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على اليسار الماركسي الفلسطيني منذ عام1967، وحتى عام 1982، من خلال مناقشة نشأة اليسار الماركسي الفلسطيني الممثل بجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتنظيمات اليسارية الماركسية التي نشأت من رحمها (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، والجبهة الديمقراطية) .

وتعرف الدراسة القارئ بموقف اليسار الماركسي الفلسطيني من تجربة الثورة الفلسطينية على الساحة الأردنية، حتى خروج المقاومة منها في تموز 1971، وما انتاب تلك الحقبة من مضاعفات وتطورات على مسار القضية الفلسطينية .

وتناولت الدراسة الواقع الفلسطيني في لبنان، من خلال تقييم نتائج حرب تشرين أول 1973 وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، والبرنامج المرحلي عام 1974، والحرب الأهلية في لبنان بين عامي 1975 و1976، ومشروع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عامي 1976-1972، وتباين مواقف اليسار الماركسي الفلسطيني منها.

وتتحدث الدراسة عن مرحلة أخرى مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، من عام 1977 وحتى نهاية عام1981، تمثلت في اتفاقية كامب ديفيد، والدعوة إلى إعادة الحوار الفلسطيني مع الأردن، ومسألة الوحدة الفلسطينية، وإعادة اللحمة لليسار الماركسي الفلسطيني في مواجهة تلك التحديات للقضية الفلسطينية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة

شكل الفكر الماركسي حضوراً في القضية الفلسطينية بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عـــام 1917، عندما شكل أول حزب شيوعي في فلسطين عـــام 1919، والـــذي ناضـــل ضـــد الحركـــة الصهيونية، خصوصاً بعد قبول عضوية الحزب في الكومنترن عـــام 1924، غيـــر أن محـــاولات الحزب في مجابهة الصهيونية لم تحقق نجاحاً كبيراً؛ بسبب سيطرة العناصر الصهيونية عليـــه رغـــم المحاولات العديدة التي بذلتها كوادر الحزب "المعتدلة" من العرب واليهود، مما حدا بالكادر العربـــي للانسحاب من الحزب وتشكيل عصبة التحرر الوطني في شباط 1944، والتي فشلت هي الأخرى في تحقيق نصر سياسي للصراع العربي الإسرائيلي؛ ليكون مصير العصبة كمصير الحـــزب الـــشيوعي الفلسطيني، وفي عام 1951 انحلت العصبة وتشكل الحزب الشيوعي الأردني الـــذي انتقلـــت معظـــم كوادره من الضفة الغربية إلى الأردن .

في هذه الفترة كانت حركة القوميين العرب قد تشكلت، وأكسبت القضية الفلسطينية بعداً قوميـــاً، لكن هزيمة عام1967، وثبوت فشل الرهان على الأنظمة العربية؛ دفع بالكادر الفلسطيني في الحركة للتفكير بقطرية العمل الوطني، مما أسفر عنه نشأة تنظيمات يسارية ماركسية فلسطينية مثـــل جبهـــة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عـــام1967. عانـــت الجبهـــة الـــشعبية صراعاً شديداً بين رموزها، مما أدى إلى قيام الجبهة الشعبية لتحريـــر فلـــسطين "القيـــادة العامـــة"، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عام1968، ورغم الخلافات الآيديولوجية بـــين أقطـــاب اليسار الماركسي الفلسطيني في حقبة الستينات من القرن الماضي، إلا أن حضوره كـــان واضـــحاً، ومتماسكاً في الفكر السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وفـــي التجربـــة الأردنيـــة عـــام 1970، إلا أن حرب تشرين أول عام 1973، وإفرازاتها السياسية، أظهرت انقـــساماً بـــين أقطـــاب

اليسار الماركسي الفلسطيني، حول مواقفهم من مشاريع التسوية السياسية، والحرب الأهلية في لبنان، والانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام 1976، فأبدى بعضهم الرفض القاطع لتلك المشاريع، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، في حين أيدت الجبهة الشعبية الديمقراطية إقامة دولة وسلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها، ولم ينته سجال اليسار الماركسي الفلسطيني وخلافاته حول تلك المشاريع إلا بدخول القضية مرحلة حرجة بزيارة السادات إلى القدس، وطرح مشروع الحكم الذاتي، مما أعاد اللحمة لتلك التنظيمات مؤقتاً، لتظهر معضلة جديدة حول فتح الحوار مع الأردن، ومشاريع التسوية السياسية، ومشروعات الوحدة الوطنية، وأوضاع الجبهة اللبنانية؛ لتشكل السنوات الممتدة من1967 وحتى 1982، فصولاً من الوئام والصدام، بين تلك التنظيمات في تفسيراتها، واجتهاداتها، ومساهماتها في الحركة الوطنية الفلسطينية في رحلة الكفاح الوطني.

أسباب اختيار موضوع البحث

تناولت الدراسة اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام1967 وحتى عام1982، واقتصرت الدراسة على أربعة تنظيمات يسارية ماركسية فلسطينية رئيسية، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي تغير مسماها إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1975، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. وقد راعت الدراسة الفكر السياسي لتلك التنظيمات، ودورها في الحركة الوطنية الفلسطينية، دون الدخول في العمليات العسكرية لها إلا بمقدار ما خدم موضوع الدراسة، ولم تخرج الدراسة عن الفكر السياسي لتلك التنظيمات خارج حدود القضية الفلسطينية على المستويين الفلسطيني والعربي. وقد اختار الباحث موضوع الدراسة (اليسار الماركسي الفلسطيني، ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية(1967-

1982) لتقديم إضاءة جديدة عن اليسار الماركسي الفلسطيني، ودوره من الحركة الوطنية الفلسطينية لطالما افتقرت إليها الدراسات السابقة، حيث أن الدراسة ترتكز بصورة أساسية على منظومة الفكر السياسي لليسار الماركسي الفلسطيني، ودوره في القضية الفلسطينية، من حيث فهمه لطبيعة القضية وتناقضاتها، والحلول العملية لها، كما تكمن أهمية الاختيار في وضع دراسة مقارنة عن الأحزاب اليسارية الماركسية الفلسطينية، وتحليلها لطبيعة القضية، وأسباب التباين بينها.

منهجية الدراسة

نهج الباحث أسلوب التحليل لمضمون الفكر السياسي لليسار الماركسي الفلسطيني في وعيه لطبيعة المشكلة وطرق حلها، من خلال التحليل، والمناقشة، والمقارنة بين أطياف اليسار الماركسي الفلسطيني، موضوع الدراسة، وحاولت الدراسة مراعاة الضوابط الآتية:

- جمع المعلومات من مصادرها الأولية مباشرة من خلال وثائق اليسار الماركسي الفلسطيني، والمذكرات الشخصية لأقطاب ذلك اليسار.
- الموضوعية في الكتابة بعيداً عن التحيز لأي فصيل على آخر .

مشكلات وصعوبات الدراسة

واجه الباحث بعض الصعوبات، والمشاكل في الدراسة، مردها إتباعه منهجية خاصة في الكتابة لإظهار موقف التنظيمات الماركسية باستقلالية تامة لكل تنظيم، الأمر الذي ترتب عليه أن تكون المراجع، والوثائق خاصة بكل تنظيم على حدة، وهو ما لم يتوفر عند بعض التنظيمات؛ لاسيما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مما أجهد الباحث في تغطية دور الجبهة في الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة الدراسة، وعانى الباحث من عدم تعاون معظم التنظيمات اليسارية الماركسية فيما يخص مراجع البحث .

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الفكر السياسي للتنظيمات الفلسطينية، ودورها في الحركة الوطنية الفلسطينية مثل:

- الفكر السياسي الفلسطيني، لفيصل الحوراني (1964-1974).
- فكر حركة المقاومة الفلسطينية، لناجي علوش (1948-1987).
- الحركة الوطنية الفلسطينية، ليزيد صايغ (1949-1993).
- البحث عن كيان، لماهر الشريف (1908-1993).

جاءت هذه الدراسات في معظمها عامة، ودون تفصيل لدور اليسار الماركسي الفلسطيني، بل خلطت معظمها بين التيارات الماركسية والعلمانية، كما إن بعضها أهمل دور بعض التنظيمات الماركسية، فجاءت في مجموعها ناقصة في تفصيل دور اليسار الماركسي الفلسطيني في الحركة الوطنية في الفترة الخاصة بموضوع الدراسة؛ لهذا لن تكون هذه الدراسة الأولى، ولكنها تدعي النوعية من حيث شمولها على تطورات اليسار الماركسي الفلسطيني في فترة زمنية محددة؛ لتشكل إضافة، وإضاءة جديدة في هذا المجال.

فصول الدراسة

التمهيد: تناول جذور الشيوعية في فلسطين، من خلال الحديث عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، وعصبة التحرر الوطني.

الفصل الأول: استعرض نشأة اليسار الماركسي الفلسطيني(جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)عام1967، والخلافات الآيديولوجية داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وما نشأ عنها من ظهور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، كما عالج الفصل علاقة تلك التنظيمات بمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال حقبة

الستينات من القرن الماضي، ومواقف اليسار الماركسي الفلسطيني من شعار الدولة الديمقراطية.

الفصل الثاني: تناول مواقف اليسار الماركسي في التجربة الأردنية، من خلال الأزمات التي تعرضت لها حركة المقاومة في الأردن عام1970، حتى خروجها في تموز1971، وعالج الفصل مواقف اليسار الماركسي الفلسطيني من مشاريع التسوية، والعلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال عامي 1970-1971 .

الفصل الثالث: تضمن سلسلة من الموضوعات التي تركت صدى واسعاً على صعيد القضية الفلسطينية مثل: مشروع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام1972، ومشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين، وتداعيات حرب تشرين أول 1973، على القضية الفلسطينية، والبرنامج المرحلي عام1974، والحرب الأهلية في لبنان عام 1976، والانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام 1976، ودورات المجلس الوطني الفلسطيني، ومواقف اليسار الماركسي الفلسطيني منها.

الفصل الرابع : عالج مواقف اليسار الماركسي الفلسطيني من موضوعات هامة في تاريخ القضية الفلسطينية، مثل اتفاقية كامب ديفيد، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، ومحاولات إعادة فتح الحوار مع الأردن، ومسألة الوحدة الوطنية، والعلاقات الداخلية الفلسطينية، ومبادرات التسوية السياسية.

المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق، والمصادر الأصيلة، والمذكرات الشخصية، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات، والموسوعات، والصحف، والمقابلات، والمواقع الإلكترونية:

أولا : الوثائق العربية المنشورة: كان للوثائق الفلسطينية العربية الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بين1967 إلى1981، الأثر الأكبر والأبرز على جميع فصول الدراسة باستثناء

التمهيد؛ نظراً لما تحتويه تلك الوثائق من معلومات أصيلة، وبيانات أولية لفصائل اليسار الماركسي الفلسطيني، كما تم الرجوع لبعض الوثائق الأردنية التي خدمت الدراسة لا سيما في فترة التجربة الأردنية.

تم الاستفادة من وثائق اليسار الماركسي الفلسطيني، منها ما خص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مثل: حوارات مع الحكيم، ومجموعة خطب ومقالات جورج حبش، ووثائق الجبهة الديمقراطية مثل: الجبهة الشعبية الديمقراطية (حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية)، وشكلت كراسات جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وثائق جيدة في التعريف بنشأة الجبهة، كما تمت الاستفادة من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة".

ثانياً: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**: شكل الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية من عام 1966 وحتى عام 1976، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت أهمية كبيرة للدراسة في تصوير حيثيات القضايا الرئيسة التي تناولتها معظم الموضوعات، فشكل مع الوثائق الفلسطينية العربية وحدة متكاملة، ومتجانسة في الوصول لمادة البحث.

ثالثاً : **المراجع**: كانت المراجع على نوعين:

النوع الأول: مراجع أصيلة، ومذكرات شخصية لأقطاب اليسار الماركسي، شكلت في مجملها مادة لا بأس بها في معلومات الدراسة، ككتاب ماير فلنر "خمسون عاما على الحزب الشيوعي في البلاد"، إذ أفاد منه الباحث في التمهيد للدراسة، وكتاب باسل كبيسي "حركة القوميين العرب" وهو ما أفاد كثيراً عن نشأة حركة القوميين العرب، وتطورها وفكرها، وأفاد الباحث من المذكرات الشخصية، لا سيما حكيم الثورة لفؤاد مطر(حوار مع جورج حبش)، والتجربة النضالية الفلسطينية لمحمود سويد (حوار مع جورج حبش)، وأسرار الصندوق الأسود لغسان شربل (حوار مع جورج حبش) حيث أفادت في مجموعها جزءاً كبيراً من فصول الدراسة، فيما يخص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما وأمكن الإفادة من المذكرات الشخصية لنايف حواتمه في كتاب نايف حواتمه يتحدث لعماد نداف (حوارمع

نايف حواتمه)، أما مراجع الجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني فكانت قليلة قياساً للجبهتين الشعبية، والديمقراطية، أهمها مذكرات بهجت أبو غربية الذي أفاد كثيراً في الفصلين الثالث والرابع .

النوع الثاني: المراجع الثانوية: وهي متعددة أفاد الباحث من بعضها في تناول حقبة زمنية محددة، مثل: كتاب "تاريخ فلسطين الحديث" لعبد الوهاب الكيالي، وكتاب "ستون عاماً على الحركة الوطنية الفلسطينية" لإميل توما، ومنها ما أفاد في مراحل متعددة مثل: كتاب "الحركة الوطنية الفلسطينية" ليزيد صايغ، و"فكر حركة المقاومة" لناجي علوش ، و"الفكر السياسي الفلسطيني" لفيصل حوراني، كما تم الرجوع لمراجع عديدة سيتم ذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

الدوريات

تم الرجوع إلى عدد من الدوريات شكلت "شؤون فلسطينية" الجزء الأكبر منها؛ نظراً لاختصاصها في - معظم موضوعاتها- في شؤون القضية الفلسطينية، وقد استفادت منها الدراسة في موضوعات هامة، وحساسة من خلال الحوارات التي أجرتها المجلة مع شخصيات فلسطينية من أقطاب اليسار، مثل: نايف حواتمه، أو من خلال تناولها موضوعات شكلت مفصليات مهمة في القضية الفلسطينية مثل: الحزب الشيوعي الفلسطيني، وموضوع الانتخابات البلدية، كما وتم الرجوع إلى دوريات أخرى مثل "المستقبل العربي" التي ساعدت في معرفة بعض الحقائق عن حركة القوميين العرب، ومجلة "نضال الشعب" التي أفادت في التعريف على موقف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من بعض القضايا.

المقابلات الشخصية

توزعت المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث على أطياف اليسار الماركسي الفلسطيني مثل: مقابلة مع (عبد الرحيم ملوح) نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومقابلة مع (قيس أبو ليلى) نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، ومقابلة مع(أحمد مجدلاني) الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ولم يتمكن الباحث من إجراء مقابلة مع فصيل "القيادة العامة" نظراً لصعوبة الوضع التنظيمي لهذا الفصيل في الساحة الفلسطينية .

المواقع الالكترونية

شكلت المواقع الإلكترونية نسبة ضئيلة من مراجع الدراسة، تم الرجوع إليها في موضوع هام عن شهادة أحمد جبريل في برنامج (شاهد على العصر) في حوار قناة الجزيرة مع أحمد جبريل، أما بقية المواقع فأمكن الاستفادة منها في موضوعات هامشية .

تمهيد: (جذور الشيوعية في فلسطين)

1. الحزب الشيوعي الفلسطيني.
2. عصبة التحرر الوطني.

1. الحـــزب الشـــيوعي الفلســـطيني

ترجع جذور الشيوعية في فلسطين إلى الجناح اليساري في الحركة الصهيونية فـــي روســـيا القيصرية، لا سيما داخل "بوعالي تسيون" الذي حاول الجمع بين الصهيونية والاشتراكية، لإيجاد حل اشتراكي للمسألة اليهودية؛ لذلك شجع على الهجرة إلى فلسطين في محاولة لحـــل إقليمـــي للـــشعب اليهودي؛ لضمان الحل الاشتراكي لتلك القضية[1]، ولم تكن الاشتراكية داخل الجناح اليساري لبوعالي تسيون هدفاً أيديولوجياً بقدر ما كانت هدفاً لحل المعضلة الصهيونية في اســـتيطان فلـــسطين، وهـــذا يشكل تناقضاً واضحاً بين الشيوعية والحركة الصهيونية، تم التعبير عنه لاحقاً على شكل صـــدامات بين المهاجرين اليهود والشعب الفلسطيني[2].

إن فكرة الجمع بين الصهيونية والاشتراكية ظهرت في مؤلفات عدد من المفكرين اليهود: فقد دعا إليها ناحمن سركين في كتابه "المسألة اليهودية والدولة اليهوديـــة والاشـــتراكية" عـــام 1898، وذهب إلى أنه بالإمكان إلغاء التناقض بينهما على أساس أنـــه ســـتتمثل كـــل التيـــارات الاشـــتراكية الصهيونية في الحركة العمالية اليهودية، وأكد أنه انسجاما مع الطرح الاشتراكي للمـــسألة اليهوديـــة بدأت الحلقات الاشتراكية بالظهور في صفوف الحركة العمالية التي اعتبرت نفسها متميزة سياسياً في روسيا وشرق أوروبا منذ 1899 وحتى 1904، وأطلقت على نفسها "عمال صهيون" بوعالي تسيون" وهي التي أسست في روسيا الحزب الديمقراطي الاشتراكي اليهودي عام 1906، بعد عقدها مؤتمرها التوحيدي في بولتافا في آذار 1906[3]. برز خلال المؤتمر بيير بوروشوف، الذي يعد أبا الاشتراكية الصهيونية وحاول التوفيق بين الأهداف الماركسية والهدف من إنشاء الدولة اليهوديـــة، وقـــد تبنـــى المؤتمر سلسلة من أفكار بوروشوف التي كان قد طرحها في سلسلة مقالات قبل عقد المؤتمر حـــول

1- الشريف، ماهر: ***الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين***، 17-18.

2- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 86-87.

3- سمارة ، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 46-47.

الصراع الطبقي والمسألة القومية، كما تبنى المؤتمر الأطروحات التي وردت على أساس أن يكون النشاط الصهيوني قائما على أسس اشتراكية تعاونية في جميع المؤسسات الصهيونية[1]، وأن تكون دولة اليهود المستقبلية اشتراكية، وأن على الصهيونية أن تتزاوج مع الاشتراكية إذا أرادت أن تكون مثلاً أعلى للشعب اليهودي[2].

وقد شكلت مجموعات "هومل"- رواد الهجرة الثانية من اليهود إلى فلسطين التي اعتمدت على مجموعتين: الأولى شبيبة صهيون، والثانية عمال صهيون "بوعالي تسيون" بين 1905 – 1906، والذين وصل عددهم إلى 50 ألف مهاجر- عاملاً مهماً في نشوء وتطور الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، غير أن تلك المجموعتين كانتا تشكلان تبايناً، ففي حين جمعت شبيبة صهيون طلائع الشباب المثقفين والمستائين من فشل الصهيونية في انجاز مشروعها الاستيطاني في فلسطين، ضم البوعالي تسيون كوادر ممن تأثروا بأفكار بوروشوف؛ لتساهم في عملية النضال الطبقي والقومي[3].

عقد أعضاء "بوعالي تسيون " في فلسطين اجتماعاً لهم عام 1905، في مستوطنة بتاح تكفا؛ لتوحيد جميع العمال اليهود في فلسطين، بقيادة بوروشوف، لكن الاجتماع فشل. فظهر في المؤتمر منظمتان عالميتان جديدتان: هما العامل الصهيوني الفلسطيني "بوعالي تسيون"، ومنظمة العامل الفتي[4]. بعد ظهور بوعالي تسيون الفلسطيني، انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في تشرين أول عام 1906، في فندق سبيكتور بمدينة يافا، وانتخب دافيد بن غوريون رئيساً للمؤتمر، وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من خمسة أعضاء، قررت تكليف لجنة أخرى من 10 أشخاص؛ لصياغة القاعدة الأيديولوجية للحزب، وأثناء الاجتماعات السرية التي عقدت، ظهر اتجاهان: الأول يساري أطلق على نفسه جماعة روستوف يدعو إلى تبني الماركسية، وآخر يميني بقيادة بن غوريون يؤكد على أهمية

1- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 90.

2- فلنر، ماير وآخرون: ***دراسات في الصهيونية***،37.

3- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***،78-80.

4- جزماتي، نذير: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، (ضمن كتاب الأحزاب، والحركات اليسارية)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 377/1.

العامل القومي والضرورة الصهيونية[1]، كما عقد الحزب مؤتمراً آخر في يافا عام 1910، حدد توجهاته السياسية القائمة على إزالة الطبقات في المجتمع الإنساني، وإعطاء وسائل الإنتاج إلى مجموع المجتمع وإقامة نظام اشتراكي[2].

يتضح أن نشأة الحركة الاشتراكية في فلسطين لم تكن نتيجة لتطور موضوعي أو انشقاق لأحزاب اشتراكية، بل في إطار تجمع يهودي غيرت بعض شرائحه مشروع الوطن القومي اليهودي إلى موضوع الصهيونية البرولتيارية، التي جاءت على أرضية المشروع الكولونيالي .

شكلت أحداث الحرب العالمية الأولى تأثيراً مباشراً على الهجرة الصهيونية، فتقلص الدعم المالي والاستثمارات؛ لأن معظم المهاجرين من الروس، ومنعت السلطات العثمانية نشاط التنظيمات اليهودية في فلسطين[3]، وقامت بإبعاد قادتها لا سيما "بن غوريون" "وبن زفي"[4]، كما أن اندلاع ثورة تشرين أول الاشتراكية عام 1917، وتأسيس الكومنترن تعد من أهم العوامل التي دعت المنظمات المختلفة لعقد مؤتمرات استثنائية؛ لمناقشة مسألة الوحدة بينها، لكن هذه الدعوات قوبلت بالرفض من منظمة العامل الفتي، ورافق ذلك انعقاد المؤتمر الثالث عشر لبوعالي تسيون الفلسطيني في مدينة يافا في شباط 1919، تم خلاله إقرار مشروع الوحدة المطروح من قبل قيادة الحزب، ودعا المؤتمر لعقد مؤتمر عام في بتاح تكفا يضم 19 مندوباً عن البوعالي تسيون، و11 عن العامل الفتي، و28 من منظمة غير الحزبيين، واتفقوا على عقد مؤتمر يمثل جميع العمال في فلسطين أحدوت هاعفودا "اتحاد العمال" الذي انعقد في آذار 1919، بمشاركة 81 مندوباً من مختلف التيارات، وقد أعلن المؤتمر أن "اتحاد العمال" منظمة تضم جميع العمال الكادحين اليهود في فلسطين[5].

1- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 78-81.

2- ***نفسه***، 84-85.

3- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 92.

4- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 86.

5- نفسه،87-88.

رفضت أقلية يسارية من بوعالي تسيون عام 1919، الانضمام إلى أحدوت هعفودا؛ لكي تلتزم بموقف إيجابي تجاه ثورة تشرين أول الاشتراكية، وشكلت بمساعدة مجموعات اشتراكية حزب العمال الاشتراكي (م.ب.س)، الذي عقد مؤتمره التأسيسي في تشرين أول عام 1919 في مدينة يافا، واعتبر هذا المؤتمر التأسيسي لحزب العمال الاشتراكي بمثابة المؤتمر الأول للحزب الشيوعي في فلسطين[1]، وكان من أبرز قادة الحزب الجديد (مايرسون) الذي أكد في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر، أن الصهيونية: إما أن تنتصر بالاشتراكية، وإما أن لا تنتصر أبدا، وأكد المؤتمر أن الشغيلة اليهود سوف يسيرون جنباً إلى جنب مع سائر جماهير الشغيلة في البلد دون تمييز قومي[2]، ونظم الحزب مؤتمره الثاني في تشرين أول 1920، في مدينة حيفا دعا خلاله إلى إقامة حزب ثوري قطري موحد في فلسطين، قائم على قسمين ثوريين: يهودي، وعربي[3].

واجه الحزب منذ نشأته عام 1919 الكثير من الصعوبات؛ بسبب الظروف التي سادت البلاد، لا سيما الظروف الاقتصادية والعسكرية، فالأمية كانت متفشية في المجتمع الفلسطيني شبه الإقطاعي، كما أن انحسار نشاط الحزب داخل الأوساط اليهودية نفرت منه الجماهير العربية، وأعطى البرجوازية العربية سلاحا لمحاربة الحزب[4]. خلال هذه الفترة حدث تطوران مهمان على صعيد الوضع التنظيمي للحزب، الأول: تم إضافة كلمة عبري لاسم الحزب ليصبح (م.ب.س.ع) بنصيحة من الاتحاد العالمي لتحقيق مبادئ وأهداف الصهيونية البروليتارية، وانضمت مجموعة ريفوتسكي رسميا للحزب، وأما التطور الآخر فكان إقصاء مايرسون عن كل مسؤولياته داخل الحزب[5].

وعقد المؤتمر الثالث للحزب (م.ب.س.ع) في يافا في نيسان 1921، وفي هذا المؤتمر تبنى الحزب اسم الحزب الشيوعي اليهودي (بوعالي تسيون)، وأكد المؤتمر على دعمه الكامل للاتحاد

1- פלנר، מא'ר: ***50 שנה למפלגה הקומונ'סט'ת בארץ***، 23.

2- ***نفسه***، 25.

3- ***نفسه***، 29.

4- ياسين، عبد القادر : ***كفاح الشعب الفلسطيني*** ، 146 ؛ פלנר، מא'ר: ***50 שנה למפלגה הקומונ'סט'ת בארץ***، 15- 16.

5- سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 63 .

العالمي اليساري بوعالي تسيون، باعتباره المنظمة القيادية الوحيدة لجميع اليهود والشيوعيين في العالم، كما اقر المؤتمر توصية اللجنة المركزية والداعية للموافقة على شروط الانتساب إلى الأممية الشيوعية، مع شرط أن توافق الأممية على قرارات المؤتمر[1].

بعد انتهاء أعمال المؤتمر الثالث قام أعضاء الحزب بنشاطات مكثفة من بينها الاحتفال بالأول من أيار(عيد العمال العالمي)، فوزعوا في 30 نيسان 1921 مناشير شيوعية باللغات العبرية، واليديشية، والعربية، دعت خلالها الجماهير العربية للتوقف عن العمل في الأول من أيار، ودعت إلى قيام طبقة العمال العرب (البروليتاريا) في وجه البريطانيين وإقامة سوفييت فلسطيني[2]. استغلت السلطات البريطانية الصدامات التي حدثت في مدينة يافا، وشنت حملة واسعة ضد الشيوعيين، وعملت على تصفية عدة منظمات من منظمات الحزب، كما أبعدت واعتقلت 18 كادرا من كوادر الحزب بحجة أنهم مسؤولون عن مذابح الأول من أيار 1921، كان من بينهم حاييم كايتس وهو قائد بارز في (م.ب.س.ع) [3].

بداية عام 1921 بدأت الاتصالات الأولى بين يسار بوعالي تسيون، واللجنة التنفيذية للكومنترن بشأن الانضمام للكومنترن، وتبين أن الخلافات تدور حول مسألة المشروع الصهيوني وشرعية الوجود التنظيمي لبوعالي تسيون في الكومنترن، وطرحت اللجنة التنفيذية للكومنترن في مؤتمرها الثالث شروط قبول شيوعيي "بوعالي تسيون" في الكومنترن؛ بأن يقوم الاتحاد العالمي للعمال (عمال صهيون) بحل نفسه في مؤتمر عام، يدعو لعقده خلال خمسة أشهر، كما يتوجب على الاتحاد حل نفسه في مدة لا تزيد عن شهرين من عقد المؤتمر، وأن يتوجه بطلب انتساب إلى الفروع المختلفة للأممية الشيوعية، وتضمن الشرط الثاني المصادقة على قرارات المؤتمر الثاني ، والثالث للأممية الشيوعية [4].

1- سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 84-85.

2- الكيالي، عبد الوهاب : ***تاريخ فلسطين الحديث***، 146 ؛ السفري، عيسى: ***فلسطين العربية***، 73.

3- سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 70.

4- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 103؛ פלנר، מא'ר: ***50 שנה למפלגה הקומונ'סט'ת בארץ***،27.

شكلت شروط الكومنترن أزمة داخلية داخل يسار البوعالي تسيون (م.ب.س.ع)، فانشقت جماعة ريفوتسكي عن (م.ب.س.ع)، وشكلوا الحزب الديمقراطي الاشتراكي اليهودي (ي.س.د)، وأعاد (م.ب.س.ع) تنظيم نفسه، واتخذ اسم (ي.ك.ب)، لكن الحزبين لم يعمرا طويلاً. وفي أيلول 1922 شكلت فئة يسارية بقيادة (جرشون) الحزب الشيوعي (ك.ب.ب)، (دعت للتخلص من الصهيونية الجهنمية)[1]، أما البقية من (ي.ك.ب) فقد أسسوا حزب (ب.ك.ب) الذي انضم إليه (أورباخ) القادم من روسيا. بحلول تموز 1923، جرت مفاوضات بين أورباخ وجوزيف برزيلاي الذي أصبح الأمين العام لـ (ك.ب.ب) لتوحيد الحزبين، تكللت جهودهما بالنجاح، وحمل الحزب الجديد اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني (ب.ك.ب) [2].

بعد عملية الوحدة باشر الحزب اتصالاته بالكومنترن، وفي أيلول 1923 أوفد (أورباخ) إلى روسيا، وقدم طلب انتساب إلى الكومنترن، الذي أبدى تحفظاً على شروط الانتساب، خاصة لعدم وجود شيوعيين عرب في الحزب، وبعد مداولات وجهود مضنية من قبل أورباخ رفعت اللجنة التنفيذية للكومنترن في تقرير إلى مؤتمر الأممية الخامس في أيار 1924، بقبول عضوية الحزب للأممية الثالثة [3].

بعد أن تم قبول عضوية الحزب في الأممية الثالثة، دعا قادة الحزب إلى عقد المؤتمر الخامس للحزب بمدينة حيفا في تموز 1924 في ظروف سرية ساهم فيه 19 مندوباً[4]، كان من بينهم مندوب عربي[5]، وكانت هذه أول محاولة نحو الاتجاه إلى قطرية الحزب (التعريب)، خاصة حينما أقر المؤتمر فصل مجموعة ايليشا من صفوف الحزب بسبب رفضها شعار التعريب امتثالاً لطرح

1- Laqueur, walter .***communism and nationalism***. p.77 ؛ بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***103-107.

2- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 103- 108؛ ***50 שנה למפלגה הקומונ'סט'ת בארץ***، 25.

3- Laqueur, Walter.***communism and nationalism***. p.77؛ بشير سليمان:***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***،110

4- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 168.

5- رجح ماهر الشريف بأن يكون العنصر العربي هو نجاتي صدقي الملقب مصطفى سعدي أو هاشم الرمادي كما نقل عن مذكرات محمود الاطرش ، الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 212 – 213.

الكومنترن في شروط قبول عضوية الحزب[1]، ولم تكن عملية قطرية الحزب (التعريب) التي طالب بها الكومنترن بالأمر السهل، فعملياً عمل الحزب بين الجماهير العربية باتجاه العمال العرب بصورة رئيسية عن طريق دعوتهم للانتظام في إطار الاتحادات النقابية، ثم السعي لاستقطاب أفضل الكوادر التي تظهر بين العمال العرب، ومن ثم تنظيمها في صفوف الحزب[2].

وبسب عدم وجود تجربة نقابية للعمال العرب في فلسطين حيث إن معرفتهم لم تتجاوز شكل الجمعيات التعاونية القائمة على أساس قانون الجمعيات العثمانية[3]؛ لذلك فإن قيادة الحزب الشيوعية سعت إلى دفع العمال العرب للانتظام في صفوف النقابات التابعة للهستدروت، وتكلل نشاط الحزب بالنجاح من خلال تنظيم نقابة العمال العرب في صناعة الإسمنت وضمت نقابة سكك الحديد 40 عاملاً عربياً من أصل 300 نقابي عام 1924[4]، كما سجل للحزب في هذا السياق إصدار مجلة باللغة العربية اسمها حيفا (مجلة العمال) بين عامي (1924-1925)، اشتملت على قضايا الطبقة العاملة العربية وتوحيد صفوفها[5].

لم يستمر وجود العمال العرب في نقابات الهستدروت طويلا؛ بسبب انعدام التفاهم مع هذه النقابة، الأمر الذي استدعى قادة الحزب الشيوعي لتغيير تكتيكهم الخاص بتنظيم العمال العرب، واتهموا القيادة الصهيونية بأنها المسؤولة عن فشل جميع المحاولات التي تهدف إلى تنظيم العرب في صفوف الهستدروت، لذلك تشكلت نقابات عربية مستقلة بمبادرة العمال أو بدعم الحزب الشيوعي[6].

شكلت حادثة أرض العفولة بسبب الخلاف الذي نشب في تشرين ثاني 1924، بين أهالي

1- Laqueur, walter. ***communism and nationalism***. p.77-1 ؛ الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 168.

2- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين*** ، 205.

3- الحوراني، هاني: ***أوضاع الطبقة العربية في فلسطين في عهد الانتداب***، شؤون فلسطينية، ع5، 1971، ص119-122.

4- الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين***، 206-207.

5- البديري، موسى: ***تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين***، 3.

6- الشريف، ماهر: ***مؤتمر العمال العرب الأول***، شؤون فلسطينية، ع50-51، 1975، ص295-297 .

القرية ومجموعة من المهاجرين اليهود، الذين حاولوا طرد الأهالي العرب عن أراضيهم بمساعدة القوات البريطانية نقطة مشرقة في تاريخ الحزب، حينما وقف الحزب موقفاً إيجابياً بمعارضتهم "أعمال الصهاينة" التعسفية بكل قواهم وطالبوا العمال اليهود بعدم المشاركة في عملية إخلاء المواطنين[1].

شهدت الفترة الممتدة بين 1924-1928، فترة من الركود والشلل على الصعيد الوطني الفلسطيني، ترجع جذورها إلى الخلافات التي دارت بين العائلات الفلسطينية؛ حينما غلبت العلاقات الشخصية على التنظيمية[2]، استدعى تدخلاً من الحزب الشيوعي الفلسطيني، فوجه بيانا بمناسبة انعقاد مؤتمره السابع في 1928، هاجم فيه النزاعات والانشقاقات العشائرية داخل القيادة الوطنية، كما جرت مراسلات بين الحزب وشخصيات فلسطينية،- لا سيما مع جمال الحسيني-؛ لتوحيد الجهود لمقاومة الاستعمار البريطاني والاستيطان اليهودي[3].

شكلت صدامات آب 1929 (هبة البراق) اختباراً حقيقياً لموقف الحزب تجاه القضايا الوطنية العربية، فقد أصدر قبل الأحداث بأسبوع نشرة يدعو فيها الجماهير الكادحة العربية واليهودية إلى تجاوز الحقد العنصري، والإثارة والعمل على تجنب حرب أهلية[4]، وعن تقدير دور الحزب أشادت بعض المصادر بدور الحزب في أحداث آب، حينما وصفت الشيوعيين بأنهم المجموعة الوحيدة التي وقفت إلى جانب مجموعة حمدي الحسيني القومية الثورية، فكانت تدعو إلى تآخي العرب واليهود في نضالهم ضد الإمبريالية، وأن شوارع القدس قد ملئت بشعارات"لا تقتتلوا فيما بينكم"، معتبرة في الوقت نفسه أن العناصر الانتهازية اليمينية هي من اعتبرت الأحداث بمثابة مذبحة ضد اليهود[5]، في

1- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***،164-165؛ Laqueur, walter. ***communism a nationalism***. P.81

2- الكيالي، عبدالوهاب: ***تاريخ فلسطين الحديث*** 188-190 ؛ علوش، ناجي: ***المقاومة العربية في فلسطين***، 33-35 ؛ السفري، عيسى: ***فلسطين العربية***، 142- 143.

3- بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية***، 174-178.

4- عبد الهادي، مهدي: ***المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية***، 116.

5- الشريف، ماهر: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق***، شؤون فلسطينية ،ع61 ، 1976، ص229.

المقابل ذهبت بعض المصادر إلى أن الحزب قد هالته الأحداث في البداية إلى حد أنه أعطى الأوامر "إلى مناضليه ليشاركوا في وحدات الدفاع الذاتي جنباً إلى جنب مع الهاجاناة"[1]، وأكد مثل هذا القول عبد الوهاب الكيالي حينما قال بأن: لجنة سرية أطلق عليها اسم لجنة المقاطعة قد تشكلت لغرض الإرهاب واغتيال الأشخاص وكانت تعمل لصالح الاستخبارات الصهيونية مكونة من 24 شخصاً كان من بينهم 11 عضواً في الحزب الشيوعي الفلسطيني)[2]، من المؤكد أن الضعف التنظيمي للحزب، وعدم تمتعه بكفاحية عالية يعود لنقص الكادر العربي داخل الحزب، وضعف صلاته بالجماهير العربية، لا سيما الفلاحين، والطابع الانعزالي لتوجهات الحزب تجاه قيادة الحركة القومية العربية، كان له الأثر الأبرز في ضعف تأثير الحزب على توجهات الحركة، الأمر الذي دفع تلك القيادات القومية العربية للتعاون مع الإمبريالية البريطانية للوصول إلى الاتفاقات معها على حساب مصالح الجماهير العربية[3].

نظراً لقصور الحزب وضعفه في تبني موقف صحيح من أحداث آب 1929، ازدادت أهمية الكومنترن بقضية تعريب الحزب؛ لذلك عين الكومنترن لجنة مركزية مكونة من 5 أعضاء: ثلاثة عرب، واثنان يهود، واعتبرت لجنة مؤقتة للحزب في كانون الأول 1930[4]. وقد أكد مؤتمر الحزب السابع الذي عقد في 1930، على تلك اللجنة التي عينها الكومنترن، وتماشياً مع سياسة التعريب اتخذ الحزب في عام 1932، قرارا بإجراء عملية تطهير في صفوف الحزب، بطرد عدد من الأعضاء اليهود الذين لم يؤيدوا سياسة التعريب، وقد كانت سياسة التعريب في القيادات أسهل منها في القاعدة،

1- Laqueur, walter..***communism a nationalism***. P.83 ؛ الطالبي، عمار: ***الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها*** ، شؤون فلسطينية، ع15، 1972، ص175.

2- الكيالي، عبدالوهاب: ***تاريخ فلسطين الحديث***، 212-213.

3- الشريف، ماهر: ***الحزب الشيوعي وهبة البراق***، شؤون فلسطينية، ع61 ، 1976، ص238- 239.

4- أورد ماهر الشريف أن الأعضاء الذين تم تعينهم في اللجنة المركزية كانوا أربعة وهم: محمود الأطرش، ونجاتي صدقي، ويوسف خلف، وعلي الجيباوي ، الشريف، ماهر: ***الشيوعية والمسألة القومية***، 60 ، لكن من المرجح أن يكون عددهم ثلاثة بدليل انه وبعد أن اعتقلت السلطات البريطانية الأعضاء العرب استبدلوا بأعضاء جدد وهم سهيل ترسيسي، وكامل عودة، وعثمان زعرور ، سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 205.

فمثلاً وبعد رجوع رضوان الحلو (موسى) من موسكو عام 1934، تم انتخابه أميناً عاماً للحزب حتى عام 1943[1].

شهدت الفترة التي سبقت انتفاضة 1933، دعوة حزب الاستقلال الفلسطيني إلى تخليص الحركة القومية العربية من الضعف الذي ألم بها من خلال تحويل النضال ضد البريطانيين باعتبارهم من يملكون زمام المبادرة في فلسطين، وهو ما أكد عليه الشيوعيون بأن قضية فلسطين ليست محل صراع بين العرب واليهود، بل قضية قومية لا يمكن حلها إلا بنضال ثوري ضد بريطانيا[2]، وقد تزامنت تلك الدعوة مع تكاثف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بعد استلام النازيين الحكم في ألمانيا، فأحدث تخوفاً لدى القوى الوطنية العربية الفلسطينية من تغير طابع البلاد الديمغرافي وتحويلها إلى قوميتين، استدعى ذلك الاتصال بالمندوب السامي لوقف الهجرة وبيع الأراضي لكن طلبهم رفض[3]؛ مما حدا باللجنة التنفيذية العربية القيام بمظاهرات وأحداث شغب عنيفة كانت الأقوى والأعنف في مسيرة الحركة الوطنية[4]، وكان الحزب الشيوعي قد تكهن مسبقاً بإمكانية وقوع مثل هذه الأحداث، حينما أصدر منشوراً بالعربية قبل اندلاع المظاهرات، أكد فيه على ضرورة طرد الانجليز، وإلغاء وعد بلفور، وإعادة الأراضي المبيعة، والنضال ضد الزعماء الخونة، كما طالب برفض دفع الضرائب؛ لذلك جاءت أحداث 1933؛ لتثبت صحة تكهنات الحزب الشيوعي، وأثناء المظاهرات أصدر الحزب منشوراً آخر دعا فيه الجماهير العربية للنضال تحت شعار إلغاء الانتداب، ووعد بلفور، والهجرة الصهيونية، ومصادرة الأراضي[5].

1- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية ،ع39 ، 1974 ، ص119.

2- الكيالي، عبد الوهاب: ***تاريخ فلسطين الحديث***، 234 – 236.

3- توما، إميل: ***ستون عاماً على الحركة القومية العربية***، 111- 112.

4- الكيالي، عبد الوهاب: ***تاريخ فلسطين الحديث***، 240-243.

5- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية،ع39 ،1974 ، ص121-122.

عقد الكومنترن مؤتمره السابع عام 1935، وتم اختيار رضوان الحلو (موسى) مندوباً للحزب إلى المؤتمر[1]، الذي شارك في جميع جلساته، وأقر الحزب بالتقرير الذي تقدم به ديمتروف، الذي عزا فيه فشل الحزب إلى وجود نفوذ صهيوني داخل الحزب، كما أكد مندوب الحزب على أن خطورة الإمبريالية البريطانية تكمن في دعم البرجوازية الصهيونية التي تقوم بطرد الفلاحين من أراضيهم، وقد أصدر الحزب منشوراً في تشرين أول 1935 تحت عنوان: "من أجل تحالف كل العرب وأصدقائهم ضد الإمبريالية" تعهد فيه بالنضال ضد الاستعمار البريطاني والصهيوني المشترك الذين لا فرق بينهم سوى الاسم[2].

شكل إضراب عام 1936 فصلاً جديداً من حياة الحزب الشيوعي الفلسطيني، فحينما انفجرت الأوضاع في البلاد في ربيع 1936، بصورة الإضراب الشامل كان الشعب فيه متقدماً على قيادته وأحزابه؛ لتشكل مرحلة جديدة في التاريخ السياسي الفلسطيني[3]، فمنذ اللحظة الأولى للإضراب دعا الحزب الشيوعي جماهير العمال والكادحين العرب واليهود للالتحاق بالنضال التحرري، الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية العربية ضد الإمبريالية والصهيونية بعدما وجهت اللجنة المركزية للحزب نداء دعت فيه الجماهير العربية للانخراط في النضال والالتحاق بالإضراب، معتقدة أن انتصار الحركة الوطنية العربية سيساهم في حل مشكلة الأقلية اليهودية في فلسطين[4]. وهكذا استطاع الحزب تعميق صلاته مع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي وافقت على تعيين عضوين في اللجنة المركزية للحزب، وهم فؤاد نصار، ونمر عوده مستشارين سياسيين لها [5].

شكل موقف الحزب الايجابي تجاه الإضراب سخط السلطات البريطانية، فعمدت إلى حملة اعتقالات واسعة في صفوفه، كان من بينهم 15 عربياً، و66 يهودياً، لكن ذلك لم يثن الحزب

1- جزماتي، نذير: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***،(ضمن كتاب الأحزاب والحركات اليسارية،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية)،385/1.

2- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية ،ع39 ،1974 ،ص122-123.

3- الحوت، بيان: ***القيادات والمؤسسات السياسية***،231 ؛ كنفاني، غسان: ***ثورة 1936-1939 في فلسطين***، 73-74.

4- Merhave, Peretz . ***La gauche Israelienne***,P.105

5- سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 213.

عن القيام بدوره، فمثلاً حينما صدر الكتاب الأبيض في أيار 1939، الذي دعا إلى الحد من الهجـــرة، ومنع انتقال الأراضي، اعتبر الحزب أن ذلك خطوة على الطريق الصحيح[1]، إلا أن هـــذا الموقـــف للحزب لم يرض الكثير من أعضاء الحزب اليهود؛ لذلك شكل موقف الحزب من إضراب عام 1936 وحتى عام 1939، شرخاً بين معسكرين متناقضين الأول عربي والآخر يهـــودي [2]. وقـــد شـــهدت الحركة الوطنية العربية في هذه الفترة تراجعاً، فمعظم زعمائها ونتيجة إضراب عام 1936 أودعـــوا السجن؛ لذلك توقفوا عن العمل كقوة سياسية، مما انعكس سلباً على الحركة الشيوعية التي شهدت هي الأخرى تراجعاً بسبب تزايد الصراع الداخلي بين التيارين العربي واليهودي فيمـــا يخـــص المـــسألة القومية، فمعظم الزعماء اليهود داخل الحزب كانوا يؤيدون وجود أمة يهودية مستقلة فـــي فلـــسطين، ويقرون بواقع تحويل البلاد إلى دولة مزدوجة القومية[3].

2. عصبـــــة التـــــحرر الوطنـــي

باندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، ظهر الحزب الشيوعي الفلسطيني باتجاهين:الأول عربي، ويرى بأن هتلر حليف الاتحاد السوفييتي، ولا يشكل خطراً على القضية، واعتبروا أن إرسال متطوعين يهود لمحاربة ألمانيا إنما اعتبر محاربة للاتحاد السوفييتي عندئذ، أما الاتجاه الثاني، فكـــان الجناح اليهودي الذي لم يبد ارتياحاً إلى أي من المتخاصمين[4].

وساعد حل الأممية الثالثة في آب عام 1943، بالتعجيل في عملية الانقسام داخل الحزب، وقد رحب الشيوعيون العرب بحل الكومنترن، وبدؤوا يميلون لتأسيس حزب شيوعي عربي، خـــصوصاً بعدما رفض رضوان الحلو (موسى) الاندماج مع جماعة (ها أميت)، مما ساعد على ظهور جماعـــة يهودية معارضة داخل الحزب، بقيادة ميكونيس عضو اللجنة المركزية. وتعرض الحزب لهزة أخرى

1- توما، اميل: ***جذور القضية الفلسطينية***، 208 ؛ سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 214 .

2- الشريف، ماهر: ***الشيوعية والمسألة القومية***، 97-98.

3- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية، ع39، 1974، ص126.

4- عبد الهادي، مهدي: ***المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية***، 119.

عام 1943، فحينما دعا الهستدروت إلى إضراب رفض رضوان الحلو والأعضاء العرب الاشتراك في الإضراب؛ بسبب عدم استشارتهم، في حين وافق العمال اليهود على الإضراب؛ ولحل المشكلة اقترح رضوان الحلو تسوية، تم بموجبها عدم اشتراك العمال العرب في الإضراب مع ترك الحرية للعمال اليهود، لكن التسوية رفضت، فصدر قرار بإغلاق فرعي الحزب في حيفا وتل أبيب، وطرد ميكونس وفاينهوس من اللجنة المركزية، ورفض ميكونيس القرار[1].

ولرأب الصدع اجتمعت اللجنة القومية العربية في أيار 1943، لكن منشوراً صدر عن مجموعة ضمت كلا من إميل حبيبي، وعبدالله البندك، ويعقوب العرماني[2]، اعتبرت فيه أن الحزب عربي ويمكن لليهود أن ينضموا إليه، وان إغلاق فرعي الحزب في حيفا وتل أبيب، وطرد أعضاء اللجنة المركزية من أجل طرد العناصر الصهيونية في الحزب، وهكذا شكل المنشور فشلاً لمحاولة رأب الصدع، فتتصل رضوان الحلو من المنشور، وأصبحت التسوية أمرا في حكم المستحيل[3]، في هذا الوقت كان الشيوعيون العرب قد تمكنوا من بلورة موقفهم السياسي القائم على إعادة صياغة الحزب الشيوعي الفلسطيني على قاعدة انتسابه للحركة الجماهيرية العربية المعارضة للمشروع الكولونيالي الصهيوني، فأسسوا عصبة التحرر الوطني في شباط 1944[4]، وقد ضمت العصبة بالإضافة إلى رضوان الحلو (موسى) أعضاء بارزين في التنظيم الشيوعي العربي، أمثال جبرا نيقولا وفخري مرقة، ومخلص عمرو، واميل توما، وتوفيق طوبى، وفؤاد نصار، وإميل حبيبي، وبولس فرح، وأقامت العصبة مركزها في مدينة حيفا، وأنشأت لنفسها جريدة باسم الاتحاد، ومجلة فكرية باسم الغد[5].

1- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية، ع39 ،1974 ، ص127.

2- عوض الله، عبد الرحمن: ***الحركة الشيوعية الفلسطينية***، (ضمن الندوة الفكرية السياسية، المركز القومي للدراسات والتوثيق)، 88 .

3- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية، ع39، 1974 ،ص127-128.

4- سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 234.

5- طوبي، توفيق: ***حوار مع نادي الجديد***، الجديد، ع5، 1978، ص44 ؛ الحوت، بيان: ***القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين***،488.

اعتبرت العصبة نفسها ومنذ نشأتها بأنها جزءٌ لا يتجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية حينما عدت نفسها الطليعة السياسية للطبقة العاملة العربية [1]، واشتمل البرنامج السياسي للعصبة الذي صدر في كانون الثاني 1946، على الدعوة إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة حكومة ديمقراطية مستقلة، ورفض الأيديولوجية الصهيونية حول حل المشكلة اليهودية، وضمان حقوق السكان اليهود في البلاد، كما دعت للحفاظ على مصالح الفلاحين العرب والدفاع عنها، وتضامن جميع العمال في البلاد بغض النظر عن الجنس واللون، والدين، والمذهب السياسي[2].

اتسمت العلاقة بين العصبة واللجنة العربية العليا بالعدائية، فحينما بدأت الجهود التي قام بها جمال الحسيني لترميم اللجنة العربية العليا عام 1945، طالبت العصبة بإقامة سلطة عربية عليا مبنية على أسس شعبية ديمقراطية[3]، وحينما رفض طلب العصبة، بادرت في حزيران 1946، بالتعاون مع حزب الاستقلال والإصلاح، والدفاع، ومؤتمر الشباب، ومؤتمر العمال العرب، إلى إقامة الجبهة العربية العليا التي أقرت دستوراً ديمقراطياً للبلاد، وطالبت برفع قضية فلسطين إلى مجلس الأمن، ورفض سياسة المساومة والاستعمار[4].

هاجم جمال الحسيني في الاجتماع الذي دعا إليه الحزب العربي الفلسطيني في حزيران 1946، ممثلي العصبة ومؤتمر العمال العرب، ورفض دخول مندوبين عن مؤتمر العمال العرب إلى اللجنة العربية العليا؛ بحجة أنهم يريدون التعاون مع بن غوريون والصهيونية، وأن عصبة التحرر تطالب باتحاد اليهود والعرب، وهذا ما يتناقض مع الميثاق الوطني[5].

وفي عام 1947 اقترح بيفن عرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن بسبب تعقيداتها، مفيداً أن مشكلة اليهود لا تكمن في 100 ألف مهاجر بل بالملايين، وأن بريطانيا لا تستطيع فرض

1- الشريف، ماهر: ***الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين***، 109-110.

2- توما، اميل: ***ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية***، 189.

3- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني***، شؤون فلسطينية ،ع39 ، 1974 ، ص129.

4- توما، اميل: ***يوميات شعب***، 36.

5- الشريف، ماهر: **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين**، 115.

حل؛ لأنها دولة منتدبة انتداباً، وأن مجلس الأمن هو من يفرض الحل الذي يراه مناسباً، ورفعت مذكرة في نفس العام للأمين العام للأمم المتحدة، تطلب عرض القضية الفلسطينية في دورة خاصة للمنظمة الدولية، تقرر خلالها إرسال لجنة تحقيق جديدة، وقد عارضت المجموعة العربية هذا الاقتراح؛ على اعتبار أن مهمة اللجنة لا تتضمن إعلان الاستقلال، وقد واصلت اللجنة عملها وانقسمت في تقريرها إلى قسمين: مشروع الأكثرية الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية، وعربية، تصبحان مستقلتين بعد مرحلة انتقالية لمدة سنتين، ومشروع الأقلية الذي اقترح دولة اتحادية[1]، ورحبت العصبة بتوصيات اللجنة التي تنهي الانتداب، وتضمن استقلال فلسطين، لكنها أعربت عن تحفظها على مشروع الأكثرية؛ على اعتبار أنه بالإمكان قيام دولة ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود[2].

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في29 تشرين ثاني1947، بأكثرية الثلثين على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية، ويهودية، بحدود معينة وتدويل القدس[3]، وقد أكدت العصبة أن بريطانيا تريد أن يتم التقسيم وفق الرؤية البريطانية؛ عن طريق إنشاء دولة يهودية صرفة، وضم القسم المتبقي من فلسطين إلى شرق الأردن، والقضاء على أي تحالف بين العرب واليهود[4]. وامتثالاً لقرار التقسيم، غادر المندوب السامي فلسطين منتصف ليلة 15 أيار 1948، وأعلن اليهود فور خروج المندوب السامي قيام دولة إسرائيل، وقد بادر الرئيس الأمريكي ترومان بعد عدة دقائق إلى الاعتراف بالكيان الجديد[5]. رداً على إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل دخلت القوات العربية إلى فلسطين دفاعاً عن الشعب الفلسطيني، وانتهت الأمور إلى ضياع الجزء الأكبر من

1- زعيتر، أكرم: ***القضية الفلسطينية***، 188-192.

2- الشريف، ماهر: ***الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين***، 130.

3- توما، اميل: ***ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية***، 209.

4- توما، اميل: ***يوميات شعب***، 54.

5- زعيتر، أكرم: ***القضية الفلسطينية***، 213-216.

فلســـــطين، وقبـلت الـــدول العـــربية بقـــرار الهـــدنة الثانـــي في 18 تمـــــوز 1948[1].

كانت العصبة قد توجهت بنداء إلى الجيوش العربية، تدعوهم للعودة إلـــى بلادهـــم وتوجيـــه ضرباتهم إلى المستعمر المحتل، كما طالبوا بسحب القوات الصهيونية وجيوش الملك عبـــد الله مـــن الأراضي الفلسطينية، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وقيام دولة عربية مستقلة فـــي الجـــزء العربـــي، وعدم إلحاقه جزئياً أو كلياً بأي شكل كان[2]، وهكذا أيدت العصبة وبسبب الظروف الموضـــوعية أن تقام في فلسطين دولتان، وجابهت الحركة الوطنية الفلسطينية التقليدية التي رفضت المشروع بـــالرغم من النتائج المترتبة على مثل هذا القرار؛ ليكون هذا الحل سبيلا لإبعاد الانتداب البريطـــاني وإقامـــة دولة عربية وأخرى يهودية، وعقدت قيادة العصبة اجتماعين كان الأول فـــي رام الله، والآخـــر فـــي الناصرة، حسمت موقفها من التأييد لقرار التقسيم [3].

بعد انتهاء الحرب عام 1948، توصل أعضاء اللجنة المركزية للعصبة الـــذين بقـــوا فـــي الجانب الذي احتلته إسرائيل بالتشاور مع زملائهم الآخرين إلى اتفاق مع اللجنة المركزيـــة للحـــزب الشيوعي الإسرائيلي؛ بهدف بناء حزب شيوعي أممي يهودي عربي موحد في إسرائيل، أما منظمات العصبة التي بقيت في المنطقة العربية التي احتلتها إسرائيل خلافاً لقرار التقسيم مثل الناصـــرة فـــتم الاتفاق على أن تبقى جزءاً من القسم العربي الفلسطيني[4].

دعت العصبة لمقاطعة مؤتمر أريحا، وعارضت خطة الملك عبد الله لضم الأجـــزاء المتبقيـــة من فلسطين إلى شرق الأردن، ودعت إلى مقاطعة الانتخابات النيابية التي جرت عام 1950[5] مـــن خلال المظاهرات التي دعت إليها في كل من نابلس، والقدس، وطولكرم، وقامت بإرســـال رســـائل تهديد إلى العديد من المرشحين لسحب ترشيحهم، واعتقل جميع الأشخاص الذين اشتركوا في مظاهرة

1- توما، اميل: ***يوميات شعب***، 59.

2- الشريف، ماهر: ***الشيوعيون وقضايا النضال الوطني***، 20-21.

3- طوبي، توفيق: ***حوار مع نادي الجديد***، الجديد، ع5، 1978 ،ص45.

4- الشريف، ماهر: ***الشيوعيون وقضايا النضال الوطني***، 22.

5- برغوثي، بشير: ***فؤاد نصار الرجل والقضية***، 43.

نابلس وعددهم 50، أجبروا على السير على أقدامهم من نابلـــس إلى عمـــان، مما أدى إلى وفـــاة أحـــدهم في الطريق وحكم على الآخرين بالسجن لمدة شهرين، كما تـــم اعتقـــال رضـــوان وفـــؤاد نصار[1].

شكل عام 1951 نزاعاً داخلياً في العصبة، أوصلها لمرحلة حرجة تمثل في أن أصبح لـــدى بعض أعضاء العصبة توجه بضرورة توجيه عمل العصبة، نحو المفكرين، حتى وإن لم يكـــن ذلـــك منسجماً مع نظرية الارتكاز على الصراع الطبقي، وقد مثل هذا الاتجاه فؤاد نصار الذي اعتقد بعـــد عملية ضم الضفة الغربية للأردن أن البروليتاريا في الأردن لا تمثل إلا عدداً قليلاً ليس لها أي وزن، وعارض رضوان الحلو (موسى) هذا التوجه. إلا أن موقف فؤاد نصار وأعوانه قد انتصر، وأصـــبح فؤاد نصار رئيساً لا منافس له في العصبة، وتقرر في عام 1951، أن يتغير اسم العـــصبة [2] إلـــى الحزب الشيوعي الأردني[3]، أما في قطاع غزة فقد حملت المجموعات الماركسية فيه اســـم الحـــزب الشيوعي الفلسطيني، بعدما أصبح القطاع تحت الإدارة العسكرية المصرية [4]، وقد لعب الـــشيوعيون الفلسطينيون من خلال الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة دوراً كبيراً في مقاومة مـــؤامرات

1- كوهين، أمنون: ***الأحزاب السياسية في الضفة الغربية***، 53.

2- ***نفسه***، 54-55.

3- الحزب الشيوعي الأردني : عقدت اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني اجتماعاً لها في أيار 1951 بالتنسيق مع الحلقات الماركسية العاملة في شرق الأردن، واتخذت قرارا بتغير اسمها إلى الحزب الشيوعي الأردني، وانطلق الشيعيون الفلسطينيون من قناعة أنه لا يوجد تناقض بين توحيد نضال الشعبين الشقيقين الفلسطيني والأردني في كفاحهم ضد النفوذ الامبريالي في المنطقة. الشريف، ماهر: ***الشيوعيون وقضايا النضال الوطني***، 25- 26 ، وقد تعرض الحزب ومنذ نشأته لمضايقات السلطات الأردنية، لذلك تحولت نشاطاته في البداية لنشر الأفكار الشيوعية عن طريق الخلايا الحزبية التي تسربت إلى عقول الناس بمفاهيم دولية. حمارنه، مصطفى: ***الأردن*** ، 59 ، كما وتعرض الحزب بين عامي 1951-1952 إلى ضربتين عنيفتين: تمثلت الأولى، باعتقال سكرتير الحزب فؤاد نصار، أما الضربة الثانية، فكانت بسبب إغلاق السلطات الأردنية لمطبعة الحزب، وقد تمكن الحزب عام 1954، من تشكيل الجبهة الوطنية التي ضمت في عضويتها قادة شيوعيين لتحقيق عمل طويل الأمد. كوهين، أمنون: ***الأحزاب السياسية في الضفة الغربية***، 51- 61 ، وبحلول عام 1956 عمل الحزب مع القوى الوطنية لإفشال ضم الأردن إلى حلف بغداد من خلال المظاهرات الضخمة التي قام بها الحزب مع القوى الوطنية في الأردن، كما واشترك الحزب في الانتخابات النيابية وتمكن من إيصال ممثلين له في المجلس النيابي عن دائرتي القدس ورام الله، وهم يعقوب زيادين، وفايق ورداد . زيادين، يعقوب: ***البدايات*** ، 67-74 ، كان لمواقف الحزب من المسائل القومية والوطنية كرفضه للمعاهدة الأردنية البريطانية، وموقفه السلبي من الملك حسين الرافض للتعاون مع الكتلة الشرقية قد دفع الملك حسين إلى حظر نشاط الحزب عام 1957 ، كـــوهين، أمنـــون: ***الأحزاب السياسية في الضفة الغربية***، 66 ، واتسمت الفترة الممتدة من عام 1957 - 1967 بالفترة العصيبة في تاريخ الحزب حيـــث أمضى القسم الأكبر من قيادي الحزب في السجون والمعتقلات الأردنية. الشريف، ماهر: ***الشيوعيون وقضايا النضال الوطني***، 27.

4- ***موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية***، 266.

توطين اللاجئين، مثل مشروع سيناء للتوطين الموقع بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، كما كان لهم دور في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع منذ عام 1956 حتى عام 1967[1]، لكن الحزب عانى من صراع شديد في تلك الفترة خاصة بين معين بسيسو وعبد القادر ياسين، الذي اتهم معين بسيسو بأنه يرفض تشغيل الحزب، وأنه يميل لتشكيل تيار شيوعي بدلاً من حزب سياسي، على اعتبار أن الحزب يجر المشاكل والاعتقالات[2]. من الجدير بالإشارة إليه أنه حدث تعاون بين الحزب والحزب الشيوعي الإسرائيلي ضد العنصرية الصهيونية ، ومشاريع نهب الأراضي العربية[3].

1- بسيسو، معين: ***دفاتر فلسطينية***،45.

2- ياسين، عبد القادر: ***عُمر في المنفى***،57.

3- الشريف، ماهر: ***الشيوعيون وقضايا النضال الوطني*** ،31-32.

الفصل الأول: اليسار الماركسي الفلسطيني بين النكسة وتبني الماركسية

(1967 - 1969)

1.1 نشأة حركة القوميين العرب، وانعكاسات هزيمة حزيران 1967 عليها.

1.2 نشأة تنظيم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

1.3 نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتبني الماركسية.

1.4 مؤتمر آب 1968، والصراع الفكري داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

1.5 الانشقاقات عن الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين.

1.6 علاقة اليسار الماركسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية (دورات المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة، والخامسة، والسادسة).

1.7 ملامح الدولة الديمقراطية، ومواقف اليسار الماركسي الفلسطيني منها.

1.1 نشأة حركة القوميين العرب، وانعكاسات هزيمة حزيران1967 عليها.

أولا : النشأة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخل الفكر القومي العربي[1] في مرحلة جديدة، هي مرحلة القومية الشاملة متأثراً بأفكار ساطع الحصري الذي دعا إلى رفض كل أشكال القوميات القطرية، معتمداً على عامل اللغة. إلا أن كتابات ساطع الحصري، لم تعالج النواحي الاجتماعية والاقتصادية في بناء الأمة[2]. لما حدثت نكبة عام 1948، بدأ الفكر القومي العربي يتجذر مرة أخرى، وشكلت حركة القوميين العرب صورة جديدة له، والحديث عن نشأة حركة القوميين العرب يستدعي التوقف عند أهم العوامل التي ساعدت على ظهورها، وهي:

- § الأجواء الفكرية والسياسية التي وفرتها الجامعة الأمريكية وجمعياتها لا سيما العروة الوثقى.
- § وجود مجموعات من الشباب والتنظيمات الواعدة التي أبدت قابلية لمواجهة التحديات الجديدة بعد نكبة عام 1948.
- § نكبة فلسطين والغضب الجماهيري على نتائج هذه الحرب؛ مما أدى إلى تجمع عناصر ثورية

1- كان من أسباب نشوء القومية العربية في الأقاليم التي كانت خاضعة لدولة العثمانية سياسة الدولة العثمانية تجاه الولايات العربية، غير أن الفكر القومي العربي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كان محكوماً بتيارين فكريين، الإسلام الإصلاحي الذي تعود جذوره إلى جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وبالرغم أن هذه الحركات قد اعتبرت المبادئ الإسلامية مصدرها النظري إلا أنها بقيت حركات تقدمية في دعوتها إلى إعادة صياغة النظم الاجتماعية للإسلام وفق المفاهيم الغربية، وأما التيار الفكري الثاني فمثله أصحاب الفكر القومي أمثال إبراهيم اليازجي، ونجيب عازوري اللذين أيدوا إبعاد الدين كلياً من العمل القومي، وكان المسيحيون طليعة التغيير في هذا المجال؛ لأنهم كانوا يؤيدون دولة قومية لا علاقة لها بالإسلام، وقد حدث تطور على الحركة القومية العربية في فترة ما بين الحربين العالميتين، لأن سياسة الدول الاستعمارية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت السيطرة على البلاد العربية، واتخذت شتى الوسائل لمنع أي وحدة بين الأقطار العربية لتمنع أي روح لليقظة العربية ، كما شهدت هذه الفترة إخفاق تيارات الحركة القومية التقليدية التي تسلمت السلطة تحت وصاية الانتداب؛ لهذا كان على الحركة القومية إجراء عملية تغير شاملة في بنائها الفكري من اجل مواجهة تحديات التجزئة، غير أن خوضها نضالات منفصلة على حساب فكرة الوحدة، وحصول بعض الدول العربية على استقلالها كان من التحديات التي أثرت على تطور الحركة القومية العربية. لمزيد من التفاصيل حول القومية العربية انظر :الحصري، ساطع: ***محاضرات في نشوء الفكرة القومية***،119 ؛ الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***،9 ؛ الحصري، ساطع: **الإقليمية جذورها وبذورها** ، 17 ؛ التل، سهير: ***حركة القوميين العرب*** ، 24- 25.

2- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 15-16.

ذات اتجاهات قوميـــة تحـــررية؛ للـــرد على هذا الواقع الأليم الذي نشـــأ بعد الحرب [1].

لعبت بعض التنظيمات دوراً مميزاً في الحياة الفكرية والسياسية، وهي التي أصبحت فيما بعـــد نواة للحركة، وكانت من العوامل المباشرة في نشوء الحركة، مثل كتائب الفداء العربـــي، وجمعيـــة العروة الوثقى [2]. فجمعية العروة الوثقى كانت بمثابة حلقة دراسية اسمها العروة الـــوثقى، كـــان يلقى فيها بعد نكبة عام 1948، محاضرات حول الثورة، والكفاح المسلح؛ مما أدى إلى نـــوع مـــن الصدام مع إدارة الجامعة؛ لأن الجمعية مرخصة على أنها جمعية أدبية، لكن هذه المحاضرات لـــم تكن تشكل فكراً سياسياً متكاملا لروادها بعد النكبة، فالقضية المطروحة أن هناك تخـــاذلاً عربيـــاً أضاع فلسطين؛ لذلك أصبح لديهم قناعة بأهمية التدريب على السلاح، والقيام بالعمليات المـــسلحة، فوضعت خططاً لاغتيال الملك عبد الله، وغلوب باشا، ونوري السعيد، وشكلوا تنظيماً جديداً أطلقوا عليه كتائب الفداء العربي[3].

تشكلت كتائب الفداء العربي من ثلاث مجموعات : مجموعة بيروت ممثلة بجـــورج حـــبش وهاني الهندي، ومجموعة سوريا ممثلة بجهاد ضاحي، والمجموعة المصرية التي كانت ممثلة بحسين توفيق، وتم انتخاب قيادة ثلاثية مكونة من هاني الهندي، وجهاد ضاحي، وحسين توفيق، انضم إليهـــا كل من جورج حبش وعبد القادر أمير من مصر، وقد نفذت الكتائب أولى عملياتهـــا فـــي آب 1949 على معبد لليهود في دمشق تسبب بمقتل 27 يهودياً، وقامت بسلسلة من العمليات الأخـــرى[4]. لكـــن الخلاف دب بين المجموعات المشكلة لكتائب الفداء، لا سيما مع المجموعة المـــصرية التـــي طالبـــت باغتيال الشيشكلي، ورفضت مجموعة بيروت؛ لأن الشيشكلي لم يكن مسؤولاً من وجهة نظرهم عـــن نكبة عام 1948، وحينما كتبت بعض الصحف عن محاولة اغتيال الشيشكلي على يد كتائـــب الفـــداء

1- النل، سهير: ***حركة القوميين العرب***، 27.

2- شلاش، سعد: ***حركة القوميين العرب***، 39.

3- مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 24-28.

4- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 26 .

العربي، أيقنت مجموعة بيروت أن المجموعة المصرية قد اعترفت أثناء التحقيق على جميع الأسماء بمن فيهم جورج وبقية رفاقه مثل هاني الهندي ، ووديع حداد، وأحمد الخطيب ، وكشف سر المنظمة[1].

هكذا لم يكن لدى مجموعة بيروت من سبيل إلا التفكير في حزب يحتويهم، فبدأ التفكير بحزب البعث وانقسموا إلى قسمين: الأول، يرى بأن الحزب هو المناسب لمنطلقاتهم القومية، والآخر يرى بأن حزب البعث لم يكن بالمستوى المطلوب في تعبئة الأمة، على أنه كان هناك بعض الأحزاب الحديدية مثل الحزب القومي السوري، لكن الساحة لم تكن الملائمة لمنطلقاتهم، لذلك وصلوا إلى قناعة أنه لا بد من تنظيم جديد [2] .

انصرف جورج حبش لبناء منظمة للنضال الجماهيري، فأصبحت الجامعة الأمريكية مرة أخرى مجالاً لنشاطه السياسي عن طريق العروة الوثقى، وفي انتخابات اللجنة التنفيذية للجمعية نجح جورج حبش ورفاقه من القوميين أمثال وديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب على حساب الشيوعيين والقوميين السورين، وبذلك تشكلت النواة القيادية لحركة القوميين العرب.

أصدرت اللجنة التنفيذية للعروة الوثقى مجلة حملت اسم العروة الوثقى، وحمل روادها شعار الثأر، فعرفوا بشباب الثأر، كما أنشؤوا هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل، وأصدروا نشرة "حملت اسم الثأر"، تحتها شعارات ثلاث (وحدة- تحرير- ثأر)، وبذلك تقاطعوا مع حزب البعث في شعار الوحدة والتحرر، وحل الثأر مكان الاشتراكية[3]. وقد مرت حركة القوميين العرب قبيل هزيمة عام 1967 بمرحلتين:**المرحلة الأولى**: مرحلة الانتشار والتوسع التنظيمي، واتسمت بعدم التأهيل الفكري مما اضطر الحركة للاستعجال في وضع برنامج سياسي اعتمد العمل النضالي على مرحلتين: الأولى

1- مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 29-30.

2-***نفسه***، 32-33.

3- السامرائي، عبد الله: ***حركة القوميين العرب***، المستقبل العربي ،ع84 ،1986 ،ص80- 81.

تهتم بالنضال السياسي، والثانية تهتم بالنضال الاقتصادي، الذي يمهد للاشتراكية[1]، لكن هذا البرنامج فشل في سد حاجة الفكر العربي، وأظهر عدم نضج الحركة، وكانت عرضة لنقد مجموعات أخرى، مثل: حزب البعث الذي رأى أن تجزئة النضال إلى مرحلتين تقوض إحداهما الأخرى، ولا يمكن تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية كلا على حدة، وأن الصراع لا بد من أن يسير على الجبهتين[2]، ورداً على ذلك أوضح جورج حبش أن الثورة العربية تمر بمرحلتين متشابكتين مرحلة الثورة السياسية، ومرحلة الثورة الاجتماعية، والشعار الذي رفعناه (وحدة – تحرر – ثأر) كان من أجل تحقيق الثورة السياسية، ولم نهتم بالثورة الاجتماعية؛ لأن معركة الأمة في التحرر السياسي تسبق معركتها في التحرر الاجتماعي[3]. من هنا يمكن القول إن الحركة في هذه الفترة بقيت تراوح مكانها ولم تستطع التعامل مع الواقع العربي خصوصاً وأن منطلقاتها كانت مثالية، ولا تستند إلى نظرية متكاملة، وهذا باعتراف جورج حبش، حينما بين أن الحركة في مرحلة التأسيس كانت تنظيماً راديكالياً وطنياً لا يمتلك نظرية شاملة تمكنه من اتخاذ أمر ما وممارسة دور فعال[4].

المرحلة الثانية: مرحلة الالتحام بالناصرية ، فقد رحبت الحركة بسقوط النظام الملكي وصعود جمال عبد الناصر، لكن المرحلة الأولى من العلاقة مع الناصرية تميزت بالحذر؛ لأن الحركة كانت ترفض في أدبياتها التدخل العسكري في السياسة، كما أنها لم تكن مرتاحة لتطور العلاقة بين قادة الثورة والولايات المتحدة، لكن قرار التأميم الذي أقدم عليه عبد الناصر عام 1956، غير نظرة الحركة تجاه الثورة باتجاه ايجابي[5]. كما رحبت الحركة عام 1958، بمشروع الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، على اعتبار أن المشروع نواة لدولة عربية قومية [6]، وبحلول عام 1958 تشكلت

1- التل، سهير: ***حركة القوميين العرب***، 32.

2- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 29-30.

3- مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 45-46.

4- ***نفسه***، 70.

5- شربل، غسان: (***حوار مع جورج حبش***)، 355.

6- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 43.

هوية لعمل حركة القوميين العرب على ضوء البرنامج الذي وضعته اللجنة التنفيذية، بقيادة محسن إبراهيم الذي تضمن مراجعة نقدية للبنية القومية التقليدية للحركة، ودعا محسن إبراهيم إلى عقلنة الفكر السياسي للحركة، باستبدال شعار الثأر بشعار سياسي آخر، فالمفهوم التقليدي للحركة يقوم على الفصل بين النضال القومي، والنضال الاشتراكي في مرحلتين مستقلتين، إلا أن محسن إبراهيم قد دعا إلى الربط العضوي بينهما، فتصبح قضية الوحدة الوطنية قضية الجماهير الشعبية الكادحة لا قضية كل طبقات الأمة، وبذلك يحقق النضال القومي وحدته الاشتراكية في آن واحد[1]. وقد شكل عام 1961، صدمة لحركة القوميين العرب؛ لانهيار مشروع الجمهورية العربية المتحدة، بسبب المواقف من القرارات الاشتراكية التي تبناها عبد الناصر، وحاول تطبيقها على الإقليم السوري، ففي حين قبلت القيادة التقليدية للحركة مثل جورج حبش ووديع حداد وأحمد الخطيب بالقرارات الاشتراكية، واعتقدوا بأن هذه القرارات يجب أن تتم بطرق سلمية، ضمن تحالف بين الطبقة العاملة والمثقفين والرأسماليين الوطنيين، أيد محسن إبراهيم مع مجموعة نشطة هذه الأفكار، لكنهم تساءلوا عن إمكانية تطبيق هذه القرارات الاشتراكية في غياب الحزب الاشتراكي ورفضوا نظرية الانتقال السلمي نحو الاشتراكية [2].

هكذا أصبحت الحركة تعاني انقساماً واضحاً بين تيارين:الأول، التقليدي القديم ممثلاً بجورج حبش ورفاقه، والتيار الراديكالي الجديد، ممثلاً بمحسن إبراهيم وأتباعه، وكشف عن هذه الخلافات مؤتمرا 1962 و1963، وعن مؤتمر الحركة عام 1963، يقول نايف حواتمه: "طرح في المؤتمر لأول مرة وثيقة نظرية أكدت على الانحياز صوب الاشتراكية؛ استجابة للتحديات التي عصفت بالمنطقة والعالم"،مثل هذا الاتجاه محسن إبراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمه في حين رفضه الاتجاه القومي التقليدي الممثل بجورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي؛ لهذا اندفعت الفروع نحو

1- باروت ، محمد جمال: ***حركة القوميين العرب***، 225-230.

2- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 46.

ممارسة برامجها القطرية بما يستجيب لطبيعة المرحلة التي تمر بها [1].

شهدت الفترة الممتدة بين 1964-1967 أحداثاً مهمة في حياة حركة القوميين العرب، فعلى إثر دعوة الجامعة العربية لتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، دعت الحركة إلى ضرورة أن يكون الكيان المرتقب تنظيماً ثورياً، هدفه تحرير فلسطين، ومبنياً على قاعدة انتخابية حرة، وإذا تعذر ذلك، فلا بأس من لجنة تحضيرية ممثلة بجميع المنظمات، كما دعت الحركة لتجنيد الفلسطينيين في وحدات عسكرية نظامية تخضع لقيادة يقودها جهاز تنفيذي في ذلك الكيان، وأن يكون المجلس الوطني هو السلطة العليا، وهو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية لمدة عامين وتنتخب بدورها رئيسها[2]، وبعد انعقاد مؤتمر القدس بينت الحركة أنها بذلت جهوداً متواصلة قبيل عقد المؤتمر، لتوحيد العناصر الثورية التي هي الضمانة الأولى لجعل هذا الكيان الفلسطيني في مستوى آمال الفلسطينيين، لكن استجابة الشقيري لضغوط الرجعية العربية خيبت آمال الحركة والعناصر الثورية، التي بذلت جهوداً لإخراج الكيان بصورته اللائقة ، ووعدت الحركة ببذل قصارى جهدها بالعمل على رفع مستوى هذا الكيان للأمل المنشود [3].

وقبيل انعقاد المؤتمر الثاني في القاهرة عام 1965، دعت الحركة إلى إعادة هيكلة المنظمة؛ لتصبح منظمة جماهيرية ثورية تحشد الطاقات الفلسطينية إلى ساحات القتال، وبعد انعقاد المؤتمر الثاني بينت الحركة أن المنظمة بقيادة الشقيري، وبعد عام من العمل لم توفر المناخ المناسب للعمل الثوري[4]، وبهذا ميزت الحركة بين دعمها لقيام المنظمة باعتبارها فرصة ثمينة مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني، وبين نقدها للشقيري صاحب السلطة الفردية، وإن البديل لذلك هو العمل الجماعي[5]، ولعل نقد حركة القوميين العرب في هذه المرحلة كان منصباً على الشقيري بسبب خضوعه للأنظمة

1- نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 46.

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964***، 96 .

3- الحوراني، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 92-94.

4- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام *1965***، وثيقة رقم (94)، 237-246.

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965***، وثيقة رقم (165)، 476-477.

العربية، وعدم استقلاليته الثورية، وحتى هذه المرحلة كانت الحركة تحذر من فصل الكيان الفلسطيني الجديد عن القضية العربية أو العكس؛ لأن الصيغة الفلسطينية الجديدة ليست بديلاً عن العمل القومي[1].

وبحلول عام 1966، تعرضت العلاقة بين حركة القوميين العرب والناصرية إلى هزة عنيفة بسبب أزمة اليمن الجنوبي، وكان ذلك أول صدام بين حركة القوميين العرب والأجهزة البيروقراطية المصرية، حينما قام الضباط المصريون المسؤولون عن شؤون جنوب اليمن بانقلاب ضد الجبهة القومية لتحرير اليمن الذي تقوده الحركة؛ لفرض وحدة مع القوى المعتدلة الممثلة بجبهة تحرير جنوب اليمن، فسحب فرع الحركة في جنوب اليمن نفسه من الناصرية، وكذلك فعل القوميون في سوريا والعراق، وهكذا شعر عبد الناصر وحركة القوميين العرب أن مشروعهما قد وصل إلى طريق مسدود بحلول عام 1967، فتدهورت العلاقة لحد القطيعة [2].

ثانيا: انعكاسات هزيمة حرب حزيران 1967 على حركة القوميين العرب:

قبيل حدوث حرب حزيران عام 1967، أصدر التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب بياناً بتاريخ 1967/6/1 دعا فيه الجماهير للالتفاف حول القيادة الثورية، ودعاهم للاشتراك الجدي في معركة المصير المقبلة، كما دعا البيان للتعبئة الكاملة، والاشتراك في القتال، والتحضير له، لا سيما من أبناء فلسطين والأردن؛ على اعتبار أنهم أصحاب المعركة الحقيقيون، وأكد البيان أن الحركة تضع كافة إمكاناتها لخدمة المعركة المقبلة[3].

لكن الحركة التي سارت وراء عبد الناصر منذ عام 1955، حينما رأت فيه المنقذ للأمة قد فقدت الثقة فيه بعد هزيمة عام 1967، وعن ذلك يقول جورج حبش: "لم أكن أتوقع أن تكون نتائج

1- علوش، ناجي: ***فكر حركة المقاومة***، 57.

2- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 48-49.

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (191)، 267-268.

حرب حزيران بهذا الشكل، كان لدي إحساس بوجود مشكلة في العمل القومي العربي، ولم يكن في ذهني أن يهزم نظام عبد الناصر هزيمة كبرى وشاملة"[1]. وحول انطباع جورج حبش عن المعركة قبل وقوعها تحدث قائلاً: "قبيل أن تبدأ المعركة بأسابيع بدأ الرئيس عبد الناصر يوجه أسئلة لنا عن نفسية موشي دايان، وتاريخه، لهذا لمسنا تخوف عبد الناصر من المعركة، وأدركنا أنه لم يكن بصدد معركة تستهدف تحرير فلسطين"[2]. ونتيجة لهزيمة عام 1967 ومحاولة تحديد المسؤول عنها، حاولت الحركة أن ترسم لنفسها منحنى ثورياً لمعالجة تلك الهزيمة، فأصدرت بتاريخ 1967/11/27 بياناً، بينت فيه أنه عقب الهزيمة برزت ثلاثة تحركات:

الأول: موقف الولايات المتحدة وتبنيها المطلق لإسرائيل ودعمها بالسلاح وحشد التأييد لها.

الثاني: موقف الحكومة الإسرائيلية التي بدأت بالاتصال بالعناصر الانهزامية، وتشجيعها على تشكيل حكومة فلسطينية تترأس كياناً هزيلاً يدين بالولاء لإسرائيل.

الثالث: موقف الرجعية العربية المرتبطة بالاستعمار الغربي، التي أخذت تروج للمشاريع السلمية الاستسلامية؛ لهذا أبدت الحركة استعدادها لخوض معركة التآمر السياسي على اعتبار أنها استمرار لمعركة حزيران لمعالجة تلك الهزيمة، بوضع الجماهير العربية في قلب المعركة التي كان إبعادها عنها أحد الأسباب في الهزيمة، بينت الحركة أن الموقف الشعبي للجماهير العربية يتطلب رفض المشروع البريطاني[3]، لحل القضية الفلسطينية والذي أقر بالإجماع عن طريقين:

الأول : وضع الدول العربية أمام مسؤولياتها التاريخية في ضرورة الإعداد العسكري ووضع كافة

1- شربل، غسان: (***حوار مع جورج حبش***)، 368.

2- مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 106.

3- المشروع البريطاني:عرضته بريطانيا على مجلس الأمن بشأن النزاع العربي الإسرائيلي وأقره مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1967، وجاء القرار على شكل إبداء رغبات دولية أكثر منه إلى قرارات تنفيذية، وقد نص القرار على حق إسرائيل في الوجود ووضع حدود ثابتة لها، وأمنها وسلامتها، وإنهاء حالة الحرب معها، كما تجاهل القرار حق العودة للاجئين، واعترف القرار بحق المرور في الممرات الدولية خاصة العقبة، وقناة السويس، وهكذا جاء القرار في مجموعه محققاً لآمال إسرائيل ومطالبها ومخيب لآمال العرب وقرارات مؤتمراتهم، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (661) ، 943- 944.

إمكانياتها السياسية، والاقتصادية في خدمة هذا الإعداد.

الثاني: فتح المجال أمام الشعب العربي والشعب الفلسطيني بصورة خاصة في خوض معركة التحرير الشعبية[1]، كما أصدر الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب بياناً بتاريخ 1967/12/24، يرفض فيه الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، وخصوصاً قرارات مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم[2]، ورغم هذا الموقف السياسي للحركة إلا أن الواقع الحقيقي للحركة كان ينذر بخلافات عميقة داخل صفوفها، فظهرت تيارات مختلفة منها ما أيد البقاء على الحركة وخطها القومي، ومنها من اعتبر نهج الحركة جزءاً من هزيمة حزيران 1967، وطالب بتصفيتها وإنشاء منظمات قطرية ماركسية لينينية مسترشدة بالتجربتين الكوبية والفيتنامية[3]، وظهر فعلاً تنظيم جبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وما نشأ من رحمها الجبهة الشعبية الديمقراطية، والجبهة الشعبية "القيادة العامة" موضوع الدراسة.

هكذا شكلت هزيمة حزيران عام 1967 انفجاراً حطم أيديولوجية القومية والاشتراكية، وكانت حركة القوميين العرب أول حزب قومي يعترف بأن أيديولوجية الحركة وبرنامجها قد هزما في أعقاب هزيمة حزيران 1967 [4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (672)، 956-958.

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (685)، 973-974.

3- عبد القادر، رضوى: ***موقع القضية الفلسطينية في حركة القوميين العرب***، صامد، ع127، 2002 ، ص74- 75 ؛ الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 75-76.

4- الكبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، 72.

1.2 نشأة تنظيم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

شكلت هزيمة حزيران عام 1967، دافعاً لتشكيل منظمات فدائية فلسطينية كان من بينها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي أعلنت عن نفسها في 1967/7/15 [1]، بمبادرة عدد من أبناء القدس وعلى رأسهم صبحي غوشه، والرائد فايز حمدان، وزكريا أبو اسنينة، وزهير صندوقه، وكمال النمري، وخالد الخروف، ومصطفى وزوز، وخليل سفيان، وسمير غوشه، ووداد القمري[2].

أقامت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني علاقة وحدوية مع حركة فتح نهاية عام 1967، لكن هذه التجربة لم تستمر أكثر من عام[3]، ويعود فشل العلاقة الوحدوية إلى عاملين رئيسين:

الأول: رغبة الجبهة في تشكيل إطار جبهوي واسع يتمتع بقاعدة شعبية من مختلف التوجهات السياسية للتصدي للاحتلال ومقاومته.

الثاني: عدم توفر الإمكانات المادية والتسليحية للجبهة والاستفادة من إمكانات فتح في هذا المجال، حيث تم الاتفاق على أن تصدر البلاغات العسكرية باسم قوات العاصفة التي كانت تعمل تحت قيادة فايز حمدان[4]. بعد استشهاد فايز حمدان عرضت فتح على الجبهة الاندماج فيها لكنها رفضت؛ لذلك توجهت الجبهة صوب منظمة التحرير الفلسطينية لتأمين احتياجاتها، ثم جرت محاولة أخرى لضم الجبهة لحركة فتح عام 1968، لكن الجبهة فضلت العمل باسم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني[5].

تم إبعاد عدد من قيادات الجبهة عام 1968 إلى خارج الأراضي المحتلة، وكان من بينهم خليل سفيان، وإبراهيم الفتياني، وتعرض باقي كوادرها للاعتقال مثل صبحي غوشه، وفضل طهبوب، مما استدعى نقل قيادتها إلى خارج فلسطين، حيث اجتمعت في نيسان 1968، وشكلت قيادة جديدة مكونة من سمير غوشه، وفايز حمدان، وخليل سفيان، وخليل الفتياني، وخالد الخروف، وقد

1- أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 376 .

2- أبو فخر، صقر: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 54 .

3- ***موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية***، 98 .

4- ذياب، حكم: ***جبهة النضال الشعبي***، 60-61 ، رسالة ماجستير ، جامعة القدس ، القدس ، 2008 .

5- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس نشأة وتطور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني 1967-1971)***، 81-82 .

أعيد تشكيل القيادة مرة أخرى عام 1969 بعضوية كل من سمير غوشه، وإبراهيم الفتياني، وخليل سفيان، وبهجت أبو غربية، ورفعت عوده، ونبيل غوشه، ومصطفى وزوز[1]، وأقامت الجبهة علاقات جيدة بالجبهة الشعبية التي نشأت بعد جبهة النضال الشعبي، وانضمت إلى قيادة الكفاح المسلح عام 1969 [2].

أقامت الجبهة علاقات جيدة مع الدول العربية، وافتتحت مكتباً لها في العراق عام 1969 وتسلم مسؤوليته خليل سفيان، واتفقت الجبهة مع القادة السوريين على فتح مكتب لها في سوريا تسلم مسؤوليته طارق حكيم، وتم الاتفاق على إقامة قواعد عسكرية لها في الجولان، وافتتحت مكتباً في لبنان، ووسعت من نشاطها في المخيمات الفلسطينية، وكان مسؤول الجبهة في لبنان أبو الفضل، وارتبطت الجبهة بعلاقة وطيدة مع الكويت، وحصلت على دعم مالي منها، وترأس مكتبها في الكويت أبو الحكم[3].

فكرياً: حددت الجبهة منطلقاتها الفكرية عام 1969، من خلال مشروع الميثاق الذي تضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول: **المنطلقات الفكرية**: **بَيّن الميثاق أن النضال الفلسطيني**:

- **ثوري**: فجناحا الثورة: الثورة الفكرية، والثورة المسلحة.
- **تحرري**: لتخليص الإنسان من الظلم، وتحرير الأرض من معسكر العدوان.
- **فلسطيني**: لأن الشعب الفلسطيني هو بؤرة التأثر والمعاناة من الظلم والاضطهاد.
- **قومي**: يدرك كل الإدراك الصلة العضوية والمصيرية التي تربط الشعب الفلسطيني والعربي.
- **اشتراكي**: أكد الميثاق أن النضال لا بد من أن يكون اجتماعياً؛ لتحرير قوى الشعب من الفلاحين، والعمال والحرفين، وصغار الموظفين، من الظلم الاجتماعي المتمثل في وجود طبقة

1- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس نشأة وتطور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني 1967-1971)***، 26-33 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969*** ، 126 .

3- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس نشأة وتطور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني 1967-1971)***، 35- 37.

اجتماعية رأسمالية احتكارية. لكن الميثاق وفي هذه المسألة حذر من أن يصل الصراع إلى الحدة ليوصل إلى تناقض، وصراع طبقي يؤدي إلى مهاترات وخصوصاً بين الحركات المقاتلة، ويمنع دون التقائها في إطار جبهوي.

§ **ديمقراطي**: لتوسيع المجالات والمسؤوليات المباشرة، والممارسات الشعبية في مختلف مجالات الحياة، ورفض الميثاق حصر الثروات في أيدي فئة قليلة مهما ادّعت من أسباب.

§ **علمي**: لأن العلم هو السلاح الحقيقي للثورة، والتخطيط العلمي الثوري لا بد من أن يستهدف تحريك طاقات الشعب إلى العمل.

§ **إنساني**: حيث أكد الميثاق على أن الثورة لا تعني رفض السلام، ولكن السلام لا يعني الاستسلام[1].

الفصل الثاني: **تضمن**:

§ فلسطين بأجمعها وطن للشعب الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

§ المعسكر الاستعماري الصهيوني الرجعي هو العدو الحقيقي للشعب الفلسطيني.

§ اعتبار الصهيونية العالمية حركة اضطهاد عنصري، واستعمار استيطاني مستمر.

§ دولة إسرائيل هي تجسيد عملي للصهيونية العالمية ومخططاتها.

§ إن تحرير الأراضي العربية ولا سيما فلسطين لن يتم إلا عن طريق الثورة المسلحة.

§ الثورة المسلحة واسترجاع الأراضي الفلسطينية حق مشروع للشعب الفلسطيني.

§ الثورة الفلسطينية حركة تقدمية أخلاقية إنسانية ضد الظلم والاستغلال والاحتكار[2].

1- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس ميثاق عام 1969)***، 27-48 .

2- ***نفسه***، 49-51 .

الفصل الثالث: المبادئ الإستراتيجية والحركية:

اعتبر الميثاق أن الثورة الشعبية المسلحة، وحرب التحرير الشعبية، هما الإستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها الجبهة لتحرير فلسطين، كما أكد الميثاق على أن يكون الشعب الفلسطيني طليعة الأمة في الكفاح، وأن تكون ثورته انطلاقاً للثورة العربية الشاملة التي تهدف لتحقيق الأهداف العربية في التحرر، والوحدة، والاشتراكية، والديمقراطية، وأكد الميثاق على أن الجبهة تؤمن بضرورة العمل في إطار جبهوي، من أجل حماية الثورة، وإقامة جبهة وطنية، مركزاً على استقلالية الثورة الفلسطينية دون أن يعني ذلك إقليمية الثورة، فهي تتفاعل مع كل جهد عربي مخلص في هذا المجال، وأخيرا أكد الميثاق على حق الثورة في ضرب الصهيونية العالمية أينما وجدت[1].

بالنظر إلى ميثاق الجبهة فقد استخدمت الجبهة في ثنايا عباراتها مصطلحات النضال الأممي بطبيعة اشتراكية، ومصطلحات العمال والفلاحين في إشارة واضحة إلى رغبة للجنوح صوب الاشتراكية العلمية، إلى أن حسمت الجبهة موقفها الآيديولوجي بشكل واضح عام 1974 بأنها تسترشد بالماركسية اللينينية منهجا ودليل عمل لنشاطها المسلح، ونضالها السياسي التحرري ضد أعدائها القوميين والطبقيين، وتربط الجبهة بين وحدة الفكر والإرادة والعمل، وترى أن للتنظيم دعائم ثلاث: نظرية، وسياسية، وتنظيمية، وأن هذه الدعائم تتحقق عبر المركزية الديمقراطية، من هنا فإن بنية الجبهة كما أقر الميثاق تتكون من: الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين وترفض عزل الصراع الطبقي عن النضال الوطني، وبرهن ميثاقها على أن الثورات المعاصرة نجحت؛ لأنها استرشدت بالماركسية اللينينية كالثورة الروسية والصينية والفيتنامية[2].

شكل الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية جزءاً مهماً من إستراتيجيتها العسكرية، وقد شكلت عملياتها العسكرية الداخلية مثل عملية نسف محطات الإرسال في بيت لحم في كانون الأول من عام

1- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس ميثاق عام 1969)***، 52- 56 .

2- علوش، ناجي: ***فكر حركة المقاومة الفلسطينية***، 134 .

1967[1]، وعملياتها الخارجية مثل الهجوم على مقر شركة العال في تركيا في نيسان 1970، وأثينا من العام نفسه، وعملياتها المشتركة مع الجبهة الشعبية وفصائل العمل الوطني الفلسطيني[2]؛ تتويجاً لتوجه الجبهة بضرورة تصعيد العمليات العسكرية الفدائية عمودياً وأفقيا، ولأن عمليات الداخل بحسب ما أوردت الجبهة هي السبيل الوحيد للوصول لضرب المصالح الاقتصادية الصهيونية، كما تؤمن الجبهة بمشاركة جميع المنظمات الفدائية في وضع إستراتيجية متكاملة وفق دراسة علمية وافية تحدد دور كل فرد في المعركة[3].

1.3 نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتبني الماركسية

إن الحديث عن الظروف التي أدت إلى نشأة الجبهة الشعبية، يتطلب التوقف عند مؤتمر حركة القوميين العرب الذي عقد في بيروت في نيسان 1963، حيث شارك فيه معظم فروع الحركة، وقد طرح المؤتمر وثيقة نظرية تؤكد على الانحياز نحو الاشتراكية؛ استجابة للتحديات التي عصفت بالمنطقة، وقد استجابت كل الفروع لهذا التحول باستثناء قيادة الفرع الأردني، وبذلك شق كل فرع من فروع الحركة طريقه، وأخذ عنوانه وصاغ برنامجه الخاص وحده تبعا لتطورات الموضوعية لكل فرع[4]. وعن ذلك يقول جورج حبش: "بدأنا في حركة القوميين العرب نناقش المسألة الفلسطينية هل نبقى نناضل ضمن خط حركة القوميين العرب، أو التفكير بعمل مستقل؟ وكان القرار فصل أعضاء الحركة من فروع لبنان والكويت وسوريا، لوضعهم في وضع تنظيمي يمكنهم من تلقي مادة تنظيمية تثقيفية استعداداً للعمل العسكري. بعد نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وفرز قيادة سياسية عسكرية، بدأت عملياتها العسكرية من خلال التنظيمات الفلسطينية على الساحة

1- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ***(كراس ثماني سنوات من الكفاح الشعبي المسلح)***، 21 .

2- ***نفسه***، 97-101 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (224)، 263 .

4 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 46 .

الفلسطينية، وقد اقتضى الأمر تفكيراً جدياً في تأسيس جبهة تضم تلك التنظيمات"[1]، تكون هذه الجبهة شعبية وطنية تضم كافة قوى وطبقات الثورة، جبهة على الطراز الجزائري والفيتنامي[2].

وردت الإشارات الأولى عن ظهور تنظيم الجبهة الشعبية في 7 كانون أول 1967 [3]، وعرفت نفسها على أنها تنظيم موحد لقوى فدائية كانت تعمل قبل 5 حزيران 1967، وأنها تلقت أوامر للقيام بعمليات فدائية في 27 تشرين ثاني 1967، وهكذا أصبحت الأجواء مهيأة لصدور البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو الذي صدر في 1967/12/11، وأعلن رسمياً عن نشوء الحركة وفلسفتها ونظرتها القومية والعالمية[4].

أوضح البيان السياسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها تشكلت من التنظيمات الآتية:

- § منظمة أبطال العودة.
- § جبهة التحرير الفلسطينية بفروعها (فرقة الشهيد عبد اللطيف شرورو، فرقة الشهيد عز الدين القسام، فرقة الشهيد عبد القادر الحسيني).
- § الجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر).

وعلى صعيد الكفاح المسلح: اعتبرت الجبهة أن الهزيمة التي لحقت بالقوات العربية قد أحدثت مرحلة جديدة من العمل الثوري في مقارعة الصهيونية، باعتماد الكفاح المسلح نهجاً رئيسياً في استعادة الأرض، لأنه النهج التاريخي الصحيح في التحرر، ورغم أن الخطاب قد جاء بلغة مميزة مخاطباً الفلاحين، والفقراء، والصامدين، إلا أنه فتح الباب أمام كافة القوى والفئات، لإحداث لقاء وطني ثوري عريض للوصول للوحدة الوطنية. حول قضية الأرض، أظهر البيان اهتماماً واضحاً

---

1 - مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 115- 116 .

2 - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ***(حوارات مع الحكيم)***، 39 .

3 - عن تسمية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أوضح جورج حبش بأنه صاحب الفكرة في إطلاق هذه التسمية التي تمت مناقشتها باستفاضة بعدما أطلق كل تنظيم اقتراحاً، ويضيف قائلاً: إن كل كلمة في المسمى لها معنى، فكلمة جبهة لها مضمون سياسي، ولإعطاء التنظيم طابعاً طبقياً كانت كلمة الشعبية، وأما كلمتا تحرير فلسطين فهما لتحديد الهدف السياسي لهذا التنظيم. مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 118.

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967***، 139.

بالصمود حيث رُفع شعار " نموت ولا نهاجر" على اعتبار أن الأرض ملك للجماهير وأن الدفاع عنها واجب مقدس يقع على عاتق كل من يسكن عليها، وفي نظرتِها إلى القومية والعالمية اعتبرت الجبهة الشعبية أن الجبهة الفلسطينية هي امتداد للجبهة العربية، على اعتبار أن الجماهير الفلسطينية في قتالها جزء لا يتجزأ من الحركة النضالية للشعوب العربية، كذلك الارتباط العضوي بين هذه الشعوب في كفاحها ضد نفس الخطر ونفس العدو[1]. أوضحت الجبهة الشعبية عن فلسفتها النضالية وفق المبادئ الآتية:

- § إن اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو هي لغة العنف الثوري.
- § القتال العنيف ضد العدو في كل أرض هو النهج التاريخي الذي تسير فيه الجبهة.
- § إن المقاومة المسلحة يجب أن لا تقتصر على المناضلين، بل تشمل كل إنسان فلسطيني.
- § إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد والفعال الذي لا بد أن تلجأ إليها الجماهير الشعبية في تصديها للعدو.
- § وأخيراً فإن الجماهير هي مادة الثورة وقيادتها[2].

1.4 مؤتمر آب عام 1968، والصراع الفكري داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لم تطرح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ نشأتها رؤية سياسية من منطلق الاشتراكية العلمية في معركتها التحريرية، وكان طرحها يقوم على فكر سياسي تحرري لم يشكل تمايزاً عن بقية التنظيمات الفلسطينية الأخرى على الساحة الفلسطينية، ومع مرور الوقت أخذت الجبهة الشعبية تجنح نحو اليسار؛ لتشكل تمايزاً فكرياً جديداً لها، فأصبحت تسترشد بالتجربتين الفيتنامية والكوبية في ضرب المصالح الصهيونية والإمبريالية[3]، وقد عبر جورج حبش عن ذلك بالقول: "بعد الانفصال

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (704)، 1000.

2 - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ***(محطات أساسية في مسيرة تطور الجبهة الشعبية)***، 5 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (352)، 400 .

بين سوريا ومصر رأيت بنفسي القوى التي قامت بهذا الدور، فأدركت أن هناك صراعاً طبقياً، ثم درست تجربة فيتنام والتنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، يسترشد بالمنهج الجدلي ويلتزم مصلحة الطبقة المستغلة، وقارنته بالنظام البرجوازي الصغير، فأدركت الفارق فكان التزامي بالماركسية بعد عام 1967 "[1].

إن نقطة التحول الحقيقية في مسيرة الجبهة الشعبية في انحيازها الفكري إلى أيديولوجيا البروليتاريا، قد تم التعبير عنها في مؤتمر آب وقراراته، حينما بيَّن أن فشل البرجوازية الصغيرة التي تشكلت عقب نكبة عام 1948، وتسببت في نكسة 1967 بسبب برامجها الغوغائية، دون أن تسترشد بالتجربة الفيتنامية والكوبية، واعتبر المؤتمر أن التسلح بأيديولوجية البروليتاريا هو الكفيل بمقارعة الاستعمار والصهيونية والامبريالية العالمية[2].

لم تكن الوحدة التي تمخض عنها تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثر من وحدة اسمية، حيث أصر كل تنظيم مشكل للجبهة على الاحتفاظ بعضويته، ومنطلقاته السياسية وقواته الفدائية؛ لذلك دخلت الجبهة في مرحلة من التأمل في عام 1968[3]. فمن ناحية تم اعتقال جورج حبش في سوريا[4]، ومن ناحية أخرى اتهم اليساريون في الجبهة[5] قيادة الحرس القديم بأنهم لم يبادروا للعمل المسلح تاركين زمام المبادرة لحركة فتح[6]. لقد تركت هذه الأحداث أثراً سيئاً ظهرت آثاره في المؤتمر العام الأول لفرعي الأردن وفلسطين في حركة القوميين العرب، والذي بات يحمل

---

1 - سويد، محمود: (***حوار مع جورج حبش***)، 29- 30.

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (577) ، 653.

3 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***،341- 345.

4 - تم اعتقال جورج حبش في سوريا مع زميليه فايز قدوره، وعلي بشناق بتاريخ 1968/3/19، أثناء لقائه مع مسؤول عسكري سوري في محاولة من جورج حبش لاستعادة أسلحة تم مصادرتها من مقاتلي الجبهة، وفشلت كل الوساطات العربية لإطلاق سراحه والذي استمر 232 يوماً فتدخلت الجبهة الشعبية بعملية عسكرية وأطلقت سراحه مع زملائه بتاريخ 4 تشرين ثاني 1968. ***الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1968***، وثيقة رقم (749) ، 868 ، وتشير دراسة أخرى إلى أن جورج حبش قد اعتقل حينما اتهمت سوريا حركة القوميين العرب بالتآمر للقيام بانقلاب عسكري مع شخصيات معارضة بقيادة جمال الأتاسي. صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 342.

5 - اليساريون في الجبهة: معظمهم من الشباب خريجي الجامعات، وهم من المتأثرين بالتمرد اليساري في أوروبا وبكتابات ماوتسي تونغ وجيفارا . صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 345.

6 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 345.

عنوان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي جرى التحضير له في الأردن في آب 1968، خصوصاً وأن الجبهة لم تكن أكثر من مجرد تنظيم ثوري يعمل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع باليسار لتعزيز حضوره في المؤتمر من خلال تجميع وتفعيل دور العناصر اليسارية في الحركة باتجاه إشاعة الفكر الماركسي[1]، معتمداً على ياسر عبد ربه ومحمد كتمتو وهما من أقطاب اليسار ومسؤولي التنظيم المدني في الأردن ضمن اللجنة القيادية التي شكلتها حركة القوميين العرب عقب الخلاف مع أحمد جبريل الذي أنهى علاقته معها في 23 نيسان 1968. اختار اليمين كلاً من وديع حداد وهاني الهندي لمواجهة اليسار، لقد شكلت أحداث المؤتمر خلافاً شديداً بين أقطاب اليسار واليمين بعدما فاز اليسار في انتخابات القيادة مما أثار غضب اليمين الذي دعا للانتخابات مرة أخرى، فسحب اليساريون بعض مرشحيهم في خطوة تكتيكية لكي يتبنى المؤتمر التقرير السياسي الذي كان قد أعده نايف حواتمه بعنوان برنامج آب[2]، وحضر المؤتمر كل من نايف حواتمه، وأبو علي مصطفى، وحمد الفرحان، وعبد الكريم حمد، وعمر القاسم، وعبد الغني هللو، وسعيد البطل، وحمدي مطر، ونظمي خورشيد، ومها بسطامي، وحسين سالم، وغاب عن المؤتمر جورج حبش الذي كان رهن السجن في سوريا[3].

احتوى قرار المؤتمر على مقدمة تحليلية صورت جذور الأزمة الفلسطينية التي ترتبط جدلياً بين تطورات الوضع الفلسطيني ووضع الشرق الأوسط ابتداءً من التاريخ العثماني حتى صدور وعد بلفور وقيام الدولة اليهودية، حينما استغلت الامبريالية العالمية والصهيونية الأنظمة الإقطاعية البرجوازية الكبيرة التي ارتبطت مصالحها بالاستعمار، فوقفت مكتوفة الأيدي أمام الاستعمار، ودلل التقرير على صحة هذه المعطيات، فمثلاً جاءت هزيمة عام 1948 على يد قيادات فلسطينية إقطاعية دينية(الحاج أمين الحسيني) وأحزاب برجوازية كبيرة، مثل:(حزب الدفاع والاستقلال) وأنظمة

---

1 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 52.

2 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 343- 345.

3 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 53.

إقطاعية عربية مثل الملوك والرؤساء العرب[1]، وتعرض التقرير لهزيمة حزيران عام 1967، واعتبرها نتيجة طبيعية للتكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي لحركة التحرير الفلسطينية والعربية، التي أفرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة والتي تسلمت مقاليد الحكم رغم ضعفها وتخلفها، فتحالفت مع الاستعمار ودخلت الحرب بجيوش هزيلة، فكانت الهزيمة، متذرعة بأخطاء عسكرية وتكتيكية وقعت فيها الجيوش، واعتبر التقرير أن البرجوازيين الصغار يقفزون عن وقائع التاريخ في محاكمة الهزيمة، لذلك دعا التقرير إلى تصفية تلك الأنظمة، لإسقاط تحالف الإقطاع ورأس المال والاستعمار، وبناء قاعدة اقتصادية مستقلة عن السوق الرأسمالية، وقاعدة سياسية واجتماعية معادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية[2]. واسترشد التقرير بالتجربتين الفيتنامية والكوبية نموذجين يحتذى بهما، حيث تمكنت كل منهما رغم ضعف إمكاناتها الوقوف في وجه الإمبريالية الأمريكية رغم تفوقها العسكري؛ ويعود ذلك إلى أنظمة تلك الدول الوطنية الثورية ذات التكوين الطبقي البروليتاري والفلاحي الفقير الذي يضع طاقات البلاد في خدمة الثورة والتحرر، ويقوم على تصفية الامتيازات الطبقية وبناء قاعدة مادية تقوم على الاستقلال الاقتصادي والسياسي، من خلال الصناعة الثقيلة والزراعة. وفي المقابل بيَّن التقرير أن الاقتصاد الذي تبنته البرجوازية الصغيرة في البلاد العربية لم يمكنها من الصمود أمام الهجمة الامبريالية؛ لأن ذلك الاقتصاد مبني على التصنيع الخفيف والحلول الزراعية. في مسألة العلاقة الآيديولوجية بقيت البرجوازية الصغيرة على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي، وبقيت الجماهير العريضة من الفلاحين والفقراء في قاع الهرم، وبهذا بقيت البرجوازية الصغيرة متحكمة في مجمل التحولات وحركة التحرر الوطني، فدخلت حرب حزيران عام 1967 بهذا البرنامج الهزيل سياسياً واقتصادياً فأسقطها

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (577)، 653- 655.

2 - ***نفسه***، 655- 657.

فـــي هزيمة عام 1967م[1]، وقد بيّن التقرير أن أمام هذه الأنظمة إمـــا الاســـتفادة مـــن التجـــربتين الفيتنامية الكوبية بإحداث انقلاب شامل على برنامجها الوطني عن طريق الجماهير، لخوض حـــرب تحرير شعبية أو البقاء على برامجها التي تسببت في هزيمة عام 1967، وخلص التقرير مـــن هـــذه المسألة بالقول إن خمسة عشر شهراً قد مرت على الهزيمة دون مؤشر فـــي تغييـــر تلـــك الأنظمـــة لبرامجها، كما أن التوجه صوب القرارات الدولية مثل قرار 242 أفـــرغ القـــضية مـــن محتواهـــا، ووجهها صوب التصفية[2]، وتحدث التقرير عن إخفاقات المقاومة الفلسطينية بما فيها الجبهة الـــشعبية بعد أن انساقت وراء اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي الذي رفع شعار عدم التدخل فـــي القـــضايا العربية مستفيداً من التجربة الجزائرية وغير مدرك لطبيعة العدو، خلص التقريـــر إلـــى أن حركـــة المقاومة الفلسطينية قد قفزت على حقائق التاريخ الفلسطيني، حينما فسرت شعار الوحدة الوطنية فـــي صالح الإطارات الطبقية والسياسية والرجعية التي هي تاريخياً قد تخلت عن حركة التحرر الوطني، وانتقد تشكيلة المجلس الوطني الذي جمع القوى الرجعية، كما أكد التقرير على أهمية الوحدة الوطنية بمسماها الصحيح، الذي يكفل تشكيل جبهة تحرير وطنية عريضة تمثل الطبقات الثورية في المجتمع الفلسطيني، وأن الخلاص الوطني يقوم على أيديولوجيا البرولتياريا المعادية للاستعمار والتي تعتمـــد على الطبقات الأكثر ثورية مع ضرورة رفع الوعي الوطني لدى الجماهير بعيداً عن التهريج ورفض برامج الهزيمة وقرارات مجلس الأمن[3].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (577) ، 658 .

2 - ***نفسه***، 659 - 660 .

3 - ***نفسه***، 664 - 671 .

3.7 الانشقاقات عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كانت أحداث مؤتمر آب وما تخلله من سجالات سياسية وأعمال عنف مؤشراً حقيقياً لإحداث انشقاقات داخل الجبهة الشعبية، خاصة حينما اتهم اليساريون أقطاب اليمين بأنهم تنكروا لقرارات مؤتمر آب[1]، الذي تأخر نشره لبعض الوقت بضغط من اليمين، الأمر الذي اعتبره أحمد جبريل[2]، الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فأعلن عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" في 10 تشرين ثاني 1968، والتي كانت ممثلة في الجبهة الشعبية بتنظيم جبهة التحرير الفلسطينية، واجتذبت القيادة العامة 100-200 مقاتل من الفدائيين من الجبهة الشعبية، واحتفظت بمعسكر تدريب جبهة التحرير الفلسطينية بالقرب من دمشق[3]، واتخذت لنفسها شعاراً مميزاً وهو بندقيتان متقاطعتان على خريطة فلسطين مكتوب عليها (فداء- عودة- تحرير) [4]. أعلنت "القيادة العامة" في بيانها الصادر بتاريخ 1969/12/18، عدم مسؤوليتها عن أي بيانات تصدر باسم الجبهة الشعبية وأنها ملتزمة بالبيانات التي تصدر باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة"؛ تميزاً لها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[5]. انضم أحمد زعرور، وفضل شرورو، وطلال ناجي إلى أحمد جبريل، وعينت الجبهة الشعبية مصطفى الزبري مكان أحمد جبريل قائداً عسكرياً للجبهة[6]. وللحقيقة فإن أحمد جبريل كان قد أعد نفسه مسبقاً للانشقاق حينما أعلن في 23 حزيران 1968 انفصاله عن حركة القوميين العرب، وحقه في اتخاذ اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [7].

---

1 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 95 .

2 - ولد أحمد جبريل في قرية يازور بالقرب من يافا عام 1937، وبعد عام 1948 لجأ أحمد جبريل إلى سوريا حيث تلقى تعليمه الأساسي والثانوي، ثم التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ضابط من سلاح البحرية عام 1959، سافر بعدها أحمد جبريل إلى مصر حيث تلقى خلالها دورة عسكرية، وبعد عودته إلى سوريا من مصر بادر مع مجموعة صغيرة ضمت كلاً من فضل شرورو وعلي بشناق، وطلال ناجي، وعبد اللطيف شرورو، إلى تأسيس جبهة التحرير الفلسطينية. أبو فخر، صقر: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 47.

3 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 344 .

4 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 123- 124.

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1969***، وثيقة رقم (75) ، 62-63 .

6 - أبو فخر، صقر: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 47 .

7 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 344 .

وحول انشقاق أحمد جبريل أوضح جـورج حـبش: أن الخلافـات الـسياسية والتنظيميـة والعسكرية كانت وراء عملية الانشقاق، فكانت رؤية الجبهة تختلف عن رؤية أحمد جبريل الذي كان يعتقد أن طريقته هي الأفضل دائماً[1]. هكذا شكل انشقاق أحمد جبريل جزءاً من الصراع الذي استمر بين جناحين: الأول يساري، والآخر قومي داخل الجبهة الشعبية منذ مؤتمر آب، حينما اتهم الجنـاح اليساري الجناح اليميني بأنه يحاول حسم الخلافات الفكرية والسياسية داخل الحركـة بقـوة الـسلاح واختطاف عناصر اليسار واعتقالهم، ورفض فكرة الطلاق الديمقراطي[2].

عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" مؤتمرها الأول في نهاية عـام 1968، وأقرت برنامجاً سياسياً أطلق عليه الميثاق، وكان من أهم مبادئه:

المادة الأولى: الشعب العربي وفي مقدمته الشعب الفلسطيني يعتبر الثورة المـسلحة علـى العـدوان الإسرائيلي والاستعمار الطريق الوحيد للتحرير، وليس لأحد أن يسلبه هذا الحق.

المادة الثانية: اعتبار قضية فلسطين ترتبطة ارتباطاً عضوياً بالثورة العربية وتشكل عنصراً أساسياً من عناصره.

المادة الرابعة: أن الجبهة وهي تسير في طريق الثورة المسلحة تعتمد بالإضافة إلى الأسلحة على:

- وعي قائم على اقتناع علمي نابع من فكر مستنير وناتج من مناقشة حرة تمردت علـى أسـياط التعصب والإرهاب.
- إنها حركة طليعية تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي.
- وضوح رؤية الأهداف وتجنب الانسياق إلى الدروب الفرعية.

المادة الخامسة: تعتبر الجبهة أن العدو الصهيوني هو عدو الثورة؛ لذلك فهي تقاتله أينما وجد وفـي أية بقعة.

---

1 - مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 119 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 95 .

المادة السادسة: تؤمن الجبهة أن الثورة التي تعمل من أجلها تهدف لتحرير الوطن من المحتل، والمواطن من قيود الاستقلال عن طريق إقامة عدالة اجتماعية.

المادة العاشرة: تؤمن الجبهة بأنها تنظيم يقوم على جماعية القيادة، لتجسيد الديمقراطية.

المادة الحادية عشرة: أن قيمة العمل الفدائي تزداد بمقدار نشاطه وتفاعله في أرض الوطن.

المادة الثالثة عشرة: تحترم الجبهة الأنظمة والقوانين الموضوعة في كل قطر عربي ما دامت هذه القوانين والأنظمة تحترم حق الشعب الفلسطيني في الثورة على الاحتلال.

المادة الرابعة عشرة: ضرورة الارتباط بحركات التحرر في العالم على اعتبار أن قضية الحرية للشعوب واحدة [1].

حدد المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية "القيادة العامة" في أيلول 1969 أيديولوجية الجبهة على اعتبار أنها تنظيم جماهيري ثوري قومي ديمقراطي يهتدي بالاشتراكية العلمية، وأن الاشتراكية العلمية لهي القادرة على مواجهة العدو الاستيطاني، وهي الكفيلة بإقامة مجتمع عربي تتوفر فيه الحرية والعدالة الاجتماعية بهدف تحرير الأرض والإنسان من معيقات وحدته وتقدمه المتمثلة في تحكم الإقطاعية البرجوازية والرأسمالية وسيادة الرجعية المرتبطة عضوياً وفكرياً بالإمبريالية الصهيونية [2].

بدأت "القيادة العامة" عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في تشرين أول عام 1967، في منطقة الجليل شمال إسرائيل بقيادة دلقموني، وكانت العملية الثانية للجبهة بخطف طائرة العال رحلة رقم(426) في 1968/7/22، وقامت في 26 كانون الأول 1968 بهجوم على طائرة لشركة العال في مطار أثينا، وتوالت عملياتها العسكرية [3].

---

1 - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" (***التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول، كانون ثاني 1968***).

2 - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" المؤتمر الثاني ، ***www.palestinesons.com*** ؛ دراغمة، عزت : ***الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين***، 112.

3 - كاتز، صموئيل: ***إسرائيل في مواجهة جبريل***، 43-48 .

كان المبادر الثاني للانشقاق نايف حواتمه[1]، الذي اعتبر أن احتواء المشكلة لإبقاء التعايش داخل الجبهة بنقل الطرف الآخر للمواقع اليسارية من خلال حوار جرى بينه وبين جورج حبش في عمان، قد باء بالفشل بسبب تعنت الاتجاه القومي ومحاولته الضغط واستخدام العنف لذلك كان القرار الإعلان عن تشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين[2]، في 1969/2/21[3].

نص البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين على:

- § الالتزام بقرارات مؤتمر آب 1968.
- § إدانة ممارسات يمين الجبهة الشعبية، وإنهاء كل علاقة مع الجبهة الشعبية، والعمل المستقل أيديولوجياً، وسياسياً، وعسكرياً، وتنظيمياً.
- § إقرار اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر آب ولحين عقد المؤتمر القادم، وبالاتفاق مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن تناضل بمسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- § التسلح بأيديولوجية الطبقة العاملة في مواجهة الصهيونية والامبريالية العالمية [4].

بعد انفصال الجبهة الشعبية الديمقراطية، أعلنت كل من عصبة اليسار الثوري الفلسطيني في 1969/6/4[5]، والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في 1969/6/9، عن انضمامها إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين[1].

---

1 - نايف حواتمه: ولد نايف حواتمه في 17 تشرين الثاني عام 1935 في مدينة السلط بالأردن لأسرة بدوية مسيحية اورثوذكسية، أكمل دراسته الأولية في عمان، ثم انتقل إلى القاهرة لدراسة الطب، لكنه لم يكمل دراسته، ثم انتقل إلى لبنان لدراسة الفلسفة في جامعة بيروت، ثم انتقل إلى موسكو التي حصل فيها على شهادة الدكتوراة، انضم حواتمه إلى حركة القوميين العرب، وشكل مع جورج حبش الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من رحم الحركة عام1967، لكن هذا الوفاق لم يستمر أكثر من عام حينما انشق حواتمه عن الجبهة الشعبية بتنظيم الجبهة الشعبية الديمقراطية، */www.aljazeera.net/*

2 - الجبهة الشعبية الديمقراطية هو الاسم الذي أطلقه نايف حواتمه على تنظيمه المنشق عن الجبهة الشعبية، وبقي هذا المسمى حتى عام 1975، بعد إقرار البرنامج السياسي، وتعديل النظام الداخلي، فأطلق مسمى الجبهة الديمقراطية بدلاً من الجبهة الشعبية الديمقراطية.عبد الكريم، قيس وآخرون: ***الجبهة الديمقراطية(النشأة والمسار)***، 118 .

3 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 56 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1969***، وثيقة رقم (77) ، 67-68 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1969***، وثيقة رقم (240) ، 228 .

واعتبرت الجبهة الشعبية الديمقراطية التقرير السياسي الذي صدر عن مؤتمر آب 1968 للجبهة الشعبية قبل –الانشقاق- هو الأساس الفكري والسياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية والإطار الآيديولوجي لها، وعللت الجبهة ذلك بأن نايف حواتمه هو من قدم الوثيقة الرئيسة المعروفة ببرنامج آب عام 1968[2].

ورداً على الانشقاق أوضح جورج حبش أن سبب الخلاف داخل الجبهة هو أن البعض حاول تفجير صراع طبقي، بينما المطلوب هو جر المزيد من قطاعات الشعب الفلسطيني لساحة القتال، وأعلن بيان للجبهة الشعبية رداً على ادعاء المعارضين، أنها لم تتنكر لقرارات مؤتمر آب حينما تبنت الاشتراكية العلمية دليلاً نظرياً على غرار الثورات التحررية في العالم، مثل كوبا وفيتنام والصين، وذهب البيان إلى أنه تم الاتفاق في مؤتمر آب على أنه وخلال مرحلة التحرر الوطني لا بد من تحالف طبقي يشمل كل الطبقات بقيادة الطبقة الكادحة في ظل الأيديولوجية الاشتراكية، كما اتهم البيان المعارضين بأنهم جيوب انتهازية رفضوا النزول للقتال والإقامة في المخيمات، ورفضوا الاحتكام إلى مؤتمر عام تصالحي وأصروا على حمل اسم الجبهة لخلق مزيد من البلبلة والتشويش، لكن التقرير لم ينكر اعتقال عناصر من المعارضين وتقديمهم لمحاكم شعبية؛ بهذا اتجهت الأمور إلى طريق مسدود وحدثت صدامات بين الطرفين في 18 شباط ، ثم تكرر الصدام بعد يومين وأسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة بجروح، علماً أن الصدام وقع بسبب محاولة المعارضين توزيع منشورات تتعلق بهجوم الجبهة الشعبية على طائرة العال الإسرائيلية في 18 شباط 1969[3].

وضح بيان الجناح التقدمي الذي أعلن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية في شباط 1969، أن بذور الخلاف مردها إلى حركة القوميين العرب، فعقب هزيمة حزيران 1967، كانت الحركة تعاني تناقضاً بين تيارين متعاكسين الأول يميني برجوازي، والثاني يساري تقدمي ثوري، وبنشأة الجبهة

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1969***، وثيقة رقم (251) ،237 .

2 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث*** ، 53 .

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 96- 97 .

الشعبية عمل الجناح اليميني على وضع قيادة الجبهة بيد عناصر رأسمالية وبرجوازية كبيرة، ووضع المقاومة الفلسطينية في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي، بحكم موقعها القيادي على أكتاف الطبقات العاملة والفقيرة، وحاربت هذه القيادات اليمينية أي محاولة للتغيير الثوري؛ لهذا حاول الجناح التقدمي رفض برنامج اليمين البرجوازي وطرح برنامجاً ثورياً مستفيداً من دروس هزيمة حزيران يتمثل في رفض ركوب اليمين الفلسطيني ظهر المقاومة، والعمل على تحويل كل مقاتل إلى سياسي ثوري، وكل تنظيمات الجبهة إلى ميليشيا شعبية تمارس دورها الثوري في حماية العمل الفدائي، لكن اليمين البرجوازي الذي استحوذ على قيادة الجبهة أبقى على مواقفه فانقلب على قرارات مؤتمر نيسان 1968، وقام بحملة اعتقالات للأطر التقدمية، ومع ذلك أبقى اليسار على سياسة ضبط النفس الأمر الذي استدعى عقد مؤتمر آب[1].

ورداً على هذه الاتهامات من الجناح المعارض بينت الجبهة الشعبية أن التعارض بين قوى الثورة الأساسية المتمثلة بالعمال، والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة هو صحيح، لكن مدى مساهمة أي طبقة من الطبقات في معركة التحرر الوطني شيء وموقعها في معسكر الثورة شيء آخر، وأن البرجوازية الصغيرة متحالفة مع العمال والفلاحين، في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي لا يجوز أن توضع في المعسكر المضاد؛ لأنها عملياً ضمن معسكر الثورة[2].

ورداً على قول الفريق المعارض إن حركة المقاومة الفلسطينية قد وقعت أسيرة في أيديولوجية اليمين الرجعي الفلسطيني والعربي أوضحت الجبهة الشعبية: بأنه لا بد من التمييز بين البرجوازية الصغيرة الفلسطينية والبرجوازية الصغيرة العربية، فالبرجوازية الصغيرة الفلسطينية، وبحكم وجودها خارج السلطة فهي جزء من إستراتيجية حرب التحرير الشعبية بينما البرجوازية الصغيرة العربية هي جزء من إستراتيجية لا تريد التصدي لإسرائيل والإمبريالية؛ لأنها

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (77) ، 64- 65 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 97 .

تحاول الحفاظ على امتيازاتها[1]. ورداً على بيان الانشقاق الذي اتهم الجبهة الشعبية بأنها تمثل تياراً برجوازياً يمينياً لا يمكن تحويله إلى موقع يساري ثوري أوضحت الجبهة أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هو ذلك الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب، والذي يقوم على تسليم مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة، وأن السبيل الوحيد لتحرير فلسطين هو الكفاح الشعبي المسلح، وبهذا فإن البنية الطبقية لتنظيمها اعتمد أساساً أبناء العمال والفلاحين والفقراء، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من أبناء البرجوازية الصغيرة الوطنية الذي لا يغير من التكوين اليساري الذي تستند إليه[2]. وتعقيباً على الأحداث التي أعقبت مؤتمر آب أوضح البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية أنه ومنذ اللحظات الأخيرة للمؤتمر تم فرض قيادة توفيقية على المؤتمر، بقوة السلاح وأن الجناح اليميني تنكر لقرارات المؤتمر على النحو الآتي:

- § أن يمين الجبهة قد رفض نتائج انتخابات اللجنة المركزية التي سقط فيها اليمين.
- § قام اليمين ومنذ كانون أول 1968 بسلسلة من أعمال العنف ضد الجناح التقدمي، مثل إضعاف القواعد التنظيمية التقدمية ومحاولة تصفيتها في الأردن، بالإضافة إلى عمليات الاعتقالات في كانون الأول ومحاولات وديع حداد تصفية اليسار. وخروجاً من المأزق بين التقرير أن اليسار قرر الدعوة إلى مؤتمر ديمقراطي لإبقاء التعايش بين اليسار واليمين لكن جورج حبش رفض، وذهب البيان إلى أن جورج حبش قد رفض فكرة الطلاق الديمقراطي الذي طرحه اليسار، واندفع اليمين منتهزاً غياب القيادات الفلسطينية في القاهرة في اجتماعات المجلس الوطني وفتح النار لفرض حلول بالقوة بسبب إفلاسه الديمقراطي الأمر الذي استدعى وأجبر اليسار على القيام بعمل مضاد[3].

وقد لخص جورج حبش سبب الخلاف مع الجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي:

---

1 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 98 .

2 - ***نفسه***، 99 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثقة رقم (77) ، 67 .

- كانوا ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها إفراز برجوازي، وأن التعامل معها فيه إعطاء شرعية للبرجوازية في قيادة الحركة الفلسطينية.
- كانوا يقولون عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إنها قيادة يمينية تقليدية.
- كانوا يرون أن التجمع الوطني في الأردن لا فائدة منه وأدانوا دخول الجبهة فيه.
- طالبوا بخوض معركة مع البرجوازية الصغيرة، واتهموا عبد الناصر بالجبن والتخاذل.
- عالمياً كانوا على يسار ماوتسي تونغ بمائة متر، وخاضوا معارك وجدالات فكرية مع الاتحاد السوفيتي، وطرحوا مبدأ الديمقراطية التامة في البناء العسكري.

وأضاف حبش إنه ناقش حواتمه في هذه الأمور، لكنه كان يصر دائماً على أن الجبهة هي تنظيم برجوازي لا يمكنه أن يتحول إلى حزب ثوري، ويضيف حبش قائلاً: "إننا تركنا المجال لحواتمه ورفاقه العمل داخل التنظيم لتحويله إلى ما يريدون إلا أنه كان يقول: إن وجوده ورفاقه في التنظيم كان مؤقتاً، لاستخراج العناصر اليسارية من الجبهة، وأمام هذا الإصرار حدثت عملية الانشقاق" [1]. كما واتهمت الجبهة بعض قادة فتح صراحة بأنها ساعدت وباركت عملية الانشقاق[2].

ورداً على اتهامات (المنشقين) بينت الجبهة الشعبية أيضا أن مؤتمر آب لم يتشكل على أساس انتخابات ديمقراطية شملت كافة قواعدها، حيث لم يكن للجبهة وصف تنظيمي ونظام داخلي يفرز مؤتمراً حزبياً منظماً وأن الجناح المنشق كان قد رتب لذلك مسبقاً، ونفت الجبهة الشعبية استعمال السلاح لفرض قيادة توفيقية، وأن فكرة القيادة التوفيقية كانت بمبادرة من المنشقين، حينما أدركوا خلو القيادة الأولى من رموز سياسية، وتنظيمية، وعسكرية، وتم الاتفاق على أن تجرى انتخابات ديمقراطية بعد ثلاثة أشهر من خلال مؤتمر آخر[3].

---

1 - مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، 120- 122 .

2 - ملوح، عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية).

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 101.

وحول التنكر لقرارات مؤتمر آب، والتنكر للعناصر اليسارية، بينت الجبهة الشعبية أن (المنشقين) قاموا بانتحال اسمها في بياناتهم، وخروجاً من المأزق تم عقد اجتماع مع قياديين بارزين من كوادر الانشقاق، وعرض عليهم تقديم تقريرين للمؤتمر بحيث يعرض كل فريق وجهة نظره، وأن تعاد الانتخابات في المناطق التي رفض فيها الفريق (المنشق) شرعية الانتخابات، لكن الفريق المنشق اشترط فصل بعض العناصر القيادية وإعادة توزيع السلاح، وأمام رفض هذين الاقتراحين عرض على المنشقين أن يعملوا بصورة مستقلة لكنهم رفضوا أيضاً، فتم اتخاذ إجراءات انضباطية بحقهم شملت احتجاز 14 عضواً ممن كانوا يجمعون الأموال في صناديق تحمل اسم الجبهة الشعبية، وتم الإفراج عن 11 عنصراً منهم في حين تم الإبقاء على ثلاثة عناصر؛ لأنهم مسؤولون عن صدور بيان مؤتمر عمان اليساري الذي عرض أمن الجبهة للخطر، وأعلنت الجبهة أن طرفي الصراع يتحملون مسؤولية الصدامات الدموية التي حدثت[1]، وقد استدعى الأمر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية، فعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مطولاً لها في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحضور ممثلين من كلا الطرفين لمعالجة الخلافات القائمة بينهما، وصدر بيان عن اللجنة التنفيذية في 1969/5/4 أشارت فيه بأنها استطاعت – وبالتعاون الواعي بين أطراف الجبهة- من تطويق الأزمة ووضع حد لكل التجاوزات[2].

كما صدر بيان عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1969/5/4، أعلنت فيه عن شجبها واستنكارها لاستعمال السلاح في غير موضعه، وأنها شكلت لجنة عمل دائمة لمراقبة الأحداث[3]، كذلك أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بياناً في 1969/5/4 أعلنت فيه عن استنكارها للجوء للعنف سواء ما صدر منها أو عليها[4].

---

1 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 102 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (195) ، 200.

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (196) ، 200-201 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (197) ، 201 .

يتضح أن التنظيم الذي شكل قيام الجبهة الشعبية لم يكن تنظيماً جبهوياً يساعد على قيام جبهة وطنية يسارية عريضة؛ لأن كوادر التنظيم كانوا على خلاف أصلاً أثناء وجودهم في حركة القوميين العرب، الأمر الذي انعكس سلباً على تجربتهم وتشكيل الجبهة الشعبية، لذلك اعتقد أن مزاعم (المنشقين) من الجبهة الشعبية"القيادة العامة" ، والجبهة الشعبية الديمقراطية لم يكن مبرراً رداً على سجالات مؤتمر آب، وإنما أرادت تلك التنظيمات أن تكون شريكاً في العمل الوطني بصورة مستقلة بطموح رموزها، الذين اعتقدوا أن تنظيم الجبهة الشعبية ليس أسمى من طموحهم الشخصي، فكانت عملية الانشقاق، يؤكد ذلك وحسب ما يدعي نايف حواتمه أن مرد الخلافات لحركة القوميين العرب حينما كانت الحركة تعاني من تناقض بين تيارين: الأول برجوازي (جورج حبش ورفاقه) والثاني يساري في اشاره (لحواتمه ورفاقه)، فلماذا قبل حواتمه الاندماج مع جورج حبش في تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟

الأمر الأخر : إذا كان يمين الجبهة القومي تنظيماً برجوازياً وضع المقاومة في قبضة اليمين الرجعي الفلسطيني كما يقول حواتمه، فلماذا لم يطرح يسار الجبهة المنشق دمج الفصليين المنشقين في تنظيم يساري، وانصرف كل فصيل بأيديولوجية لا تختلف عن الآخر؟

1.6 علاقة اليسار الماركسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية (دورات المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة، والخامسة، والسادسة)

سبق الحديث عن موقف حركة القوميين العرب من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية حينما اعتبرت المنظمة مهمة للقضية الفلسطينية شريطة أن تكون تنظيماً ثورياً يهدف إلى تحرير فلسطين، لكن موقفها تغير من المنظمة بعد اختيار الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية متهمة إياه بأنه وقع أسيرا للرجعية العربية، غير أن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وما نشأ عنها من انشقاقات الجبهة الشعبية "القيادة العامة" والجبهة الشعبية الديمقراطية بالإضافة إلى تنظيم جبهة النضال الشعبي

الفلسطيني، الذي نشأ في فترة مبكرة من عام 1967، انفرد كل فصيل بمواقفه حيال منظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1969، على النحو الآتي:

أولا : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في بيانها الصادر بتاريخ 1967/12/19، أيدت الجبهة الشعبية مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي طالبت بإقالة الشقيري عن رئاسة المنظمة، معللة ذلك بالقول: إن التنظيمات الفلسطينية قد حاولت دفع المنظمة نحو مواقع ثورية، إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أهمها عقلية الشقيري، وأسلوبه في العمل الذي حول المنظمة إلى هيكل فارغ بعدما حولها إلى مؤسسة ديكتاتورية فردية بدلاً من أن تكون مؤسسة تضع إمكاناتها تحت تصرف المقاومة؛ لذلك ثمنت الجبهة موقف اللجنة التنفيذية بالدعوة لإقالة الشقيري، وطالبت بإعادة تشكيل المنظمة على أسس ثورية لوضع إمكانيات المنظمة في خدمة المقاومة، وضرورة تهيئة الظروف، لإيجاد نوع من اللقاء والتنسيق بين المنظمات الفلسطينية وتخليص المنظمة من سطوة التسلط الفردي والارتجالي[1].

على إثر الضغوط المتزايدة على الشقيري قدم استقالته في 1967/12/24[2]، وبعد الاستقالة وجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ 1968/1/6 مذكرة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية شرحت فيها ما تراه مناسباً في طبيعة مهمة المنظمة، وأن الأزمة في المنظمة لم تنته باستقالة الشقيري، حيث إنّ استقالته تشكل مدخلاً للمراجعة المطلوبة لتحسين أداء وأساليب عملها لكسر طوق العزلة الذي لفها، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون بين المنظمة والقوى الأخرى على الساحة الفلسطينية[3]. ووجهت الجبهة الشعبية مذكرة للجنة التحضيرية للوحدة الوطنية الفلسطينية في أيار 1968، أوضحت فيها أنها لا تمانع من الاشتراك في المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (720) ، 1018- 1019 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، وثيقة رقم (725) ، 1025 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (3) ، 2 .

الفلسطينية [1]، وبانعقاد المجلس الوطني الرابع في شهر تموز 1968، في القاهرة وجهت الجبهة الشعبية مذكرة للمجلس شرحت فيها أبعاد القضية الفلسطينية وتصورها لطبيعة المعركة، وإستراتيجية التصدي ومتطلباتها، ونظرتها في إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية (اللجنة التنفيذية ودوائرها) ومهام تلك الدوائر[2].

وكانت الجبهة الشعبية قد أعلنت الاشتراك في دورة المجلس الوطني الرابعة بعدما تم الاتفاق على التشكيلة العددية للمجلس، الذي تم فيه انتخاب السيد عبد المحسن القطان رئيساً، وانتخاب وديع حداد، وزهير محسن نائبين للرئيس[3]. لكن الجبهة الشعبية ومن خلال مؤتمرها الأول في آب 1968 عادت وتحفظت على تشكيلة المجلس الوطني حينما اعتبرته قد جمع قوى رجعية وعلى رأسها" شلة الميلونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين والذين أصبحوا على رأس المجلس الوطني" [4].

شهد عام 1969 توتراً كبيراً في علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ففي دورة المجلس الوطني الخامسة التي انعقدت بين 1-4 شباط 1969 كان عدد مقاعد المجلس الوطني 105 مقاعد، موزعة كالآتي: 33 لفتح، و12 للجبهة الشعبية، و 12 للصاعقة، و11 للجنة التنفيذية، و5 لجيش التحرير، و1 للصندوق القومي، و 3 للاتحادات، و 28 للمستقلين، وفور الإعلان عن التشكيلة السابقة أعلنت الجبهة الشعبية عن رفضها الاشتراك في المجلس، وتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة لم تشترك فيها الجبهة الشعبية[5]، وعقد المجلس الوطني دورته السادسة في الفترة الممتدة من 1-6 أيلول 1969، ووسع عضويته إلى 112 عضواً لم يحضر منهم سوى 102 عضو، ورفضت الجبهة

---

1 - بدأت اجتماعات لجنة تحضيرية تمثل المنظمات الفلسطينية لتسمية أعضاء مجلس وطني فلسطيني جديد في عمان، اشترطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مشاركتها في المجلس أن يكون ممثلاً لكافة المناضلين، وفصائل المقاومة وان لا تكون النسب العددية في المجلس عائقاً أمام الوحدة . ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (330) ، 378- 379.

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (452) ، 505- 510.

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968***، 70.

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (577) ، 664 .

5 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 66- 67 ؛ Frangi, Abdallah . ***The PLO and Palestine*** . p.113

الشعبية مجدداً الاشتراك في دورة المجلس، وعن أسباب عدم المشاركة، أظهرت الجبهة أن عدم مشاركتها لا يعني عدم اهتمامها بموضوع الوحدة الوطنية، أو لمصلحة تنظيمية للجبهة وإنما لتحفظات على منظمة التحرير من حيث تكوينها وغموض مواقفها وعدم الوضوح بين القوى المشاركة فيها، وبالتالي فإن المنظمة لا تشكل إطاراً صحيحاً للوحدة الوطنية بسبب الثغرات التالية:

- **التكوين**: بينت الجبهة أن المنظمة تعيش واقعاً مكتبياً وبيروقراطياً لا يصلح لقيادة المقاتلين والجماهير، وأن المنظمة قد أهملت البناء العسكري، وبالتالي فإن البناء المكتبي والبيروقراطي قد استحوذ على ميزانية المنظمة، بدلاً من أن تذهب تلك المخصصات للقتال والمقاتلين، وبهذا فإن المنظمة ليس بإمكانها أن تقود ثورة إلا إذ تحولت بمكاتبها إلى القواعد العسكرية ومخيمات اللاجئين.
- **الغموض في موقف المنظمة**: خاصة في علاقاتها مع الدول العربية، ولا سيما "الرجعية" منها. وقد استدل البيان بتجارب الدول العربية الفاشلة من خلال ثورة عام 1936، ونكبة 1948 ونكسة 1967، وأوضح أن تلك الأنظمة تحاول ضرب العمل الفدائي واحتواءه؛ لذلك ينبغي على المنظمة أن تطرح هذه المسائل بوضوح لتصبح إطاراً سليماً للوحدة.
- **المصالح الاستعمارية**: أظهرت الجبهة أن ضرب المصالح الاستعمارية يتطلب تحديد من هو العدو، وذهب البيان إلى أن معسكر العدو هو إسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية العالمية والأنظمة الرجعية العربية؛ لذلك لا بد من التصدي لهذه القوى من قبل كل فصائل المنظمة التي ينبغي أن تتوحد، وأن الدعوة للوحدة لا يعني الوحدة الأيديولوجية وإنما الوحدة الوطنية والسياسية.
- **واقع التنظيمات الفلسطينية**، أوضحت الجبهة أن واقع التنظيمات الفلسطينية ومواقع الاختلاف والاتفاق بينها تفرض نوعاً معيناً من العلاقات لا بد من أن يأخذ طابعاً جبهوياً؛ لأنها الصيغة

الوحيدة للعمل المشترك، وتوفر لكل تنظيم حقه في ممارسة نشاطه السياسي والعسكري، وأن طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية لا تشكل صيغة للقاء تلك القوى الوطنية.

§ **المجلس الوطني واللجنة التنفيذية**: أكدت الجبهة أن الاتفاق النظري في القضايا الخلافية لا يشكل طريقاً جيداً للتعاون، وأن الضمانة الوحيدة للعمل المشترك عن طريق تشكيل هيئات المنظمة القيادية بشكل يضمن تمثيل جميع المنظمات فيها [1].

وبينت الجبهة أن الاتصالات التي تمت بينها وبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تسفرعن تحقيق نتائج في هذا الموضوع؛ لذلك فإن اشتراك الجبهة في الهيئات التنفيذية لمنظمة التحرير دون الاشتراك في المجلس الوطني لن يكون فعالاً[2].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين :

كانت المشاركة الأولى للجبهة الشعبية الديمقراطية في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة السادسة، وقد مثلت الجبهة الشعبية الديمقراطية فيه بـ 8 مقاعد[3]. وأوضحت الجبهة أن مشاركتها تعود للأسباب الآتية:

§ إبعاد كافة المنظمات المشبوهة وطنياً عن ساحة العمل الفدائي.

§ تطهير المجلس من العناصر الرجعية والمشبوهة وشلة المليونيرية التي استحوذت على العمل الوطني طوال العشرين عاماً الماضية.

§ تطهير اللجنة التنفيذية من أصحاب رؤوس الأموال الذين تخلوا عن النضال الوطني.

§ تعزيز موقع القوى التقدمية والشريفة في المجلس[4].

وتقدمت الجبهة بمشروع قرار للدورة السادسة تضمن ثلاث مسائل رئيسة:

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (361) ، 362- 366 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 69- 70 .

3 - ***نفسه***، 66 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (362) ، 366 .

- **مسألة الوحدة**: أكدت الجبهة أن الكثير من المنظمات تنشأ دون فكر سياسي لها، لذلك على المجلس العمل على إيقاف تشكيلها، وأنه لا سبيل للوحدة الوطنية إلا بإعادة تشكيل المجلس الوطني من المنظمات المقاتلة وتصفية التشكيلات البيروقراطية في منظمة التحرير وإلغاء الامتيازات الطبقية والمادية في جيش التحرير، واقترحت توحيد سلاح المقاومة، وتعزيز الطاقات المسلحة على الأرض، وقالت إن العناصر الفتية المسلحة بوعي أيديولوجي يقع على عاتقها قيادة حركة الجدل الأيديولوجي لإفراز مثل هذه الطليعة.
- **مسألة العلاقات الفلسطينية العربية**: تحدد العلاقة بين منظمة التحرير والأنظمة العربية بعد أن تحسم تلك الدول موقفها من تشكيل لجان عربية مساندة لحركة المقاومة.
- **مسألة العلاقات الفلسطينية الدولية**: اعتبرت الجبهة أن الإمبريالية العالمية والأمريكية هي من تمثل حليفاً للصهيونية ودولة إسرائيل؛ لذا سيكون النضال مشتركاً ضد الصهيونية والامبريالية معاً، وحذر التقرير من محاولات الدس الرخيصة بين شعب فلسطين والبلدان الاشتراكية[1].

كما أيدت الجبهة الشعبية الديمقراطية اقتراحاً من خلال الدورة السادسة التي كانت ممثلة في اللجنة التنفيذية باختيار رئيس اللجنة التنفيذية من خلال اللجنة التنفيذية بعدما كان السيد ياسر عرفات يريد أن يتم اختيار رئيس اللجنة التنفيذية من خلال المجلس الوطني مباشرة، بهدف التأسيس لنظام برلماني ديمقراطي[2]. وفي خطوة احتجاجية، أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيان لها بتاريخ (1969/12/18) تعليق عضويتها في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني؛ رداً على عدم تطوير عمل القيادة وطبيعة العلاقات الداخلية، حيث أن اقتراحات الجبهة وحسب ما أورد البيان كانت تجابه بالتأجيل خاصة مبدأ التكافؤ وتثبيت نظام داخلي

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (365) ، 376- 377 .

2 - ثابت، أحمد : ***نايف حواتمه ومحطات الكفاح الفلسطيني***، 27- 28 .

تفصيلي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أن الإهمال المتكرر لتلك الأطروحات اضطرها للقيام بهذه الخطوة[1].

ثالثا : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

سبق لجبهة التحرير الفلسطينية التنظيم الأم للجبهة الشعبية"القيادة العامة" أن اعتبرت قرار مؤتمر القمة العربي عام 1964 بالدعوة إلى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية لعبة من الأنظمة العربية وأنها مجرد مؤسسة مرتبطة بعجلة الأنظمة العربية [2]، وقد شاركت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" في دورة المجلس الوطني السادسة في أيلول1969، وخصص لها 4 مقاعد ومع ذلك بقيت مشاركتها رمزية [3]، وذكر أسعد عبد الرحمن أن المقاعد التي خصصت لها 3 [4].

وتقدمت الجبهة بمذكرة للمجلس تضمنت: أسباب مشاركتها، وعبرت عن أن مشاركة الجبهة كانت نزولاً عند رغبة الجماهير الفلسطينية، وطرحت تصور الجبهة فيما يخص العمل الوطني الفلسطيني وإطلاع الجماهير العربية على كل المعطيات التي حالت دون تحقيق الوحدة، وانتقدت وجود المنظمات ذات النظرة الإقليمية المصطنعة، واقترحت تشكيل قيادة حقيقية للكفاح المسلح تتمتع بحق التخطيط وتكون تابعة للمراقبة والمحاسبة، واقترحت أن تكون عائدات الصندوق القومي الفلسطيني لخدمة الكفاح المسلح، وأن تكون أجهزة الإعلام داخل المنظمة لتعريف الجماهير بماهية الكفاح، وأكدت على ضرورة عدم قبول أي عنصر متساقط من أي منظمة فدائية في منظمة فدائية أخرى[5]، ووافق المجلس في نهاية جلساته على زيادة مقاعد "القيادة العامة" في جلساته القادمة بسبب رمزية المشاركة للجبهة، لكن الجبهة اتهمت حركة فتح بمحاولة احتواء المجلس[6].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (549) ، 517-518 .

2 - ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 19/2 .

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 68 .

4 - عبد الرحمن، أسعد: ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 78 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (366) ، 377- 378..

6 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 124.

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

لم تشارك جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في دورة المجلس الوطني الرابعة والخامسة، وباعتقادي إن السبب يعود إلى العلاقة الوحدوية التي أقامتها الجبهة مع حركة فتح حتى نهاية عام 1967 وبداية عام 1968، وقد شاركت الجبهة في دورة المجلس الوطني السادسة عام 1969 وحدد لها مقعد واحد[1]. وكان بهجت أبو غربية ممثلاً لها وعضوا في اللجنة التنفيذية بعدما انضم إلى الجبهة عام 1969 [2]، ووافق المجلس على مواصلة الحوار معها لتكون شريكاً فعالاً في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية[3].

1.7 ملامح الدولة الديمقراطية، ومواقف اليسار الماركسي الفلسطيني منها

بعد هزيمة عام 1967، وفشل الرهان على الأنظمة العربية، وبروز تنظيمات فلسطينية مقاتلة، حدث تطور كبير على الفكر السياسي الفلسطيني بطرحه شعار الدولة الديمقراطية كحل للقضية الفلسطينية[4].

حدد **اليسار الماركسي الفلسطيني** موقفه من شعار الدولة الديمقراطية على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد طرحت عام 1968 حلاً ليكون بديلاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 ، الذي ينص على الاعتراف بدولة إسرائيل وحدودها الآمنة بإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين تحفظ فيه الحقوق الثقافية والدينية للتجمعات غير العربية (التجمع

---

1 - عبد الرحمن، أسعد: ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 82 .

2 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 376.

3 - ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 471/4.

4- كانت حركة فتح أول من دعت لقيام دولة ديمقراطية عام 1968، من خلال ندائها لهيئة الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال وبناء دولة مستقلة يعيش فيها الجميع بحقوق متساوية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام *1968***، وثيقة رقم (10) ، 1009، وقد ميزت حركة فتح في دعوتها بين اليهود *والصهيونية*، ودعت إلى تحرير اليهود من الصهيونية حينما اعتبرت أن الصهيونية التي جلبت اليهود واستخدمتهم كأدوات لأطماعها الاستعمارية. **الوثائق الفلسطينية العربية لعام *1969***، وثيقة رقم (29) ، 23 ، وإذا ما تحقق ذلك فمن الممكن أن تنشأ دولة يتعايش فيها العرب واليهود على قدم المساواة ، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 87- 89.

البشري اليهودي) [1]. وعن إمكانية تطبيق مثل هذا التصور، بينت الجبهة أننا نخوض معركة تحرر وطني ذات أفق اشتراكي تهدف لإنهاء كيان إسرائيل كدولة عنصرية مرتبطة بالامبريالية العالمية لنكون أمام واقع يحق فيه العيش المتكافئ مع الأفق الاشتراكي، وبهذا وبوصول المعركة إلى شروطها النهائية، سيصبح بمقدور كل يهودي أن يعيش بحقوق متساوية. أكدت الجبهة أن هذا الكيان الديمقراطي المقترح لن يكون مزدوج القومية دون هوية عربية باسم الديمقراطية، وحول إمكانية التعايش بين اللاجئين الذين سيعودون إلى أوطانهم واصطدامهم بالغاصبين اليهود، أوضحت الجبهة أن هذه المسألة يستطيع الوجود الثوري مواجهتها ديمقراطياً عل أساس مبادئ الاشتراكية العالمية[2]، واعتبرت الجبهة أن الحل الديمقراطي التقدمي للتخلف الاقتصادي، والاجتماعي في المنطقة يكون بنضال القوى الثورية التقدمية والديمقراطية لدحر الامبريالية وهدم النظام الرأسمالي الاحتكاري [3].

وحول أن شعار الدولة الديمقراطية من شأنه تقويض التعبئة للجماهير العربية في معركة التحرر، أوضح جورج حبش لمجلة الأحرار في 1970/5/22 أن هذه الدولة الديمقراطية لا يمكن أن تكون بمعزل عن الوطن العربي والأمة العربية؛ لأن مصير فلسطين مرتبط بهما، وبالتالي فإن التناقض الذي نعيشه ليس مع الأمة العربية، وإنما مع الصهيونية، والامبريالية، والقوى الرجعية المحلية؛ لهذا فالترابط عضوي بين قطرية الثورة وقوميتها، وأن الترابط ينتج عنه تحرك جماهيري للوقوف في وجه أي تناقض والتغلب عليه، فيحدث التحام بين الثورة الفلسطينية، والعربية في عملية تحرير طويلة وشاقة لتكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية دولة ديمقراطية ترتبط عضوياً بالوطن العربي، يتمتع مواطنوها بكل الحقوق، وبالتالي فإن حركة التحرر لا تهدف إلى رمي اليهود في البحر، وإنما هي حركة تقدمية تهدف لتحرير فلسطين من الصهيونية، وإقامة مجتمع تقدمي

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (679) ، 796- 799 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (552) ، 520- 522 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (242) ، 307 .

ديمقراطي يوفر كل الحقوق والامتيازات[1]. وذهب حبش إلى أن شكل الدولة التي ستقوم لن تكون محكومة جغرافياً بفلسطين، بل بحدود حركة النضال الشعبي التقدمي الاشتراكي التي ستنجز التحرر[2].هكذا فإن الجبهة رأت في هذا الشعار بديلاً لمشاريع التسوية الدولية الهزيلة، واعتبرت أن طبيعة المعركة بمفهومها الاشتراكي كفيلة باستيعاب الشعار من التقدميين العرب واليهود.

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

أيدت الجبهة الشعبية الديمقراطية شعار الدولة الديمقراطية، ففي بيانها الصادر بتاريخ 1969/5/5 حول الموقف الأممي الصحيح المترتب على قوى المعسكر الاشتراكي بينت الجبهة أن "الحل الماركسي اللينيني يناضل من أجل إقامة دولة فلسطين ديمقراطية شعبية ضد كافة ألوان الاستقلال الطبقي والقهر القومي"، وطالبت الجبهة الحركة الشيوعية العربية بتبني هذا المطلب على اعتبار أنه مطلب أممي سليم حيال المسألة الفلسطينية والقائم على رفض الكيان الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في ظل دولة ديمقراطية شعبية[3].

وبمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة، تقدمت الجبهة بمشروع قرار للمجلس بينت فيه رؤية الجبهة حول الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية تضمن:

- رفض الحلول الشوفينية والرجعية الصهيونية القائمة على الاعتراف بدولة إسرائيل كحقيقة في الشرق الأوسط.
- رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية المطروحة قبل نكسة عام 1967 والقائمة على ذبح اليهود ورميهم في البحر، ورفض الاعتراف بقرار مجلس الأمن، وبحدود إسرائيل.
- أن البديل هو النضال من أجل حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والإسرائيلية يقوم على إزالة الكيان الصهيوني ومؤسساته وإنشاء دولة ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (272) ، 336 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (160) ، 195 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (191) ، 198 .

دون تمييز، وإن هذه الدولة الديمقراطية ستكون بحكم الارتباط العضوي مع الأمة العربية جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية، وستساعد على تحرير الإنسان العربي واليهودي من كل ألوان الثقافة الشوفينية ويعمل على فك الارتباط مع الإمبريالية العالمية.

§ وأخيراً بينت الجبهة أن الوصول إلى هذه الدولة الديمقراطية لن يتم إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية لهدم الدولة الإسرائيلية، وتحرير اليهود من الحركة الصهيونية، وناشدت الجبهة العناصر اليهودية المعادية للصهيونية والامبريالية أن تناضل إلى جانب الشعب الفلسطيني لتحقيق هذه الغاية [1].

وحول طبيعة الحقوق الثقافية والقومية التي تستعد الجبهة لإعطائها لليهود في ظل الدولة الديمقراطية المقترحة، أوضح حواتمه في 1969/11/3، أن تلك الدولة سيتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وأن من حق العرب واليهود تطوير ثقافتهم الوطنية ضمن نهج تقدمي متبادل ينتزع من الثقافة العربية العدائية لليهود، وينتزع من الثقافة اليهودية النهج العنصري المتمثل في الصهيونية. أوضح حواتمه أن الطبيعة الاشتراكية للدولة المقترحة هي الكفيلة بتصفية القهر الطبقي والقومي بين الشعبين[2]. وحول سؤال وجه لحواتمه: هل تنظر الجبهة لليهود كدين فقط، أو تعترف بهم كثقافة وطنية من قبل إسرائيليين يساريين غير دينيين مثل أنصار ماتسبن؟[3]، أوضح حواتمه أنه ومن منطلق أيديولوجي نرى أن اليهودية دين فقط مع اعترافنا بشرعية التجمعات اليهودية قبل عام 1948، فمن ولد قبل عام 1948 في فلسطين فمن حقه العيش بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات مع الشعب الفلسطيني في الدولة المقترحة، وبين حواتمه أن

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (363) ، 366-367 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (486) ، 457-458 .

3- ماتسبن: هي المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية تأسست في خريف 1962 من ثلاث حركات سياسية صغيرة في إسرائيل، وهي جماعة انشقت عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وجماعة انشقت عن حركة العمل السامي، وجماعة من التروتسكيين، وعرفت بعدائها الشديد للصهيونية، وإدانتها لوجود دولة إسرائيل على اعتبار أنها قاعدة للإمبريالية والاستعمار في منطقة الشرق الأوسط، أصدرت نشرة منتظمة لها أطلقوا عليها ماتسبن (البوصلة)، وانضم إلى عضويتها عدد كبير من العرب. القاضي، ليلى: ***المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية ماتسبن***، 29-36 ؛ ***الموسوعة الفلسطينية*** ، القسم العام ، مج 63/4 .

التعاون مع منظمات اشتراكية إسرائيلية، مثل جماعة ماتسبن يأتي ضمن نضال الجبهة في إقامة أرقى العلاقات بينها وبين أي مجموعة يسارية ثورية داخل المجتمع الإسرائيلي، وبين بأن الجبهة لا تمانع من انضمام إسرائيليين يساريين ثوريين في صفوفها[1]. وحث حواتمه جميع التقدميين الإسرائيليين للانتظام في جبهة فلسطينية شعبية مسلحة؛ لوضع هذا الحل في موضع الترجمة الموضوعية، وأكد حواتمه بأن الرجعية الإسرائيلية لا تستطيع الهيمنة على تلك القوى التقدمية، وفرق حواتمه بين اليسار الإسرائيلي التقدمي، مثل: ماتسبن، واليسار الصهيوني[2]، مثل الماباي [3].

وعن الشكل الدستوري للدولة المقترحة، أوضح حواتمه أنه ليس ثمة مشكلة للشكل الدستوري للدولة المقترحة، فبالإمكان أن تكون على النموذج اليوغسلافي، وبالإمكان أن تكون حكومتان مستقلتان ترتبطان بسلطة واحدة في مجال الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، والداخلية، وبذلك تستطيع أن تضع حداً للعداء الديني والطبقي بين الشعبين[4]. هكذا اعتبرت الجبهة الدولة الديمقراطية بديلاً للحلول الشوفينية للرجعية الصهيونية والعربية، وأبدت الجبهة موقفاً متميزاً حول هذا الشعار حينما وضعت تصورها لشكل تلك الدولة ودستورها.

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

سبق للجبهة الشعبية "القيادة العامة" ومن خلال مذكرتها للمجلس الوطني في دورته السادسة عام 1969 أن اعتبرت طرح مشروع الدولة الديمقراطية ليس من حق فصيل أو منظمة، بل من خلال مجلس وطني منبثق عن مشاركة كل التنظيمات الفاعلة فيه[5]، معتبرة أن شعار الدولة

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (486) ، 457- 458 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (21) ، 25- 26 .

3- حزب الماباي:(حزب عمال ارض إسرائيل) من ابرز قادته دافيد بن غريون، وغولدا مائير، وموشيه ديان، اتصف توجه الحزب بالتوسع والسيطرة والعدوان، وقد سيطر الحزب على الهستدروت والمستعمرات التعاونية، وتميزت سياسته الخارجية بالتعاون مع القوى الإمبريالية العالمية، ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 63/4 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (207) ، 398 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، وثيقة رقم (366) ، 378 .

الديمقراطية يتعارض مع تعبئة الجماهير العربية في معركة التحرير، وأوضحت الجبهة أن المنظمات التي طرحت الشعار انقسموا إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول:

طرح الاتجاه الأول الشعار موقف استراتيجي من خلال تصورهم لنظام الحكم المستقبلي في فلسطين، عن طريق حوار مفتوح داخل حركة المقاومة من جهة، ومع الجماهير العربية من جهة أخرى، وقد انطلق أصحاب هذا الشعار من منطلق "تقدمي" بهدف القضاء على الكيان الصهيوني، وآلته العسكرية بأسلوب حرب التحرير الشعبية، مع ضرورة ربط المفهوم باتحاد فدرالي عربي.

الاتجاه الثاني:

طرح الاتجاه الثاني الشعار كخيار تكتيكي لكسب الرأي العام العالمي. أما موقف الجبهة: فهو مع الاتجاه الأول، أي تطبيق الشعار من خلال حوار وطني شامل مع فصائل المقاومة عن طريق حرب التحرير الشعبية[1]. من هنا لم تبد الجبهة موافقة على هذا الشعار إلا إذا كان خياراً استراتيجياً للقضاء على الصهيونية، وليس خياراً تكتيكياً لكسب الرأي العام العالمي.

رابعاً: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

في مذكرتها إلى القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية حول ضرورة تنظيم الثورة وحمايتها. رحبت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بالمبادرة الفلسطينية والعربية المخاطبة للعقل اليساري اليهودي، والحركات اليسارية العالمية، بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون واليهود رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة، وكان دافعهم من الهجرة بعد عام 1917 الغزو الاستعماري والاستيطاني، وليس النوازع الدينية والحضارية، وأكدت الجبهة أنها تؤيد هذا الطرح من منطلق أن دعاته إنسانيون تقدميون، يفرقون بين اليهودية كدين، والصهيونية كحركة

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (230) ، 283 .

عنصرية استيطانية، جعلت من أسطورة أرض الميعاد شعاراً لحدود دولتهم[1]، لكن الجبهة تراجعت عن موقفها بحجة أن منظمات المقاومة الفلسطينية لم تحدد شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية تحديداً تستطيع أن تبني عليه الأحكام، فما زال الشعار يثير جدلاً وتساؤلات داخل الوطن العربي، وذهبت الجبهة إلى أنه قد يؤثر سلباً على مشاركة الجماهير في معركة التحرير؛ لأن حركة المقاومة تطرح دوماً قومية النضال[2].

وفي مذكرتها للدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في 1970/5/30، حول موقف الجبهة من شعار الدولة الديمقراطية في فلسطين، أوضحت الجبهة بأن هذا الشعار قد طرح قبل أوانه، وأن الحديث فيه يسبب بعض الأضرار الوطنية، وأكدت على أن طرح الشعار قبل تحديد مدلوله يضر بالقضية الأساسية، واقترحت الجبهة تغيير الشعار بإقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين بعد التحرر بدلاً من الدولة الديمقراطية يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات[3].

وفي تفسير الجبهة لذلك: ذهبت إلى أن حدود الدولة المقترحة غير واضحة، وأن إقامة الدولة الديمقراطية بشكله الغامض دون تحديد مضمونه يتيح المجال لتفسيرات عديدة منها:

- § قد تعمد الصهيونية أو الاستعمار لإدخال حركة المقاومة في مفاوضات على هذا الأساس، وأن مثل هذه المفاوضات قبل التحرير يعتبر أمراً خطيراً.
- § بعض الجهات الدينية فسرت الأمر على أنه مدخل لتدويل فلسطين، واقتطاعها من الوطن العربي وهو أمر لا نرضاه.
- § فسرته بعض الدول العربية على أساس الاستعداد للتعايش مع الصهيونية في دولة ثنائية فدرالية أو كنفدرالية، وهو أمر لا نرضاه أيضاً [4]. وبينت الجبهة أن للديمقراطية مفهومين إما ليبرالي

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (144) ، 171 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (201) ، 241-242 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (294) ، 375 .

4- ***نفسه***، 376 .

تعتنقه الدول الرأسمالية، ويقوم على الاستغلال والاحتكار، أو مفهوم اشتراكي يضمن حرية الجماهير وضمان مصالحها، وأن الجبهة تميل إلى المفهوم الاشتراكي. لكن السؤال الذي طرحته الجبهة، هل بالإمكان تحقيق الديمقراطية بمفهومها الاشتراكي في فلسطين؟ أوضحت الجبهة أن ذلك مستحيل بسبب ضيق رقعة فلسطين، وقلة إمكانياتها الاقتصادية، وأن وجود عدد كبير من اليهود في فلسطين مع المناداة بالديمقراطية يفرض التنازل عن عروبة فلسطين، وهو ما لا ترضاه الجبهة أيضا، وأخيراً أكدت الجبهة على أن الحل الأمثل هو إقامة مجتمع ديمقراطي لن يتجزأ عن دولة الوحدة العربية المنشودة[1]. هكذا أبدت الجبهة معارضة لهذا الشعار؛ لأن مدلوله لم يكن واضحاً، وبالتالي فإن عدم الوضوح يضر بحركة المقاومة، ويجعله خالياً من التطبيق؛ لذلك اقترحت الجبهة إقامة المجتمع الديمقراطي الذي يتعايش فيه الجميع في ظل دولة الوحدة العربية.

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (294) ، 377 .

الفصل الثاني: اليسار الماركسي الفلسطيني(1970-1971) ومواقفه من القضايا الآتية:

2.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة 1970.

2.2 أحداث حزيران 1970 في الأردن .

2.3 مشروع روجرز عام 1970.

2.4 أحداث أيلول 1970 في الأردن .

2.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة 1971.

2.6 تصفية الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن، ودورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة 1971.

2.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الســـابعة 1970

عقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة في القاهرة في الفترة الممتدة بين 30-5 إلى 4-1970/6، وتميزت بمشاركة كل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية[1]، وأقر المجلس تأليف اللجنة المركزية وحدد صلاحياتها، وكان من أبرز القررات التي اتخذها المجلس: التأكيد على وحدة الشعب وتلاحمه في الساحة الأردنية الفلسطينية، والتأكيد على رفض الحلـــول الـــسلمية ومواصـــلة الكفـــاح المسلح، وتكليف اللجنة التنفيذية إنشاء قيادة عسكرية واحدة. على صعيد الأراضـــي المحتلـــة، اتخـــذ المجلس عدة قرارات وتوصيات لدعم صمود الشعب الفلسطيني عن طريق التنسيق مع الدول العربية لمواصلة دعمها للشعب الفلسطيني، كما اعتمد المجلس الصندوق القومي كمؤسسة وحيدة فـــي تلقـــي المساعدات[2]، وقد اتسمت **مشاركة اليسار الماركسي الفلسطيني** على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في بيان الجبهة بتاريخ 1970/5/30 حول مسألة اشتراكها بالدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، بينت أن اشتراكها سيكون بصورة رمزية، وبعضو واحد من قياداتها السياسية، وقد أكـــد البيان على أنها رغم عدم اشتراكها في الدورة السابقة لأسباب مر ذكرها في موضوع ســـابق إلا أن الجبهة لم ترفض منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها ترفض الشكل الذي وجدت فيه المنظمـــة، ومـــع ذلك فإن الجبهة قد ناضلت بحوارها مع منظمات المقاومة حتى تقوم وحدة وطنية عن طريق العمـــل على خمس نقاط رئيسة هي:

- § تثوير منظمة التحرير الفلسطينية.
- § وضع برنامج سياسي يحدد العلاقة مع الأنظمة العربية.
- § ضرب المصالح الاستعمارية.

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 21 .

2- عبد الرحمن ، أسعد: ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 193-194 .

§ أن تكون العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية على أساس جبهوي.

§ تشكيل القيادة السياسية للمنظمة وبشكل يضمن لها ممارسة مواقفها بشكل عملي[1].

أوضحت الجبهة أن الفترة التي أعقبت الدورة السادسة حتى انعقاد الدورة السابعة، حدثت أوضاع لا سيما أحداث 10 شباط في الأردن التي أثبتت رؤية الجبهة تجاه بعض الأنظمة العربية لا سيما النظام الأردني، مما استدعى تشكيل القيادة الموحدة. كان رأي الجبهة وضع برنامج سياسي ثوري تقدمي يوحد رؤية المقاومة تجاه معسكر الخصم، وأن تكون العلاقة بين فصائل المقاومة على أساس جبهوي، وأن تكون القيادة الموحدة بمثابة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير[2]، وأكد حبش في حديثه لمجلة الصياد قبل انعقاد المجلس الوطني بنحو أسبوع، بأن هذا البرنامج بقدر ما سيكون مكسباً لحركة المقاومة، فإنه سيبقى حبراً على ورق، إذا انحسرت النظرة ضمن الموافقة اللفظية بعيداً عن الممارسة العملية[3].

وبينت الجبهة أن القيادة الموحدة قد تشكلت في ضوء التطورات التي حدثت وأصدرت بيانها الأول في 1970/5/6، لكن بنود البيان لم تحقق توجهات الجبهة في النقاط الخمسة السابقة، ومع ذلك فإن الجبهة ترى في القيادة خطوة نحو الإمام، من أجل ذلك تعلن الجبهة عن مشاركتها في الدورة السابعة وبصورة رمزية، وعن رمزية المشاركة: أوضحت الجبهة أن أساس ذلك يعود إلى موضوعات أساسية لا بد أن تتم قبل أن تتحمل الجبهة مسؤولياتها ضمن مؤسسات منظمة التحرير؛ لهذا ستكون المشاركة رمزية، لكي تبقى وجهة نظر الجبهة ممثلة في قضايا العمل الوطني من جهة، وأن يكون اشتراك الجبهة لاستمرار النضال في سبيل الوحدة الحقيقية للوحدة الوطنية من جهة أخرى[4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (301) ، 386 .

2- ***نفسه***، 387-388 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (352) ، 447 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (301) ، 389 .

تقدمت الجبهة الشعبية بمذكرة للدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 1970/5/30 حول الإعلام الفلسطيني، أوضحت فيها ماهية الإعلام الداخلي والخارجي، واعتبرت الجبهة أن **الإعلام الداخلي** سلاح ذو حدين: فإذا كان الإعلام على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي فيكون قوة أساسية في أي معركة سياسية، وإذا كان الإعلام منفصلاً وغير مخطط فإنه يخلق هوة من عدم التصديق بين أي حركة سياسية ووطنية مع الجماهير، واتهمت المذكرة الإعلام العربي بالعزلة عن الجماهير، الأمر الذي أقحمه في هوة عدم التصديق، أما بالنسبة لمنظمة التحرير: فأوضحت المذكرة أن المنظمة تنفق 22% من ميزانيتها على الإعلام والشؤون الإعلامية، وأن هذا الإنفاق يفتقر إلى الموضوعية والتخطيط ويتجه صوب التخبط، فأضاف إلى الفشل العربي فشلاً آخر، وذهبت المذكرة إلى أن ما ينفق على نشرة شؤون الوطن المحتل المتخصصة بالحديث عن الممارسات الإسرائيلية داخل فلسطين، هي فقط ما يستحق الاطلاع عليها، واقترحت الجبهة أن يكون الإعلام الفلسطيني أداة من أدوات النضال في حركة التحرر الوطني عن طريق توعية الجماهير وتحريضها وتعبئتها، وركزت المذكرة على أهمية الإعلام في الحرب النفسية التي هي أساس النجاح في الحروب[1].

خارجياً: بينت المذكرة أن الرأي العام العالمي قد وقع في تضليل عابر ومؤقت، ومع ذلك فإن خصوصية القضية الفلسطينية تؤهلها لوضع قوانين خاصة في الولاءات والتضامنات تفرضها الضمائر المعذبة وشبه المعذبة، واعتبرت المذكرة بأن الرأي العام العالمي مقسم إلى ثلاثة قطاعات، قسم لا يمكن زحزحته عن الولاء للصهيونية والمطلوب أن لا يضيع الإعلام الفلسطيني وقته على هذا القطاع، أما القطاع الثاني فيمكن تحييده، وقطاع مؤهل للاقتناع لأن مصالحه مرتبطة بديهياً بنضال المستغلين. وأخيراً دعت الجبهة إلى توحيد الإعلام الفلسطيني لإخراجه من الغوغائية بسبب انفراد فصائل المقاومة كل بمواقف متناقضة بين تصريحاتها في الإعلام المحلي والعالمي،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (291) ، 360-361 .

واعتبـــرت الجبهـــة أن الإعـــلام المنظم ثورياً والملتزم أيديولوجيا هـــو القادر على جـــذب الإعلام العالمي وكسبه للالتحاق بمعسكر الثورة[1]، وفي حديث ممثل الجبهة أمام الـــدورة الـــســـابعة حـــول تقرير اللجنة التنفيذية المقدم إلى المجلس الوطني حول أزمة حركة المقاومة ومنجزاتها، انتقـــد ممثـــل الجبهة التقرير بشدة على اعتبار أنه جاء بصيغة إنشائية لا تخرج عن الأسلوب الإعلامي المعروف، كما أوضح أن التقرير فشل في تحديد أسباب فتور الجماهير صوب العمليات العسكرية، حيث تـــرى الجبهة أن أسباب الفتور يعود لسقوط إعلام الثورة في حمأة التضخيم والمبالغة، وعدم وضوح خـــط الثورة السياسي، وعدم اعتمادها على الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة[2].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تقدمت الجبهة بمذكرة للدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني حـــول المهمـــات الراهنـــة لحركة المقاومة بتاريخ 1970/5/30، مبينة أن القضية الفلسطينية ومنذ مطلع عـــام 1970، تـــشهد مرحلة خطيرة وحاسمة عرضت حركة المقاومة للتطويق والإبادة لعاملين:

العامل خارجي: تمثل في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي بـــدأت تتحـــرك لفـــرض مـــشروع التسوية السياسية وفق المفهوم الأمريكي للتسوية بسبب تزايد ثقل حركـــة المقاومـــة فـــي صـــفوف الجماهير العربية، وأشادت المذكرة بموقف الاتحاد السوفييتي في هذا المجال والذي يتضمن المشروع المصري لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يؤكد على عدم إلحاق أي أراضي جديدة بدولة الاحتلال.

العامل الداخلي: بينت المذكرة أن حركة المقاومة مهددة بالتصفية الشاملة بـــسبب بعـــض التـــدخلات العربية في القضية وحركة المقاومة، والتي أثرت سلباً عن طريـــق إبـــداء بعـــض الـــدول العربيـــة استعدادها للاعتراف بقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالحلول السياسية للقضية الفلسطينية، وانتقـــد التقرير صمت بعض فصائل المقاومة على مؤامرة بعض الأنظمة العربية نظير مســـاعدات تتلقاهـــا

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (291) ، 362- 363 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (305) ، 396 .

منها، وأسهبت المذكرة في انتقاد لبنان والأردن بعد أحداث 23 نيسان و 18 تشرين ثاني 1969 في لبنان، وأحداث 10 شباط 1970 في الأردن[1]. وبينت المذكرة بأن تنمية المقاومة يتطلب الوصول إلى برنامج وطني مشترك من كل الطبقات الوطنية والفصائل المقاتلة من أجل الوصول إلى جبهة تحرير وطنية موحدة، وأكدت المذكرة على أن وحدة كل القوى والطبقات الوطنية في الساحة الفلسطينية والأردنية هي ضرورة تاريخية، من أجل إنجاز التحرر الوطني وبناء القاعدة الوطنية في الضفة الشرقية، وأن محاولة القفز على هذه الوقائع الموضوعية والتاريخية لا يخدم إلا القوى المناهضة للثورة، وافترضت المذكرة أن هذه الجبهة الوطنية ببرنامجها الثوري تهدف إلى:

- تثوير منظمة التحرير الفلسطينية وتحريرها من الضغوط العربية وتصفية الأجهزة البيروقراطية البرجوازية فيها.
- رفض كافة أشكال الحلول السياسية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني.
- دعوة القوى اليهودية التقدمية المعادية للصهيونية مساندة الحقوق الوطنية الفلسطينية.
- العمل على توحيد الجباية المالية والتمويل المالي للجبهة الوطنية ولجميع فصائل حركة المقاومة وتوحيد التمثيل السياسي والإعلامي الخارجي للجبهة الوطنية[2].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

تقدمت الجبهة بتاريخ 1970/5/30 بمذكرة للمجلس الوطني في دورته السابعة حول القضايا الداخلية التي تواجه العمل الفلسطيني تضمنت:

أولا: المقاومة: أوضحت الجبهة أن قيادة الكفاح المسلح أصبحت عاجزة، بسبب المخطط الذي يرسم لها سلفاً من القيادة الموحدة، بعدما غدت الأخيرة مجرد وكالة أنباء تذيع تصريحات الناطق العسكري، ومخفراً للانضباط على الحدود، ومركزاً لاحتواء العسكريين المتقاعدين، وبهذا أصبحت القيادة غير مجدية بعدما فشلت في تشكيل جبهة وطنية عريضة، وأن دورها سينتهي بانتهاء دورة المجلس الوطني

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (292) ، 363- 365 .

2- ***نفسه***، 367- 368 .

على اعتبار أن اللجنة المركزية ستحل محلها و ستكون شبيهة لها[1].

ثانيا: **اللجنة التنفيذية**: انتقدت المذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومناقشاتها للقرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني من الدورة الرابعة وحتى السادسة، وقد تركزت الانتقادات على ما يلي:

- **على صعيد القرارات العسكرية**: كان التنفيذ يتناول قشور القرارات فقط ، فمثلاً وبحسب ما أوردت المذكرة بقيت المقاومة وجيش التحرير يراوحان مكانيهما، وأصبحا في حالة سكون.
- **على صعيد القرارات السياسية**: فقد اتخذت وعبر دورات المجلس الوطني سلسلة من القرارات السياسية الهامة، مثل: تعبئة الجماهير العربية بالوسائل المناسبة؛ لاستخدام طاقاتها في مواجهة دول العدوان، لكن لم يطبق من هذه القرارات أي شيء.
- **على صعيد القرارات المالية**: فقد نصت قرارات دورات المجلس الوطني على توحيد الجباية المالية، وتكليف اللجنة التنفيذية بوضع خطة لذلك؛ لأن توحيد الجباية يزيد من موارد المقاومة ويمنع الأعذار، ومع ذلك فشلت اللجنة في تحقيق هذا الهدف.
- **على صعيد القرارات الإعلامية**: اتخذت قرارات في الدورات السابقة بدعوة الصحف والإعلام للانضباط فيما تكتب عن الكفاح المسلح، ومع ذلك بقي التهويل والتضخيم سمة الإعلام الفلسطيني.

لهذه التحفظات أوضحت المذكرة أن جميع القرارات التي صدرت عن المجلس لم تكن موضع التنفيذ، إما بسبب تقصير اللجنة التنفيذية، أو نوعية المجالس الوطنية، أو بعض فصائل المقاومة؛ لذلك أصبحت العبثية هي المحرك لتلك الدورات المتعاقبة للمجلس .

ثالثا: **الواقع العربي**: أظهرت المذكرة مدى التفكك الذي تعاني منه الأنظمة العربية لدرجة أنها أصبحت تتحين الفرص للانقضاض على المقاومة، مما جعلها من أهم معوقات الوصول إلى جبهة وطنية، أو وحدة وطنية فلسطينية.

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (293) ، 370-371 .

رابعا: التحرك الإمبريالي: اعتبرت المذكرة بأن الإمبريالية الأمريكية تواصل تآمرها على الشعب الفلسطيني، مع بقاء الوهم العربي بإمكانية التأثير على الإمبريالية[1].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

تقدمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بمذكرة للمجلس في 1970/5/30 صورت فيها رؤيتها من شعار الدولة الديمقراطية، وقد ثمنت المذكرة اتفاق فصائل الثورة الفلسطينية على تحديد هدف نضالها النهائي في القضاء على الكيان العنصري الصهيوني، وتحطيم كافة مؤسساته السياسية والثقافية والعسكرية، ودعت إلى إقامة مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية، وهو ما دعا إليه مجلس القيادة الموحد للمنظمات الفدائية الفلسطينية[2].

2.2 أحداث حزيران 1970 في الأردن:

إن الحديث عن أحداث شهر حزيران 1970 في الأردن، يستدعي استذكار العلاقة بين النظام الأردني والتنظيمات الفلسطينية، منذ معركة الكرامة عام 1968 وحتى حزيران 1970، فعملياً أعطت معركة الكرامة المقاومة الفلسطينية زخماً جماهيرياً على المستويين العربي والأجنبي، وزادت المساعدات المالية لها [3]، وانتقلت قواعدها إلى الجبال مبتعدة عن الأغوار، وانتشرت معسكراتها بين المدن والمخيمات، وتزايد نشاطها الفدائي، مما ترتب عليه فقدان السيطرة عليها وازدياد الهجمات الإسرائيلية على الضفة الشرقية[4]، فكانت هذه الأوضاع مؤشراً لحدوث مواجهات مع النظام الأردني وبدأت بالفعل في 11/4/ 1968[5]، حينما حاولت قوات الأمن الأردنية منع مظاهرة في ذكرى وعد

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (293) ، 372-274 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (294) ، 375-378.

3- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 378- 379 .

4- أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 394 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (721) ، 836 .

بلفور ومحاولة المتظاهرين اقتحام السفارة الأمريكية[1]، وحدثت مواجهات بين الطرفين أرجعتها الحكومة الأردنية إلى تنظيم (طاهر دبلان) [2]، انتهت بتوقيع اتفاقية 1968/11/5 [3]. لكن الواقع الحقيقي لأحداث عام 1968 كان بسبب تنامي قوة تلك التنظيمات [4]، وتجاوزاتها التي وصلت لحد الاستفزاز السياسي، والاختطافات من مختلف التنظيمات الفلسطينية، مما أقلق النظام الأردني وبدأ يتحين الفرص لضرب المقاومة[5] .

تميز عام 1969 بالهدوء النسبي بين الحكومة الأردنية والتنظيمات الفلسطينية، حيث قللت الأردن من تحفظها على العمل الفدائي[6]، وزار الملك حسين العاصمة الأمريكية، واقترح مشروع النقاط الست[7]، لكن وأمام رفض التنظيمات الفلسطينية للمشروع عاد التوتر بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية، بعدما أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإجراءات في 1970/2/10، تقيد تنقلات المقاومة الفلسطينية وتحد من وجودها داخل المخيمات[8]، مما دعا إلى تشكيل القيادة الموحدة[9] ، وقد انتهت تلك الأحداث بتوقيع اتفاق مشترك بين الطرفين في 1970/2/22، نص على إيقاف كل عمل وتصرف استفزازي من قبل جميع الجهات، وتجميد الإجراءات والتدابير وأسباب

1- ***الوثائق الأردنية لعام***1968، وثيقة رقم (222)، 352-353 .

2- شكل طاهر دبلان مع آخرين تنظيماً فدائياً في سوريا باسم (جبهة التحرير الشعبية) ونتيجة انشقاق داخل التنظيم غادر سوريا إلى الأردن وشكل تنظيماً آخر باسم (كتائب النصر) تلقفته السلطات الأردنية وقدمت له المساعدات، لكنها استغلته غطاء لعملياتها العسكرية فيما بعد لضرب التنظيمات الفدائية، حينما اتهمت تنظيمه بإطلاق النار على دورية عسكرية، وتم القبض عليه وحكم عليه بالإعدام، لكن الحكم لم ينفذ وبقي في سجن الجفر حتى توفي. أبو غربية ، بهجت : ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 396-398 ؛ ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (721) ، 836 .

3- أبو غربية ، بهجت : ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 402 ؛ ***الوثائق الأردنية لعام1968***، وثيقة رقم (231)، 382-385 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، وثيقة رقم (766) ، 882 .

5- خلف ، صلاح : ***فلسطيني بلا هوية***، 131 ؛ Frangi, Abdallah . ***The PLO and Palestine*** . p.115-116

6- ***الوثائق الأردنية لعام 1969***، وثيقة رقم (31) ، 60 -61

7- نص مشروع النقاط الست الذي اقترحه الملك حسين على: إنهاء جميع الأعمال العدائية، والاعتراف بسيادة وسلامة أراضي جميع دول المنطقة، وحق الجميع في العيش في حدود ثابتة وآمنة، وحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، وحصانة جميع أراضي دول المنطقة، وقبول حل عادل للاجئين الفلسطنين. ***الوثائق الأردنية لعام 1969***، وثيقة رقم (63) ، 150- 153؛ ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969*** وثيقة رقم (142) ، 155-158.

8- ***الوثائق الأردنية لعام 1969***، وثيقة رقم (7)، 31 -33 .

9- ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام ، مج 207/2 ؛ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 7 .

التوتر[1]، لكن الاتفاق لم يخفف الاحتقان الموجود بين الطرفين فتجددت الاشتباكات في 1970/6/7 وامتدت في 1970/6/9 إلى مدينة عمان[2]، وعلى إثر ازدياد الأحداث اجتمع وفد من اللجنة المركزية لحركة المقاومة مع رئيس الحكومة الأردنية، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار، لكن اللجنة المركزية اتهمت الحكومة الأردنية بعدم الالتزام بالاتفاق[3]، مما استدعى اجتماع عرفات مع الملك حسين وتوقيع اتفاق 10 حزيران 1970[4]، وعقد اجتماع جديد بين اللجنة المركزية لحركة المقاومة، وممثلين عن السلطات الأردنية برعاية عراقية جزائرية أسفر بتاريخ 13 حزيران عن تشكيل لجنة أردنية فلسطينية مشتركة؛ لتفادي الوضع القائم[5]، كما وصلت إلى الأردن لجنة رباعية انبثقت عن مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في طرابلس الغرب، مثلها كل من مصر، وليبيا، والسودان، والجزائر، لتحقيق تسوية تكفل سيادة الأردن؛ وتصون حرية العمل الفدائي[6].

اتسمت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من أحداث حزيران 1970 على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في بيانها الصادر بتاريخ 1970/6/13، أوضحت الجبهة أن أحداث حزيران في الأردن لم تكن مجرد حوادث فردية، بسبب هجوم القوات الأردنية على مراكز الفدائيين ومعسكرات اللاجئين؛ لذلك قامت الجبهة بعد الأحداث في 1970/6/7 باعتقال سكرتير السفارة الأمريكية في الأردن معتبرة ذلك طريقة دفاعية هجومية، لكنها وتحت نداء قيادة المقاومة قامت بإطلاق سراحه، ثم قامت مليشيا الجبهة باحتلال مراكز الشرطة في جبل التاج، وجبل الحسين والجوفة والنزهة ومحطة الإرسال، وأحرقت مبنى أمانة عمان الكبرى، ثم احتلت فندق الأردن بجميع نزلائه، واشترطت ثلاثة شروط لإطلاق الرهائن:

1- ***الكتاب السنوي لعام 1970***، 136؛ ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم(11) ، 45 .

2- أبو غربية ، بهجت : ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 410 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (345) ، 441 .

4- ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم(27) ، 98 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (359) ، 457 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (384) ، 490 .

- إعادة قوات الجيش إلى مواقعها وإلغاء كافة الإجراءات المترتبة على أحداث 1970/6/7.
- تصفية المؤسسات والمنظمات المعادية للمنظمات الفدائية.
- إطلاق سراح المعتقلين من حركة المقاومة[1].

وفي حديث للناطق الرسمي للجبهة حول سؤال لماذا احتلت الجبهة فندق الأردن؟ رد المتحدث بأن ذلك كان لهدفين:

- إن أي كوخ في أي مخيم ليس أقل أهمية بالنسبة للجبهة من أي قصر للطبقة الحاكمة.
- نقل صورة المجازر التي ترتكب في الأردن للرأي العام العالمي[2].

عقد جورج حبش مؤتمراً صحفياً في 12 حزيران بمناسبة إطلاق سراح المحتجزين، شرح فيه وجهة نظر الجبهة من أحداث الأردن، واعتبر إقدام الجبهة على اختطاف الرهائن ورقة ضغط على النظام الأردني، وأعلن أن الجبهة كانت على استعداد لنسف فندق الأردن وفيلادلفيا رداً على العدوان واعتذر جورج حبش للرهائن عما لحق بهم من أذى[3]، وفي حديثه لصحيفة النهار في 1970/6/17، اعتبر جورج حبش أن أحداث حزيران لم تكن مفاجئة له بسبب طبيعة النظام الأردني الذي يرفض قيام حركة جماهيرية ثورية، واستدل على ذلك بأحداث تشرين الثاني 1968، وشباط 1970، ثم كانت أحداث 7 حزيران 1970 دليلاً على طبيعة ذلك النظام، الذي اعترف بذكائه، مستفيداً من التجربة الامبريالية في هذا المجال، والذي اعتمد في خطته لضرب المقاومة على:

- التعبئة المحكمة ضد العمل الفدائي بآثاره الإقليمية.
- الاعتماد على قطاع البدو في هذه التعبئة معتمداً على جهلهم وفقرهم.
- غرس العداوة بين الجيش الأردني وحركة المقاومة[4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (337) ، 435-436 .
2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (348) ، 343 .
3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (355) ، 452-454 .
4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (374) ، 479 .

طالب حبش الملك بتطهير السلطة ومؤسسة الجيش من كل العناصر العميلة المرتبطة بالمخططات الأمريكية والحاقدة على العمل الفدائي، وأشاد بالدور الجزائري والعراقي في وقف إراقة الدماء، ولعب دور الوسيط بين اللجنة المركزية والنظام الأردني[1]، ورغم تحفظ الجبهة على بيان اللجنة الرباعية، أعلن حبش عن التزام الجبهة بمقررات اللجنة الرباعية؛ لأنها ملتزمة بمقررات اللجنة المركزية لحركة المقاومة، تنفيذاً لاتفاقية الوحدة الوطنية، التي تمت بين الفصائل في 1970/5/6[2].

ثانياً: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة أن أحداث عام 1970 مخطط لها سلفاً تماشياً مع المخططات الامبريالية لتصفية حركة المقاومة، عن طريق التعبئة العسكرية والسياسية وإثارة النزعات القبلية والإقليمية، واعتبرت أن الاتفاق المبرم عقب أحداث 1970/6/7 لم يكن سوى مجرد إعلان، دون ممارسة على الواقع، واتهم الأجهزة الخاصة بقيادة ناصر بن جميل، وزيد بن شاكر بالمسؤولية عن عدم الالتزام بوقف إطلاق النار، والإعدامات التي تعرضت لها حركة المقاومة، وطالب بتصفية هذه الأجهزة ومحاكمة المسؤولين عن تلك الجرائم، وأكدت الجبهة أنه لم يكن في نية الجبهة في يوم من الأيام إسقاط نظام الحكم في الأردن، وإنما تهدف إلى تعايش سلمي مع النظام، بهدف تصويب البنادق تجاه العدو الصهيوني، غير أن تصريحات الجبهة - فيما بعد- كشفت عكس ذلك، وانتقدت الجبهة موقف بعض العواصم العربية في تصويرها للأزمة على أنها بين يسار المقاومة والنظام الأردني، مستدلة على ذلك بمشاركة فتح الفاعلة في الأحداث، وامتدحت دور اللجنة المركزية لحركة المقاومة[3]، وحول موقف الجبهة من تشكيل لجنة رباعية عربية لتسوية الأزمة، أوضحت أن التحقيق في أحداث الأردن لا يحتاج إلى لجان وأدلة تثبت تآمر النظام الأردني على تطويق العمل الفدائي؛ لذلك اقترحت

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (374) ، 480 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (423) ، 536-537 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (383) ، 488- 489 .

الجبهة على اللجنة الرباعية أن تبحث بالوسائل الكفيلة لحماية حركة المقاومة؛ لأن قصر عمل اللجنة في البحث في أحداث الأردن يؤكد أن سياسة تلك الدول تهدف للتهدئة للقبول بالمشاريع الاستسلامية المطروحة[1]، ودللت الجهة على موقفها هذا بقبول إسرائيل بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 1967/11/22، وتفاؤل الجانب الأمريكي والفرنسي بتقريب وجهات النظر بين الأطراف، وكانت آخر المؤشرات التصريحات اللفظية لمؤتمر القمة العربية في طرابلس الغرب، وانبثقت عنه اللجنة الرباعية، لذلك أكدت الجبهة أن هذا الموقف العربي المساند للنظام الدولي الجديد، إنما يمهد الطريق للقضاء على حركة المقاومة عبر الحلول الاستسلامية، بدلاً من أن تقوم تلك الدول بدعم المقاومة بالمال والسلاح؛ لهذا طالبت الجبهة بالاستقلال الكامل لحركة المقاومة عن تلك الأنظمة وسياساتها[2]. وطالبت الجبهة اللجنة الرباعية برفض جميع أشكال التطويق والوصاية، والاحتواء الأردنية والعربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لحركة المقاومة، وتوفير الضمانات لأمن الثورة، ودفع التناقضات العربية إلى خارج حدود المقاومة[3]. وبعد صدور بيان اللجنة الرباعية حول الاتفاق بين اللجنة المركزية والنظام الأردني أبدت الجبهة تحفظاً في البداية، ثم الموافقة على الاتفاق، من خلال تمثيلها في اللجنة المركزية، وعللت الجبهة موقفها من التحفظ بالتزامات السلطات الأردنية فيما يخص أمن الثورة بقي غامضاً وغير محدد، ومع ذلك آثرت الجبهة الالتزام بالبيان نوعاً من الانضباط الوطني والثوري بقرار حركة المقاومة، في الوقت نفسه أكدت الجبهة أن التزامها بالبيان مرهون بالتزام الطرف الآخر[4].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

في تحليله لواقع الأزمة في الأردن حمل أحمد جبريل المقاومة خطأ الالتجاء إلى المدن؛ لأن ذلك

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (384) ، 490 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (388) ، 494 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (411) ، 522 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (426) ، 538 .

وحسب رأيه يعوّد المقاتلين على عدم الانضباط؛ ويجعلهم في فراغ، ويدخلهم في صراع مع السلطة القائمة (نظام الملك)، وأكد جبريل أن الملك حسين كان يعتبر الوجود الفدائي على الأراضي الأردنية تهديداً للعرش والكيان الهاشمي؛ لذلك حاول اقتلاعه بمحاولة الاحتواء، ثم ضرب المقاومة عن طريق استغلال ممارسات خاطئة من قبل بعض أفراد التنظيمات، خطط لها الملك حسين والشريف ناصر مسبقاً، باختراق المنظمات الفدائية وجرهم لتلك الممارسات، منها أخذ سيارات ومسدسات الضباط الأردنيين، واعتبر جبريل أن افتقار القيادات إلى التفهم جعلهم يتحملون جزءاً من مسؤولية تلك الأحداث، ولم ينكر جبريل محاولة بعض التنظيمات الفلسطينية حسم ازدواجية السلطة في الأردن لصالحها حينما قال: "يريدوا السلطة في الأردن"، واعتبر أن الملك كان على دراية كاملة بالموضوع وينتظر الوقت المناسب، وأنكر جبريل أن يكون للجبهة الشعبية "القيادة العامة" أي دور في ذلك[1]. وقد كان تشخيص الجبهة لأسباب الأزمة أكثر واقعية وجرأة من التنظيمات الأخرى حينما حملت بعض التنظيمات جزءاً من مسؤولية الأحداث التي حدثت في حزيران 1970.

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

في تحليله لطبيعة الوضع في الأردن، والوسائل الكفيلة لحل الأزمة أوضح الناطق الرسمي باسم الجبهة بهجت أبو غربية في مؤتمر صحفي في 1970/6/24، أنه يترتب على القوى الوطنية وحركة المقاومة أن تفسد المخططات المعادية، بمبادرات إيجابية تثبت زيف المزاعم التي يدعيها النظام الأردني بوجود خطة لاغتيال الملك، وذهب على أنها مؤامرة دبرت سلفا؛ لإثارة الشعب ضد حركة المقاومة، وأن النظام حقق بعض النجاح في ذلك، لذلك اقترح أبو غربية:

- توحيد المقاومة في الأردن ضمن تشكيلات واسعة، والابتعاد عن تصنيف الشعب في الساحة الأردنية إلى أردني وفلسطيني؛ لأن ذلك عمل إجرامي؛ ولأن الأصل في التصنيف

1- قناة الجزيرة الفضائية ، ***برنامج شاهد على العصر***،أحمد منصور يحاور أحمد جبريل، ح7 ، ت 2004/5/16 ، www.aljazeera.net

قوى وطنية وقوى عميلة، مع ضرورة نبذ القوى العميلة.

§ الهجوم الإعلامي والسياسي ضد القوى المعادية؛ لأن خير وسيلة للدفاع الهجوم لكسب الموقف العربي على المستوى الشعبي والرسمي.

وحول موقف الجبهة من عمل اللجنة الرباعية أوضحت الجبهة بأنها ترحب بكل جهد يعمل على تفادي صدام مسلح، ويعمل على ضمان حرية المقاومة ضد الصهيونية والامبريالية، لكنها أكدت في الوقت نفسه على رفض أي وساطة لا تضع النقاط على الحروف، ولا تفرق بين الأسود والأبيض[1]. وأخيراً بينت الجبهة أنها أسهمت في إطار حركة المقاومة بالمهمات التي فرضتها تعقيدات الوضع في الساحة الأردنية، في إشارة إلى انسجام كامل بين الجبهة وبقية التنظيمات في العمل المشترك على الساحة الأردنية[2].

2.3 مشروع روجرز عام 1970

في خضم الصراع على الساحة الأردنية خرج وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز بمبادرة لحل مشكلة الشرق الأوسط عرفت باسم مشروع روجرز[3]، وافقت عليه مصر على لسان الرئيس جمال عبد الناصر في 1970/7/23 [4]، والأردن في 1970/7/26 [5].

كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من المشروع على النحو الآتي:

أولا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في تصريحات جورج حبش في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في مخيم البداوي للاجئين

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (389) ، 495 -496 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 52 .

3 - نص المشروع الذي بعثه وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز إلى السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري في 1970/6/19 على إجراء مفاوضات غير مباشرة بين العرب وإسرائيل بواسطة جونار يارينج على أساس: وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، وتكون المفاوضات استناداً لقرار مجلس الأمن الصادر في 1967/11/22، وموافقة إسرائيل على قرار مجلس الأمن بجميع أجزائه، واستعدادها لتنفيذه، والتزام كل من مصر والأردن بمبدأ السلام مع إسرائيل، والاعتراف بحقها في الوجود ضمن حدود آمنة وثابتة، لقاء موافقة إسرائيل على الانسحاب من أراض احتلت عام 1967 . ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 16 .

4 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970*** ، 16 .

5 - ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم (61) ، 139 .

الفلسطينيين بتاريخ 1970/7/25، حول مشروع روجرز وموقف الدول العربية منه، أشار حبش إلى أن المشروع مرفوض من الجبهة؛ لأنه يستهدف تصفية القضية؛ بسبب بقاء إسرائيل بحدودها الآمنة مع اعتراف الدول العربية بها، ما يؤدي إلى تصفية وذبح حركة المقاومة، وأبدى حبش تحديا للمشروع باستعداد الجبهة الكامل لمواجهة هذه المؤامرة من خلال سلاح الجماهير[1]، وفي رده على سؤال حول اعتبار جمال عبد الناصر عدواً بسبب قبوله بالمبادرة، تهرب جورج حبش من الإجابة وقال:" إن العدو الرئيسي هو الامبريالية وإسرائيل"، وأوضح حبش في رده على سؤال أخر حول اعتبار القبول المصري وبعض الأنظمة العربية بالمشروع بمثابة مناورة تكتيكية لكسب الرأي العام العالمي، أوضح أن معركة التحرر لا تتم عن طريق عطف الرأي العام العالمي، وذهب حبش إلى القول:" إذا كان الاعتراف بالمبادرة كخطوة تكتيكية فإن الواقع يقول العكس، فهي قبلت المشروع مرغمة عليه،وإذا اتجهوا صوب التنفيذ فإن أي حكومة من هذه الحكومات ستكون في صف العدو"[2].

وفي حديث لجورج حبش بتاريخ 1970/8/2، اعتبر أن خسارة أي معركة عسكرياً أمر طبيعي، أما التسليم بحقيقة وجود إسرائيل فإن ذلك شيء خطير، وأكد أن مقاومة المشروع تمر عبر الخطوط الآتية:

الأول: يمتثل بحركة المقاومة التي تتحمل مسؤولية تعبئة الجماهير وتصعيد القتال حتى تبرهن قدرتها على إفشال المشروع؛ لأن بنود المشروع تنص على وقف إطلاق النار على كافة الحدود العربية.

الثاني: الأنظمة العربية الوطنية التي ترفض المشروع الأمريكي حيث إن المطلوب منها إسناد حركة المقاومة، دون حدود والى أقصى حد ممكن؛ لأن رفض الحل السلمي من هذه الأنظمة يعني القتال والإعداد له، وعولت الجبهة كثيراً على الجزائر وسوريا والعراق في هذا المجال.

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (445) ، 583 .

2 - ***نفسه***، 585-588 .

الثالث: الجماهير العربية التي تشكل السند الحقيقي لحركة المقاومة، واعتبرت الجبهة أن مادة الثـورة الحقيقية هم الطبقة العاملة الفقيرة المسحوقة؛ لأنهـا لا تملـك إدارة الإنتـاج، ولا رأس المـال ولا الأرض، ولا تملك إلا شقاءها، وبهذا فهي وبحكم وضعها الصعب مستعدة لكل التضحيات، واعتبرت الجبهة أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تصبح قوة قيادية إلا من خلال التنظيم الثوري، الـذي يجنـدها ويعبئ طاقاتها بوجه أي موقف سياسي[1].

أصـدرت الجبهة بياناً بتاريخ 1970/8/3، حول قبول بعض الأنظمة العربيـة للمشـروع أوضحت فيه أن عدم قبول بعض الأنظمة للمشروع يترتب عليه إلغاء كافة الامتيازات التي تحـصل عليها الطبقات الحاكمة في تلك الدول، التي فضلت امتيازاتها نظير القبول بالمشروع؛ لـذلك أعـادت الجبهة دعوتها لتلك الأنظمة بقطع علاقاتها مع المعسكر الامبريـالي، صـاحب المـشروع كخطـوة إستراتيجية لمواجهة المشروع والالتحام بالمعسكر الاشتراكي، والطبقة العاملة في الدول الرأسـمالية وحركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية، ودعت الجماهير للنزول إلى الشوارع لتعبيـر عن سخطها من تخاذل تلك الأنظمة[2]،

رداً على موقف منظمة فلسطين العربية والهيئة العاملة لتحرير فلـسطين بقبـول مـشروع روجرز عن طريق إصدار البيانات حول ذلك، والتي شككت بقدرة الجماهير على التصدي للعـدوان الصهيوني والإمبريالي عن طريق حرب التحرير الشعبية، فقامت الجبهة بإيقاف تحركهما عن طريقة ملاحقة نشاطهم، وأوقفت ندواتهم مما أسفر عن التحاق العديد من كوادرها بتنظيم الجبهة ونـتج عـن ذلك تراجع تلك المنظمتين في اجتماع اللجنة المركزية يوم 1970/8/9، عن موقفهما والالتزام بقرار اللجنة[3].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (479) ، 625-626 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (484) ، 632- 633 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (504) ، 652 .

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

أبدت الجبهة رفضها للمشروع ففي تصريح للناطق الرسمي للجبهة بتاريخ 1970/7/27، اعتبرت أن توقيت المشروع جاء متزامناً مع المؤتمرات الرجعية للقضاء على حركة المقاومة مستغلة وضع بعض الأنظمة العربية مع حركة المقاومة في (إشارة إلى الأردن) محاولة منها لتركيع تلك الأنظمة وتثبيت دولة إسرائيل، ولم يستغرب الناطق سرعة موافقة النظام الأردني على المشروع بهدف القضاء على حركة المقاومة[1]، واعتبرت الجبهة أن قبول مشروع روجرز من بعض الأنظمة العربية بمثابة خطوة تكتيكية، على اعتبار أن إسرائيل سترفض المشروع أو تبدي تحفظات عليه، لكن موافقة إسرائيل على المشروع، لم يحرج إلا تلك الأنظمة الاستسلامية التي قبلت بالمشروع رضوخاً لشروط الإمبريالية واستسلاماً لمطالب العدو الصهيوني[2].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة":

أصدرت الجبهة بياناً لها بتاريخ 6 نيسان 1970 حول موقفها من مشروع روجرز، نددت فيه بكل المشاريع الاستسلامية للقضية الفلسطينية، كما شجبت بشدة قبول بعض الأنظمة العربية بمثل هذه المشاريع الاستسلامية للقضية الفلسطينية[3]، واعتبرت أن المشروع قد شكل انتعاشاً للرجعية العربية[4]، ورغم رفض الجبهة للمشروع إلا أنها لم توافق على الصدام السياسي مع عبد الناصر؛ لما سيترتب على ذلك من مخاطر، مستشهدة على ذلك بالمظاهرات التي حدثت في الأردن ضد عبد الناصر لقبوله بالمشروع؛ مما أدى إلى رفعه الغطاء عن الفدائيين، وبينت الجبهة أن عبد الناصر قد قبل بالمشروع؛ لأنه كان بحاجة لوقف إطلاق النار؛ ليتمكن من دفع مزيد من الصواريخ إلى قناة

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (460) ، 604 – 605 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (511) ، 662 .

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، *51* .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (324) ، 343 – 344 .

السويس، للاستفادة منها في حالة فشل الأمريكان في إقناع إسرائيل بقبول الانسحاب إلى حدود عام 1967[1].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

حسمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني موقفها برفض أي مشروع للحل السلمي وفق قرار مجلس الأمن الدولي عام 1967، واعتبرت أن قبول الدول العربية بالمشروع خطوةً تكتيكية على اعتبار أن إسرائيل لن تنسحب من كامل أراضي عام 1967، لكسب الوقت وكسب الرأي العام العالمي، بينت الجبهة أن هذا التكتيك، يمكن أن يكون فاعلاً بالاستعداد الحقيقي لخوض المعركة بإشغال العدو بقتال محدود حتى تتوفر القدرة على خوض الحرب الشاملة، وطالبت الجبهة فصائل المقاومة برفض هذا التكتيك؛ لأنه يشكل تناقضاً مع الأهداف الرئيسة لمنظمات المقاومة التي رفضت شعار إزالة العدوان بإسقاط الكيان الصهيوني كحل جذري للقضية[2]، أشار بهجت أبو غربية الناطق الرسمي باسم الجبهة إلى أنه اشترك في قيادة المظاهرة، التي جرت في 31 تموز 1970 في عمان، والتي اشترك فيها عشرات الآلاف من الفدائيين والجماهير المسلحة، وهم يهتفون بسقوط مبادرة روجرز، ويضيف بأنه عقد سلسلة من المحاضرات في مخيم الحسين، والوحدات والزرقاء معلناً رفضه الشديد للمبادرة؛ لأنها ستذبح المقاومة، وأن عدم تراجع مصر والأردن عن قبول المبادرة، سيعطي النظام الأردني فرصة لضرب المقاومة؛ بحجة عدم موافقتها على القبول بوقف إطلاق النار، وقد استدعى الأمر - بحسب ما أشار أبو غربية- طلب السفارة المصرية في عمان لقاءً مع قادة الجبهة حضره بالإضافة إلى بهجت أبو غربية كل من سمير غوشه، وإبراهيم الفتياني، وأثناء اللقاء عاتب السفير المصري بهجت أبو غربية على هجومه على الرئيس عبد الناصر لقبوله بالمشروع[3].

---

1 - قناة الجزيرة الفضائية ، ***برنامج شاهد على العصر***، أحمد منصور يحاور أحمد جبريل، ح8 ، ت 2004/5/16 ، www.aljazeera.net

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (201) ، 243 .

3 - ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 419 -420 .

كذلك ألقى بهجت أبو غربية محاضرة في طرابلس الغرب في آب 1970 على هامش مؤتمر القمة العربي شرح فيها أسباب رفض الجبهة للمشروع[1].

2.4 أحداث أيلول 1970 في الأردن

شكلت أحداث شهر حزيران، ومبادرة روجرز عام 1970، حالة من الغليان على الساحة الأردنية تجسدت معالمها بشكل واضح في شهر تموز 1970، من خلال المظاهرات الصاخبة في الأردن، رداً على قبول الأردن ومصر بمبادرة روجرز، ووقف إطلاق النار، وكان من أهم تلك المظاهرات المظاهرة التي قامت بها الجبهتان: الشعبية والشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ترتب عليها طرد أعضاء الجبهتين من مصر[2]، مما أدى لوقوف جمال عبد الناصر موقفاً حذراً وصامتاً من اليسار الفلسطيني وأحداث الأردن، بالرغم من أنه لم يكن يؤيد النظام في عملياته[3].

اعتقد اليسار الماركسي الفلسطيني بأن الوقت أصبح مناسباً لإنهاء ازدواجية السلطة في الأردن، لا سيما الجبهة الشعبية الديمقراطية حينما ذهب حواتمه إلى أن السلطة في الأردن: لا بد أن تكون للثورة والجنود والشعب، ورغم معارضة أعضاء المكتب السياسي لحواتمه إلا أنه كان يصر دائما على حسم ازدواجية السلطة، وحاول إقناع التنظيمات الفلسطينية بهذا الموقف حينما طرحه على الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني في آب 1970، لكن طلبه قوبل بالرفض[4]، وقد أكد حواتمه مرة أخرى على هذا التوجه في رده على سؤال لمراسل صحيفة النهار البيروتية في 1970/9/4، واعتبر أن النظام الأردني هو الذي أوصلنا لمثل هذه المعركة[5]، وبهذا يكون حواتمه قد ناقض نفسه فذكر بتاريخ 1970/6/22، أنه لم يكن من أهداف الجبهة حتى في المرحلة القادمة إسقاط النظام، بل

---

1 - ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 424 .

2 - Frangi, Abdallah . ***The PLO and Palestine*** . p.116

3 - شربل، غسان: ***(حوار مع جورج حبش)***، 382 ؛ البديري، خليل: ***ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها***، 165 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (511) ، 662 ؛ Frangi, Abdallah ***The PLO and Palestine*** . p.116

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (578) ، 723 .

التعايش السلمي معه[1]. أما الجبهة الشعبية فأشار يزيد صايغ أن موقفها في آب 1970 أصبح مشابهاً لموقف الجبهة الشعبية الديمقراطية، حينما دعت للانقضاض على العرش بشق الجيش وشن هجوم من قبل الفدائيين على السلطة في الأردن[2]، وقد نفت الجبهة هذا الادعاء معتبرة أنه لم يكن في أجندة الجبهة السيطرة على السلطة رغم التناقض بين السلطة وحركة المقاومة[3]، أما موقف الجبهة الشعبية "القيادة العامة" فقد وصفت القيادة الفلسطينية بالتخبط وعدم التفهم خلال هذه الفترة [4]، وأما الملك حسين فلم يكن غافلا عن ذلك حينما قال: إن المسألة كانت لديهم الاستيلاء على الحكم[5].

في ضوء هذه الأوضاع أعاد الملك حسين تعيين زيد بن شاكر قائدا لسلاح المدرعات ونائبا لرئيس الأركان[6]، وأذاع خطاباً مفاده أنه مهدد بالاغتيال، وألغى إجازات الجنود وزار مصر، وأبلغ عبد الناصر بأن صبره قد نفد تجاه تجاوزات المنظمات الفدائية الفلسطينية[7].

عقدت الدورة الاستثنائية السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في مخيم الوحدات بين 27-28 آب 1970، وخرج المجلس بقرارات، أهمها: رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ومشروع روجرز، وعهد إلى لجنة مشتركة من اللجنة المركزية، ومركز التخطيط وضع صيغة تفصيلية لمواجهة الاحتمالات الناشئة عن الوضع في الأردن[8].

بعد انتهاء اجتماعات المجلس الوطني في دورته الاستثنائية، بدأت الاشتباكات في عمان، والزرقاء، واستمرت لمدة ثلاثة أيام تحولت في 31 آب إلى اشتباكات مستمرة، وفي الأول من أيلول

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (383) ، 489 .

2 - ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 379 – 383 .

3 - ملوح، عبد الرحيم : ***الجبهة الشعبية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية) .

4 - صايغ، يزيد : ***الحركة الوطنية الفلسطينية*** ، 379 – 383 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1970***، وثيقة رقم (802) ، 856 .

6 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 10 .

7 - أبو غربية، بهجت : ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 421 .

8 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 24 - 25 .

تفاقم الوضع، حينما ادعت الحكومة أن الملك حسين تعرض لمحاولة اغتيال بالقرب من مطار ماركة في الساعة الخامسة مساءً، وبدأت المدفعية الأردنية بقصف المواقع الفلسطينية، لا سيما مقر اللجنة المركزية في مخيم الحسين[1]. وقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف 3 طائرات ركاب غربية أنزلت إحداهما في مطار القاهرة ودمرتها بالكامل، في حين تم اقتياد الطائرتين الأخريين إلى مطار (الثورة) في الأردن، كما اختطف مقاتلو الجبهة طائرة رابعة، وأرسلت الأخرى إلى مطار الثورة مما زاد الأمر تعقيداً [2].

15 أيلول عقد اتفاق بين الطرفين الأردني والفلسطيني أدارته لجنة الهدنة التي أوفدها مجلس الجامعة العربية، لكن الاتفاق لم ير النور، واستقال رئيس أركان الجيش الأردني مشهور حديثه، وعين حابس المجالي قائداً للجيش، وزيد بن شاكر نائباً لرئيس الأركان[3]، وأقيلت حكومة عبد المنعم الرفاعي وعهد إلى محمد داوود بتشكيل حكومة عسكرية في 16 أيلول[4]، استمرت إلى 24 أيلول ثم استقالت بعد أن أنجزت المهمة التي أوكلت لها، وبحلول 23 أيلول أعلن الملك حسين عن اتفاق مع قادة فتح وقادة العمل الفدائي، حددت أماكن تواجد الفدائيين، والاعتراف بشرعية منظمة التحرير، وحق الدولة في ممارسة سيادتها على جميع أراضيها، وشكلت حكومة جديدة في 26 أيلول برئاسة أحمد طوقان أعلنت عن التزامها باتفاق 23 أيلول[5].

لكن الواقع الحقيقي يبين أن الأيام من 17 وحتى 27 أيلول شهدت استمراراً في الاشتباكات بين قوات الثورة، والقوات الأردنية التي استخدمت المدفعية، وقد طالت الاشتباكات كل مواقع الثورة لا سيما في عمان والزرقاء، ورغم المظاهرات الشعبية في العواصم العربية، والبرقيات الرسمية من الدول العربية فقد استمر القصف، واعتقل زعماء الثورة، لا سيما بهجت أبو غربية وفاروق القدومي

---

1 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 424 – 425 .

2 - شربل، غسان ***(حوار مع جورج حبش)*** ،377 – 379 .

3 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 428 .

4 - ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم (82) ، 177 .

5 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، 140- 144 .

وصلاح خلف، وفي خضم الأزمة ألقى الرئيس نور الدين الأتاسي خطاباً هاجم فيه نظام الحكم في الأردن، وتحدث عن ضرورة تدخل سوري مباشر في المعركة الدائرة في الأردن، أما الموقف العراقي فكان سلبياً تجاه المقاومة[1].

وأخيرا كان اتفاق القاهرة في 1970/9/27، الذي نص على إنهاء كافة العمليات العسكرية بين الطرفين، وسحب القوات الأردنية إلى مواقعها، وإخراج قوات الثورة إلى خارج المدن وإلى أماكن تلائم العمل الفدائي، وإطلاق سراح المعتقلين، وتكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق الاتفاق[2].

لقد كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من أحداث أيلول على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تميزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن باقي التنظيمات الفلسطينية الأخرى بأن قام مقاتلوها باختطاف ثلاث طائرات في 1970/9/6، تم اقتياد اثنتين تابعتين للخطوط الجوية العالمية والسويسرية إلى مطار الثورة في الأردن، أما الطائرة الثالثة فكانت تابعة لـ (بان أميركان) وتم اقتيادها إلى مطار القاهرة، وتم تدميرها بالكامل، ثم قام مقاتلو الجبهة باختطاف طائرة رابعة بريطانية وسيقت هي الأخرى إلى مطار الثورة[3]، وأصدرت الجبهة بياناً أوضحت فيه شروط إطلاق سراح الرهائن، وهي: إطلاق سراح أسراها في ألمانيا وسويسرا، وإطلاق سراح ليلى خالد من بريطانيا، ونقل جثة شهيدها من بريطانيا، واشترطت على إسرائيل إطلاق سراح الجزائريين المحتجزين في مطار اللد، والشاب السويسري المتهم بانتمائه إلى الجبهة، بالإضافة إلى إطلاق سراح لبنانين وفلسطينيين في السجون الإسرائيلية[4]، ثم أصدرت الجبهة بياناً لها بتاريخ 12 /1970/9 أعلنت فيه عن تدميرها للطائرات الثلاث، وأنها أخلت سراح الركاب، باستثناء الذين ينتمون إلى جنسيات إسرائيلية، وأمريكية،

---

1 - خلف، صلاح: ***فلسطيني بلا هوية***، 136 – 143 .

2 - ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم (123) ،237–238 ؛ ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (803) 856– 857.

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (595) ، 731 – 732 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (637) ، 759 .

وسويسرية، وإنجليزية، قسم منهم بهدف التحقيق معه، والقسم الآخر كرهائن، وأنه تم نقلهم إلى أماكن آمنة، ريثما تتحقق مطالب الجبهة[1]، وأكدت الجبهة على أن تفجيرها للطائرات كان رداً على فشل وساطة الصليب الأحمر الدولي في إقناع الطرف الآخر بشروط الجبهة[2]، ورداً على عملية اختطاف الطائرات قامت "اللجنة المركزية لمنظمة التحرير" بتجميد عضوية الجبهة الشعبية في اللجنة المركزية بتاريخ 1970/9/12، بعد فشل أعضاء اللجنة المركزية في إقناع الجبهة بالإفراج عن الرهائن معتبرة أن الجبهة قد خرجت عن اتفاق 1970/5/6، وخرقت قرارات اللجنة المركزية [3].

اعتبرت الجبهة قرار اللجنة المركزية قراراً متسرعاً، وأن الجبهة ستواجهه بروية، وأكدت مرة أخرى أنها لن تتراجع بشأن الطائرات المحتجزة [4]، وفي بيانها بتاريخ 1970/9/14 اعتبرت الجبهة أن قرار اللجنة المركزية تدخل في الشؤون الداخلية للجبهة، واتهمتها بازدواجية المعايير، وأن الأولى بها أن تطبق قرارها على قيادات المنظمات التي قبلت بقرارات اللجنة الرباعية، ومشروع روجرز لا على قيادة الجبهة، وشنت الجبهة هجوماً عنيفاً على اللجنة المركزية، واتهمتها بالانزلاق والخضوع لمشيئة الامبريالية، والصهيونية، والرجعية العميلة، والعناصر العاجزة عن التحرر، وطالبتها بالرجوع عن قرارها الخاطئ المتعسف بحق الجبهة[5]، وأمام استمرار النظام الأردني في إجراءاته وتشكيل حكومة عسكرية ألغت اللجنة المركزية قرار تجميد عضوية الجبهة في 16 أيلول 1970[6].

اضطرت الجبهة لإطلاق سراح الرهائن بسبب اشتداد المعارك في 16 أيلول حينما أصبحت حمايتهم في غاية الصعوبة؛ لذلك استجابت لتدخل السفارة المصرية في عمان وتم إطلاق سراحهم بعد احتجاز دام أسبوعا [7]، وبالنسبة لموقف الجبهة من تشكيل حكومة عسكرية في الأردن، أكدت في بيانها

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (614) ، 742 – 743 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (615) ، 744 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (617) ، 744 – 745 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (620) ، 748 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (629) ، 753 – 754 .

6 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***،13 .

7 - شربل، غسان: ***(حوار مع جورج حبش)***، 379 .

بتاريخ 1970/9/16، أن هذه الحكومة بمثابة خطوة تآمرية ضد إرادة الجماهير، وأن الرد عليها يستلزم وقفة حاسمة من مجموع الفصائل لضرب هذه المؤامرة [1].

كانت مشاركة الجبهة في معارك أيلول فاعلة بحسب تصريح أحد مسؤولي الجبهة، الذي أكد أن الأحداث لم تقض على مقدرات الجبهة التسليحية، حيث إن الجبهة كانت قد أقامت لها مخازن أسلحة سرية في الريف، والمدن، وأكد أن خسائر الجبهة في الأرواح والعتاد كانت قليلة؛ معللاً ذلك بعدم دافعية الجيش الأردني للقتال [2].

وفي تقييم الجبهة لأحداث أيلول، اعتبرت الجبهة أن الأحداث زادت من غضب الجماهير العربية، والفلسطينية على النظام الأردني فاستغله النظام لتجسيد القطرية؛ لكي تتبلور لديه قوة اجتماعية في الأردن يستند إليها لضرب المقاومة، واعتبرت الجبهة أن نتائج أيلول كانت بمثابة درس للدوائر الإمبريالية مفاده إن أية ترتيبات بشأن حل النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بدون مشاركة فلسطينية [3]، واعترف حبش بأن النظام حسم السلطة لصالحه بسب الأخطاء السياسية التي اتبعتها القيادة، التي يتحمل اليسار جزءاً منها بقدر حجمه ووزنه ومشاركته في قيادة الثورة [4]، ولم تتكر الجبهة أن عملية اختطاف الطائرات من الأمور التي ساعدت النظام على حسم الأمور[5]، واعتبر حبش أن غياب قيادات وكوادر الثورة في دورة المجلس الوطني في القاهرة كانت من أسباب معوقات النصر [6].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (660) ، 770 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (858) ، 927 – 928 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (923) ، 1028 – 1029 .

4 - حبش، جورج : ***أزمة الثورة الفلسطينية***، 17 – 18 .

5 - ملوح، عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية)

6 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (161) ، 168 .

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تكهنت الجبهة الشعبية الديمقراطية مسبقاً بأحداث أيلول، حينما اتهمت النظام الأردني بسحب قطاعات عسكرية من جبهة القتال وتركيزها في المدن، بالإضافة إلى حملة التحريض الواسعة التي شنها النظام الأردني، ضد حركة المقاومة بهدف الدخول في معركة جديدة مع حركة المقاومة وتصفيتها؛ ليتمكن النظام من الاعتراف بإسرائيل بحسب قول الجبهة[1]؛ لهذا أكد نايف حواتمه في حديث له بتاريخ 1970/9/4، أن أحداث أيلول لم تكن وليدة صدفة، وإنما مخطط أردني لتنفيذ مشروع روجرز، وذهب حواتمه إلى أن التناقضات مع السلطة الرجعية لا يمكن حلها بالمصالحة لذلك، فإن موقف الجبهة في هذه المرة لن يكون موقف المدافع؛ لأن استمرار الدفاع يستنزف قدرة المقاتلين[2].

وذهب حواتمه إلى أنه لم يسجل على الجبهة أية أعمال ذات طبيعة مغامرة على الأراضي الأردنية والعربية في إشارة واضحة إلى اختطاف الجبهة الشعبية للطائرات[3]، واتهم حواتمه كلاً من واشنطن ولندن بتزويد النظام الأردني بالسلاح والعتاد، من خلال جسر جوي عبر ألمانيا، امتد من 7-6 إلى 1-9 /1970[4]. وفي حديثه لصحيفة النهار البيروتية والذي نشر بتاريخ 1970/10/10 اعتبر حواتمه أن أحداث أيلول لم تشكل انتصاراً للمقاومة، لكنه أكد أن الفشل في جولة لا يعد نهاية المطاف، وأن المقاومة تستطيع أن تستعيد قوتها، وتلملم صفوفها في غضون شهرين [5].

وحول اتفاق القاهرة أشار حواتمه أن الاتفاق كان لصالح النظام أكثر منه لصالح المقاومة؛

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (512) ، 664 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (578) ، 722 – 724 .

3 - نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 95 .

4 - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ***(حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية)***، 9 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (840) ، 892 .

بسبب فقدان التوازن بين حركة المقاومة والنظام، وأن تعديله لن يكون إلا بتغيير طبيعة العلاقة بين طبيعة القوى[1].

وذهب حواتمه إلى أن الاتفاق قد أبقى المواقف مائعة، وخلق مزيداً من البلبلة بين صفوف المناضلين والمقاتلين؛ لغياب المواقف السياسية الوطنية المحددة، فأدى ذلك إلى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة ودفع باتجاه تصفية الفصائل بعضها بعضاً، واعتبر أن الاتفاق قد ساوى في مجمله بين القاتل والقتيل، واعتبر أن الركض وراء الوساطات العربية سيبقي المقاومة في حالة شلل تام [2]، ورغم تحفظ حواتمه على بعض بنود الاتفاق، إلا أنه اشترط قبول الجبهة له بعدم تجزئته، وذلك بأن يكون الالتزام بالاتفاق مشتركاً، مؤكداً أن الجبهة تحملت مسؤوليتها بالكامل في معركة أيلول، واستشهد على ذلك بالقول" كنت مع عرفات في الأيام الخمسة الأولى، وانتقلنا من جبل الحسين إلى اللويبدة"، ووصف الهجوم الأردني على عمان بهجوم المغول على بغداد، واعترف بخسائر المقاومة، لكنه أكد على أن الخسائر كانت مشتركة مع النظام[3].

في تقرير الجبهة الذي نشر في شهر تشرين ثاني 1970، عزت الجبهة إخفاقات حركة المقاومة إلى اكتفائها بخطوط دفاعية سياسية وعسكرية، دون أن يكون لها رؤية واضحة في هذا المجال، بالإضافة إلى غياب النظرية الثورية، مما جعل العفوية سمة حركة المقاومة، بدلاً من الإستراتيجية، فغرقت المقاومة في بحر من الامتيازات والرخاء المادي؛ ليجعلها ثورة غنية صنعتها الرجعية والبرجوازية العربية؛ مما أدى إلى جملة من الأمراض الخبيثة في جسم الثورة، منها فلسطنة القضية الأمر الذي أدى إلى تمزيق وحدة الشعب، وعدم فهم طبيعة التناقض وحجمه بين الرجعية الحاكمة في الأردن وبين حركة التحرر الوطني[4]. وذهب حواتمه إلى

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (957) ، 1084 .

2 - حواتمه، نايف: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، ***شؤون فلسطينية*** ،ع5 ، 1971 ،ص63 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (840) ، 893 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (892) ، 974 – 980 .

أن رداءة وبدائية الأسلحة من العوامل المهمة التي أدت إلى تلك الإخفاقات، فالمقاومة لم تكن تمتلك سوى أسلحة خفيفة مقارنة مع الآليات والدبابات التي امتلكها الجيش الأردني[1]، وانتقد حواتمه الذين اتهموا الجبهة بالمسؤولية عن أحداث أيلول من خلال طرح شعارات متطرفة معتبراً هذا الاتهام غير مسؤول؛ لأن النظام الأردني اتخذ إجراءات عدائية ضد العناصر المناضلة منذ عام 1965 سواء بالقتل أو السجن، وأن هذه الإجراءات ظهرت قبل أن يولد يسار المقاومة بصورته الأيديولوجية، واستذكر حواتمه إجراءات النظام الأردني في 1968/2/2، حينما كان العمل الفدائي ممثلاً في حركة فتح[2].

غير أن الجبهة ومن خلال مراجعتها الشاملة بعد أحداث أيلول، لم تنكر أنها ارتكبت خطأين، الأول: ناتج عن عدم فهم طبيعة العلاقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية والأردنية، وإحلال المقاومة الفلسطينية بديلاً عن الحركة الوطنية في معالجة السلطة داخل الأردن.

أما الثاني: فيتمثل في فهم طبيعة العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، والقضية الوطنية، حيث أن العلاقة لا بد أن تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين الطرفين[3].

ما يؤخذ على حواتمه في هذا المجال أنه كان قد صرح بأن المقاومة لن تقف موقف المدافع[4]؛ لأن الدفاع يستنزف قدرة المقاتلين، ثم يعزو إخفاقات المقاومة إلى اكتفائها بخطوط دفاعية، وبما أن مقاتلي الجبهة كانوا جزءاً من حركة المقاومة، ولم يسجل لهم موقف متميز في هذا المجال، فأصبحوا جزءاً من تلك الخطوط الدفاعية، وبذلك تكون الجبهة شريكة في تلك الإخفاقات التي تحدث عنها.

وعن دروس أيلول أوضحت الجبهة أن تجربة أيلول أثبتت:

---

1 - نداف، عماد : ***نايف حواتمه يتحدث***، 99 .

2 - حواتمه، نايف: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، شؤون فلسطينية ،ع5 ،1971 ، ص73 .

3 - أبو ليلى، قيس: ***الجبهة الديمقراطية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية) .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970*** ، وثيقة رقم (578) ، 722 – 724 .

§ أن الميدان الأساسي لحركة المقاومة هي المدن والمخيمات، لأنها تشكل قواعد التجاء وإمداد.

§ إسقاط الرهان على عمليات انقلابية في الجيش الأردني؛ بسبب تركيبته التي احتوت على أعداد كبيرة من بدو العراق وسوريا، مع قلة من بدو الأردن؛ لذلك أكدت الجبهة على ضرورة إعادة هيكلة الجيش بطرد العناصر المرتزقة منه.

§ وأخيرا أكدت الجبهة على أن طبيعة العلاقات بين فصائل المقاومة قد أوقعت يسار المقاومة تحت سقف الأنظمة العربية ورحمتها؛ لأنها غير قادرة على تجاوزها [1].

ثالثا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" :

انتقد أحمد جبريل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة" إقدام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على اختطاف الطائرات، واعتبر أن عملية الخطف قد أعطت الملك حسين غطاء للعمليات؛ على اعتبار أن الأردن أصبح مركزاً لليسار والإرهاب الدولي، لكن أحمد جبريل لم ينكر أن الملك كان يتحمل جزءاً من المسؤولية هو الآخر، حيث استغل ذكاءه في استغلال أخطاء الآخرين، وأكد جبريل أن الجبهة أدركت بأن الصدام مع النظام قادم لا محالة، فسحبت عناصرها من الأغوار إلى الجبال، وأرسلت تعزيزات لحماية مقراتها في عمان، وأنه أطلع القيادة الفلسطينية على هدف الملك حسين للسيطرة على عمان، ثم إربد لقطع الطريق على سوريا وعزلها عن أي تدخل، واتهم جبريل الملك حسين صراحة أنه وقع اتفاقاً سرياً مع إسرائيل قبل أيلول، ينص على القضاء على الوجود الفدائي، وتقديم مشروع سياسي بضم الضفتين بعد انسحاب إسرائيل من أراضي عام 1967 والتصدي لسوريا في حالة تدخلها في الأردن[2]. وعن إخفاقات أيلول أوضحت الجبهة أن أسباب إخفاقات أيلول كانت على نوعين:

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (892) ، 981 – 984 .

2 - قناة الجزيرة الفضائية، ***برنامج شاهد على العصر***،أحمد منصور يحاور أحمد جبريل، ح8 ، ت 2004/5/23 ، www.aljazeera.net

§ **أسباب ذاتية**: تمثلت في الفشل في تثوير الضفة الغربية وانكفاء المقاومة في الأغوار، وتسلل انتهازيون إلى داخل حركة المقاومة، ووصولهم إلى مركز المسؤولية، وطرح شعارات أكبر من قدرة المقاومة، كذلك بقاء المقاومة في موقع المدافع وليس الهجوم، فأوقع المقاومة في فخ الهزيمة.

§ **أسباب عالمية وعربية**: حيث إن ظهور بوادر حل لمشكلة الشرق الأوسط، فجرت مشاورات لسحق المقاومة أو تأديبها لإدراجها ضمن مشاريع الصلح[1].

وعن موقف سوريا والعراق من أزمة أيلول أشار جبريل إلى أنه تم الاتصال بالسوريين واستنفروا وقرروا الدخول، لكن الاتحاد السوفيتي ضغط على سوريا، متجاوباً مع الضغط الأمريكي، بالإضافة إلى مشورة عبد الناصر، مما استدعى من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا اتخاذ قرار الانسحاب، أما عن العراق فيقول جبريل: "خيل لي أن الجيش العراقي سيتقدم إلى عمان، لكنه تجمع في المفرق، وقدم دعماً لوجستياً للقوات الأردنية، لا سيما المساعدات الطبية والوقود، بعد منع وصوله من الزرقاء"، وعلل جبريل ذلك بأن العراقيين تلقوا تعهدات من الحكومة الأمريكية؛ لتثبيت نظام الحكم في العراق[2].

انتقدت الجبهة اتفاق القاهرة على اعتبار أن حملة أيلول لم تحقق مكتسبات عسكرية للنظام، فبقيت مناطق الشمال والوسط حتى صويلح، والسلط جنوباً بيد المقاومة، إلا أن اتفاق القاهرة أعطى متسعاً للنظام، في الوقت الذي رفضت فيه الجبهة وقف إطلاق النار مع إصرار بعض التنظيمات الأخرى على القبول، دون أن يوضح جبريل أسماء هذه التنظيمات[3]، وأخيرا اعتبر جبريل أن موت عبد الناصر أطلق يد النظام في الأردن لقتل الفلسطينيين[4].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (671) ، 742 .

2 - قناة الجزيرة الفضائية ، ***برنامج شاهد على العصر***،أحمد منصور يحاور أحمد جبريل، ح8 ، ت 2004/5/23 ، www.aljazeera.net

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (671) ، 743 .

4 - قناة الجزيرة الفضائية ، ***برنامج شاهد على العصر***،أحمد منصور يحاور أحمد جبريل، ح8 ، ت 2004/5/23 ، www.aljazeera.net

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

لم يكن لجبهة النضال إلا مفارز عسكرية صغيرة أثناء أحداث أيلول[1]، ومع ذلك فإن بهجت أبو غربية يقول: إنه لعب دوراً أساسيا في المشاورات التي دارت بين أعضاء اللجنة المركزية وقيادة الجيش العراقي في الأردن؛ لإطلاق سراح الرهائن الذين اختطفتهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على اعتبار أن العراق حامية للجبهة الشعبية، وأن اللجنة المركزية قد انتدبته ليرأس الوفد الذي ذهب إلى مطار الثورة؛ للإشراف على عملية إطلاق سراح الرهائن، لكن محاولته باءت بالفشل بسبب رفض أبو علي مصطفى لقرار الإفراج، مما أدى إلى إرباك المقاومة [2].

على إثر اشتداد القتال في أيلول، عقدت جبهة النضال لقاءات سريعة لقياداتها، أوضح خلالها بهجت أبو غربية لأعضاء القيادة بأن الهجوم الأردني سيقع سريعاً؛ لذلك أوعزت الجبهة لناطقها الرسمي بهجت أبو غربية؛ ليترأس نضال الجبهة السياسي من خلال اللجنة المركزية، وأشار إلى أنه كان أول من توقع هجوم 17 أيلول في ظل سوء تقدير من صلاح خلف عن بدء الهجوم، وكان من ضمن الذين اعتقلوا من قبل المخابرات الأردنية إلى جانب صلاح خلف، وفاروق القدومي، وإبراهيم بكر، ويضيف بالقول: اقترحت على أعضاء اللجنة المركزية تدخلاً عربياً لإيقاف المذابح في عمان والزرقاء، وأنه لم يكن راضياً عن اتفاق القاهرة، الذي شارك في توقيعه؛ لأنه انتابه قلق عما سيترتب على تنفيذه؛ لأن الملك حسين ضمن خروج المقاومة من المدن[3].

---

1 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 385 .

2 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 426 – 427 .

3 - ***نفسه***، 443– 444 .

2.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة 1971

بعد توقيع اتفاق القاهرة في 27 أيلول وصلت لجنة المتابعة العربية برئاسة الباهي الأدغم رئيس الوزراء التونسي إلى عمان في اليوم التالي، وتابعت وقف إطلاق النار واستمر نشاط اللجنة الذي أسفر عن توقيع اتفاقية تفصيلية عرفت باسم اتفاق عمان، الذي استند إلى اتفاق القاهرة في 13 تشرين أول 1970 [1].

عهد الملك حسين في 28 تشرين الأول 1970 إلى وصفي التل بتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة حكومة أحمد طوقان[2]، وأعلن وصفي التل في 7 تشرين الثاني سياسة حكومته؛ لتعمل على إنهاء أي وجود خارج نشاط الشرطة المدنية في الأحياء والشوارع، في إشارة واضحة لتصفية الوجود الفدائي في المدن[3]، ونفذت حكومة التل تعهداتها، فأقامت مخافر للشرطة، وسيطرت على عمان والزرقاء، وعلى مواقع استراتيجية جنوب جرش وشرقها، وعلى مخيم البقعة والسلط بنهاية عام 1970 [4].

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة في القاهرة في الفترة الممتدة بين 2/28-3/3 -1971 في ظل وضعين خطيرين في مصير القضية الفلسطينية، وحركة المقاومة تمثل الأول في طرح مشاريع التسوية السياسية من قبل الولايات المتحدة، والثاني اشتداد الصراع مع النظام الأردني[5].

كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من الدورة الثامنة على النحو الآتي:

---

1 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 147 – 148 .

2 - ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وثيقة رقم (134) ، 271 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، وثيقة رقم (869) ، 939- 940 .

4 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 449 – 450 .

5 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 14.

أولا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في بيانها الصادر بتاريخ 1971/2/24 أوضحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن مشاركتها في الدورة الثامنة ستكون رمزية (بعضو واحد) على غرار الدورة السابعة، وعللت ذلك بأنها ما زالت على قناعاتها وتحفظاتها السابقة حول تركيبة المجلس الوطني، وأسلوب عمله، وغموض مواقفه، وعموميتها، مما منع قيام جبهة وطنية قادرة على الوقوف في وجه التحديات، واشترطت الجبهة- نظير مشاركتها الفعلية- إجراء تعديلات على الميثاق الوطني؛ ليكون ملائماً لمقتضيات النضال، والوصول إلى صيغة عمل مشتركة، تجسد قيام جبهة وطنية فاعلة[1].

انتقدت الجبهة من خلال ممثلها التقرير الذي قدمه إبراهيم بكر، بصفته عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية والناطق الرسمي باسمها، واعتبر التقرير المقدم عرضاً إخباريا للحوادث، متهماً اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بسلسلة من الإخفاقات، سواء في تحليلها لتجربة أيلول أو في إبقائها على سياسة ضبط النفس تجاه تجاوزات النظام الأردني، بعد توقيع اتفاق القاهرة، واعتبر طرح اللجنة المركزية بشأن العديد من القضايا، لا سيما مسألة الوحدة الوطنية والعسكرية يفتقر إلى الموضوعية والعقلانية، كما اتهمها بتقويض مشروع الجبهة، فيما يتعلق بالوحدة الوطنية، مؤكدا أن الواقع الحالي لحركة المقاومة لا يسمح بوحدة اندماجية عسكرية في هذه المرحلة[2].

في تقييمه لنتائج الدورة أكد الممثل الرمزي للجبهة أن اللجنة التنفيذية لم تقدم تقريراً عن أعمالها أو أعمال الدوائر التي تشرف عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للجنة المركزية، مع العلم أن الجبهة الشعبية كانت تتمنى على المجلس أن يضع برنامج عمل؛ للتصدي للمرحلة الحرجة، فجاءت النتائج عكس ذلك، وعللت الجبهة عجز المجلس بسبب تركيبته وطبيعة العلاقة بين فصائل حركة

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (154) ، 156 – 157 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (167) ، 181 – 185 .

المقاومـــة، أما الانجـــاز الوحيـــد للمجلس، فهو البيان السياسي الذي يصلح لأن يكون أرضية للقـــاء بين الفصائل[1].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تقدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية بمذكرة إلى الـــدورة الثامنـــة، حـــول مـــشاريع التـــسوية والمهمات الراهنة لحركة المقاومة، تضمنت: رؤية الجبهة بإمكانية التوصل إلى سلام، فيمـــا أصـــبح يعرف بأزمة الشرق الأوسط، من خلال مشاريع التسوية الدولية، خاصة فيما يتعلق بقـــرار مجلـــس الأمن الدولي رقم 242، وتضمنت المذكرة هجوماً سياسياً واسعاً على النظام الأردني؛ لأنه المسؤول عن حملة التضييق ضد المقاومة الفلسطينية، ودعت الجبهة مجدداً لبناء جبهة وطنية أردنية فلسطينية؛ لصد هجمات النظام الأردني وحماية الثورة[2]. وحول موقف الجبهة من قـــرارات الـــدورة الثامنـــة، أوضح حواتمه أن نقاشات المؤتمر قد كشفت عن تناقض بين تيارين متعارضين:

التيار الأول: فهم الأزمة الحقيقية للمقاومة والقضية الفلسطينية، ووافق علـــى بنـــاء جبهـــة أردنيـــة فلسطينية وتصحيح العلاقات العربية لإنشاء جبهة وطنية عريضة.

التيار الثاني: يدفع باتجاه بقاء القديم، رافعاً شعار الوحدة الوطنية من دون أية مضامين حقيقية، وذلك من خلال رفضه الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية، والإصرار على بقاء الانقسام من خلال إقليميـــة النضال، ورفض صياغة العلاقات على أسس جبهوية، وذهب حواتمه إلـــى أن الـــصراعات داخـــل المجلس أبقت الأوضاع على ما هي عليه قبل الاجتماع، فخرج المجلس بأوراق شـــكلية خاليـــة مـــن المضمون[3]، واعتبر حواتمه أن قضايا المقاومة لم يعد بالإمكان حلها داخل قاعات المجلـــس الـــذي تتحكم فيه النزاعات، وبات مطروحاً على جميع القوى التقدميـــة والوطنيـــة التحالف مع مثيلاتها في

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (181) ، 198 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (182) ، 200- 201 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (159) ، 165- 166 .

الضفـــة الشرقية؛ لإنشاء جبهة وطنية عريضة، لمجابهة المعضلات التي تواجه قضية المقاومة[1].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

توجهت الجبهة الشعبية"القيادة العامة" بمقترحات للدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلـــسطيني، أكدت على أهمية الوحدة الفلسطينية؛ باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحريـــر التـــراب الفلـــســـــطيني كهدف اســـتراتيجي، وأن تحقيـــق ذلك الهـــدف لن يتم إلا بقومية المعركـــة، والديمقراطية الثوريـــة التي لا بد من أن تحكم علاقة أطراف المقاومة[2].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

شاركت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث اتسمت تلك الدورة بمشاركة جميع فصائل المقاومة[3] ، لكن الجبهة لم تتقدم بأية مذكرة للمجلس.

2.6 تصفية الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن، ودورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة 1971

اتسمت الفترة الممتدة من نهاية الدورة الثامنة وحتـــى الـــدورة التاســـعة للمجلـــس الـــوطني الفلسطيني في تموز 1971، بالتوتر الشديد على الساحة الأردنية، وصولاً إلـــى إخـــراج المقاومـــة الفلسطينية من الأردن في تموز 1971. فبعد اتفاق القاهرة، انسحبت معظم القوات الفلـــسطينية مـــن إربد، بضغط من الحكومة الأردنية، علماً أن اتفاق القاهرة لم ينص إلا على إخـــلاء مـــدينتي عمـــان والزرقاء[4]، وفي أواخر آذار 1971، تمكنت القوات الأردنية من السيطرة على إربد، وسبق لهـــا أن شنت هجوماً على المقاومة في الرمثا، وفي بداية نيسان وجهت الحكومة الأردنية إنذارا نهائيـــاً إلـــى

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (194) ، 214 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 42 .

3 - ***نفسه***، 15 .

4 - الحوراني، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني، 173*** .

المقاتلين، بإخلاء عمان من الفدائيين، وتعاطى الفدائيون مع الإنذار تفادياً لمعركة غير متكافئة، وخرج نحو 2500 مقاتل بقيادة خليل الوزير إلى أحراج جرش وعجلون، وسط اعتراض من لجنة المتابعة العربية، بقيادة الباهي الأدغم على الإنذار، وأمام عدم المبالاة الأردنية قدم الأدغم استقالته[1].

في ظل هذه الأجواء المتوترة، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة في القاهرة ما بين 7-13 تموز 1971 لمناقشة تساؤلات عرضتها اللجنة المركزية لحركة المقاومة، عقب اجتماعها في شباط 1971، على جميع منظمات المقاومة؛ لتوضيح رؤيتها لقضية الوحدة الفلسطينية، والموقف من النظام الأردني ومشروع الدولة الفلسطينية[2].

أثناء انعقاد الدورة، وفي ظل غياب قيادة المقاومة بدأ الهجوم الأردني النهائي؛ لتصفية العمل الفدائي في 12 تموز 1971، وهو ما عرف باسم معركة الأحراج؛ مما اضطر المجلس لإنهاء جلساته[3]، أمر الجيش الأردني المقاتلين في الأحراج بإخلاء موقع (تل الأقرع)، وهو موقع استراتيجي فرفضوا، واستمر الهجوم في 13 تموز على المقاتلين ، تمكن خلاله الجيش من السيطرة على المنطقة، بشكل نهائي في 16 تموز، وشكلت لجنة عسكرية من الحكومة السورية قدمت إلى الأردن رافقها خليل الوزير وأشرفت على عملية استسلام الفدائيين، وتجريدهم من السلاح، وجرى نقلهم إلى المفرق، وتم فرزهم، وأطلق سراح قسم منهم، ونقل الباقي إلى سجن الجفر الأردني[4].

بذلت جهود وساطة مصرية سعودية؛ لإعادة اللقاء بين المنظمات الفلسطينية والحكومة الأردنية من خلال مؤتمر جدة[5]، أدى إلى حدوث خلافات شديدة بين فصائل المقاومة، مع رفض اليسار الماركسي الفلسطيني لأي وساطة مع النظام الأردني، بهذه النتيجة المأساوية انتهى الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن.

---

1 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 457 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 42 .

3 - ***نفسه***، 33 .

4 - صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 411 ؛ أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 459 .

5 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 33 – 34 .

وقد تميزت **مواقف اليسار الماركسي الفلسطيني** من الأحداث السابقة ودورة المجلس الوطني الفلسطيني على النحو الآتي:

أولا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

حول حوادث إربد، بينت الجبهة أن تخاذل بعض القيادات يقترن بتواطؤ عناصر من اللجنة المركزية، مع حكومة وصفي التل، حيث عقدت معها اتفاقا سرياً ينص على سحب جميع الأسلحة، باستثناء السلاح الفردي من مدينة عمان، مع السماح لقوات الأمن الأردني بالتفتيش في أي زمان ومكان، ودون مراجعة اللجنة المركزية، وبهذا أصبح واضحاً معنى التلكؤ والمراوغة في إربد[1]. وعلى إثر تجدد الاشتباكات في شهر أيار، توجهت الجبهة بنداء إلى الجماهير، أوضحت فيه أن المعركة مع النظام الأردني أصبحت تمر بمرحلة دقيقة؛ لذلك فإن طبيعة المرحلة تستدعي التفافاً جماهيرياً حول قوات الثورة؛ لمواجهة مخطط ضرب المقاومة، واتهمت الجيش الأردني باتباع سياسة جديدة تجاه المحاصرين في الأحراج، وهي تجويع المقاتلين، واستخدم إعلامه؛ لتضليل الجماهير بوجود انشقاقات، وخلافات داخل التنظيمات الفلسطينية، لا سيما الجبهة الشعبية[2]. وعلى إثر انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني، قررت الجبهة بالاشتراك بكامل عضويتها وخصص لها 12 مقعداً[3]، وتقدمت الجبهة ببيان للمجلس في 1971/7/7 تضمن:

- § مراجعة نقدية لحركة المقاومة قبل أيلول، معتبراً أن إخفاقات حركة المقاومة لعاملين مهمين، الأول غياب الإستراتيجية عن حركة المقاومة، والثاني ضعف حركة المقاومة في صياغة وحدة وطنية فاعلة، أما بعد أيلول، فاعتبرت الجبهة أن الإخفاقات بسبب الموقف المتذبذب من النظام الأردني، وإبعاد الجماهير عن المعركة، واستمرار العلاقات بين الفصائل على ما هو عليه قبل أيلول.

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (314) ، 330 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (396) ، 418 – 419 .

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 33 .

§ الموقف من النظام الأردني:اعتبرت الجبهة أن إسقاط النظام الأردنـــي أصـــبح مطلبـــاً تاريخيـــاً للجماهير الطامحة نحو الحرية والتحرر.

§ طالب البيان بمقاومة المشاريع التصفوفية، ومشروع الدولة الفلسطينية، وأوضح طرق مقاومتها.

§ أكد البيان على أهمية ضرب المصالح الإمبريالية على اعتبار أنها شريان الحياة لإسرائيل.

§ أوضح البيان أهمية الوحدة الوطنية على الصعيدين السياسي والعسكري وتوحيد الإعلام.

§ دعا البيان إلى تثوير حركة المقاومة العربية والعالمية؛ لتكون عوناً لحركة المقاومة[1].

تقدمت الجبهة بثلاث مشاريع لتحقيق وحدة المقاومة إعلاميا وماليا وعسكرياً:

أولا: مشروع العمل الإعلامي: اعتبرت الجبهة أن أهمية الإعلام للثورة سياسياً وتنظيمياً وفنياً يتطلب تكامل هذه الجوانب عن طريق التوعية، خصوصاً أن الجماهير لم يكتمل وعيهـــا الـــسياسي، وهـــي بحاجة إلى الثقافة العسكرية عن طبيعة العدو، وأهمية الحرب النفسية والاستفادة من ثقافـــة حركـــات التحرر العالمية. واعتبرت الجبهة أن محاور العملية الإعلامية ثلاثة: الجماهير، والدائرة الإعلاميـــة، ودائرة العدو، وأن أهم هذه المحاور هو الجماهير، وذهبت الجبهة إلى أن الإعلام الثوري يحتاج إلى كفاءات ليس في الجانب السياسي فقط ، وإنما في الجانب التقنـــي للخـــلاص مـــن دائـــرة الفوضـــى الإعلامية، وانتقدت الجبهة الهدر الكبير على الإعلام[2].

ثانياً: مشروع العمل المالي وتضمن عدة أبواب:

§ الثغرات في العمل المالي للمقاومة في المرحلة السابقة، وانتقد المشروع العمل المالي؛ لأنـــه يفتقر للحد الأدنى من توحيد الجباية، واقترحت الجبهة أن تكون الجباية إلزامية مـــن خـــلال جهـــاز ثوري خاص بالجباية مع مراعاة الظروف المعيشية للمواطنين ومراعاة العدالة للجميع.

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (502) ، 547 – 556 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (503) ، 557 – 559 .

- § باب النفقات دعت الجبهة؛ لإعادة النظر في كل ما يصرف على الأجهزة والمكاتب والمقاتلين ودعت إلى وضع الأموال في صناديق خاصة يختص كل واحد منها بشأن.
- § باب الموازنة: اقترحت الجبهة أن تكون الموازنة من خلال طرحها على المجلس الوطني؛ لمناقشتها وإحالتها على لجان مختصة، تقدم توصياتها للمجلس لإقرارها.
- § باب المراقبة: اقترحت الجبهة انتخاب لجنة مراقبة من داخل المجلس لإجراء عملية الرقابة والملاحظة على عملية الجباية والإنفاق[1].

ثالثا: مشروع العمل العسكري: وضعت الجبهة رؤية واضحة وشاملة عن طبيعة العمل العسكري؛ للوصول إلى صيغة جبهوية في العلاقات والعمل، تضمن الربط بين العمل العسكري والنشاط السياسي، وركزت الجبهة على أهمية المليشيا الشعبية سنداً رئيسياً للمقاتلين، ودعت إلى تشكيل قيادة عسكرية مركزية، ممثلة من جميع الفصائل على السواء، تكون اجتماعاتها نصف شهرية وقراراتها بالإجماع وملزمة، مع حق كل فصيل أن يرسم خطته وبرامجه الداخلية، بشرط عدم التعارض مع الخطة المركزية[2]. وحول مشروع الوساطة العربية بين النظام الأردني والمقاومة، أوضحت الجبهة أنها ترفض جميع أنواع الوساطات مع النظام الأردني أياً كان مصدرها [3]، لكن الجبهة - وبحسب ادعائها- وافقت على المشاركة في مناقشات موضوع الوساطة المعروض على اللجنة التنفيذية[4]، وبعد مداولات وتوضيح لوجهة نظر الجبهة، انسحبت الجبهة من تلك المداولات معترضة على المشروع المقدم إلى الجبهة وأعلنت من جديد رفضها مشروع الوساطة[5]، ووصفت وفد اللجنة التنفيذية المشارك في مباحثات الوساطة بالمتخاذل[6].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (504) ، 561 – 563 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (505) ، 564 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (633) ، 693 .

4 - اللجنة التنفيذية: بانعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام 1971، تقرر أن تحل اللجنة التنفيذية محل اللجنة المركزية في جميع مسؤولياتها وصلاحياتها والاتفاقات التي عقدتها وتعطى حق إلغاء اللجنة المركزية، وهكذا استعادت اللجنة التنفيذية الصلاحيات التي جردت منها لصالح اللجنة المركزية. ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 320/4 .

5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (658) ، 727 .

6 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (749) ، 829 .

وعلى إثر قيام منظمة أيلول الأسود باغتيال وصفي التل رئيس الحكومة الأردنية، باركت الجبهة عملية الاغتيال، على اعتبار أن التل قد ألحق الأذى بحركة المقاومة الوطنية الأردنية الفلسطينية[1].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

في بيانها بتاريخ 1971/4/5، أوضحت الجبهة أن النظام الأردني يهدف من عملياته في عمان، وآخرها في إربد، إلى توسيع القتال سياسياً؛ لتصفية الحركة الوطنية[2]، وأن الوضع القائم في الأردن، يتطلب وقفة وطنية شعبية؛ من أجل إقصاء النظام الأردني؛ لتسهيل الطريق نحو إقامة حكم وطني ديمقراطي[3]، وشجبت الجبهة عملية اقتحام مخيم غزة في منطقة جرش في 1971/5/17، بحجة فتح مركز للشرطة، وامتداد الأحداث إلى عجلون، واعتقال عدد من الفدائيين، واعتبرت ذلك مقدمة لحملة عسكرية جديدة في منطقة الأحراج والأغوار؛ لتصفية الوجود الفدائي على مراحل[4].

وعن دورة المجلس الوطني التاسعة: اقترحت الجبهة أن يتشكل المجلس الجديد بأكثرية ممثلي القوات المقاتلة التي تحملت المسؤولية التاريخية، بدلاً من إغراق المجلس بالعناصر اللامنتمية، التي لا يربطها بالنضال اليومي أي التزام[5]. وبالنسبة للتقرير الذي تقدمت به الجبهة، فيعتبر من أوسع وأشمل التقارير، وتضمن سلسلة من الفصول:

الفصل الأول والثاني: تحدثا عن عدم إمكانية التعايش مع النظام الأردني بعد أحداث أيلول.

الفصل الثالث: تناول الوضع في الأردن، ووصف النظام بأنه تحول إلى أداة قمع للفدائيين؛ لذلك فإن مهمة التحرير تتطلب تحرير البلاد من ذلك النظام، وفك الارتباط بالأسواق العالمية الرأسمالية، وتسليح الجيوش بأسلحة المعسكر الاشتراكي.

الفصلان الرابع والخامس: تحدثا عن الوضع في الأراضي المحتلة والمقاومة على الصعيد العربي،

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (777) ، 687 .
2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (240) ، 265 .
3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (352) ، 374 .
4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (365) ، 387 .
5 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (429) ، 456 .

واعتبرا أن التراجعات العربية هي التي أدت إلى تعنت العدو الإسرائيلي وإصراره على مواصلة احتلاله للأراضي العربية[1].

وكانت الجبهة على غرار الجبهة الشعبية قد تقدمت بعدة مذكرات، ردا على تساؤلات اللجنة المركزية لحركة المقاومة، تضمنت الأولى مسألة الوحدة الوطنية وتوحيد المقاومة، واعتبرت أن جميع صيغ الوحدة السابقة، مثل: القيادة الموحدة، ثم اللجنة المركزية، وقيادة الكفاح المسلح، إنما هي صيغ تنشأ خلال أزمات حادة، فكانت تظهر أحيانا وتختفي أحيانا أخرى، كما كانت تحمل صيغاً ومفاهيم وشعارات عامة وغامضة؛ لذلك طرحت الجبهة السبيل للوحدة الوطنية الشاملة، عبر الحوار الديمقراطي المفتوح داخل هيئات المنظمة؛ على اعتبار أنها تشكل إطارا للتحالف الوطني، وبينت المذكرة أن انعدام وحدة القوى العسكرية، ضمن جيش تحرير شعبي كان وراء النتائج العسكرية السلبية في العديد من الصدامات[2].

أما المذكرة الثانية: فتضمنت المهمات الملحة لتطوير الوحدة الوطنية على أساس جبهوي، وبناء جيش تحرير شعبي وهي:

- § الاستقلال الآيديولوجي والسياسي والتنظيمي للفصائل كافة.
- § الالتزام ببرنامج سياسي، ونضالي مشترك تشكل قرارات المجلس الوطني أرضيته.
- § حق الانتماء السياسي والتنظيمي لكافة المقاتلين.
- § ديمقراطية العلاقات الداخلية ضمن صفوف تلك القوى، وإنشاء مجالس للرقابة على أدائهم.
- § إلغاء الفوارق المادية والطبقية الواسعة بين الجنود[3].

أما المذكرة الثالثة فتضمنت الوضع في الأردن، ومشروع الدولة المستقلة: حيث دعت الجبهة المجلس إلى التنصل من سياسة الصلح الاستسلامي المنفرد مع العدو، وإلى فضح محاولات النظام

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (479) ، 495- 511 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (480) ، 516- 521 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (481) ، 523 .

الأردني في هذا المجال، ودعت المذكرة إلى رفض مشروع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين؛ لأنه حل وهمي، وأكدت على أهمية وحدة الضفتين، بعد الإطاحة بالنظام الملكي، وإقامة حكم وطني ديمقراطي[1].

وقبيل انعقاد المجلس الوطني أصدرت الجبهة بياناً أعلنت فيه أن مقترحاتها التي تقدمت بها حول تشكيلة المجلس الوطني الجديد لم تراع، واتهمت حركة فتح صراحة بالمسؤولية عن ذلك، معتبرة المجلس الجديد نسخة مكررة عن المجالس السابقة، ورغم تحفظها فإن الجبهة أعلنت مشاركتها على غرار المشاركات السابقة[2].

وحول دور الوساطة العربية: أعربت الجبهة في بيانها بتاريخ 1971/9/8 عن استغرابها من موافقة عرفات على ورقة العمل السعودية المصرية، التي تفتح الطريق لمفاوضات مع النظام الأردني[3]، وبمناسبة انعقاد مؤتمر جدة، الذي شاركت فيه اللجنة التنفيذية، فقد انتقدت الجبهة المؤتمر بشدة، ورفضت أية مصالحة مع النظام الأردني، واعتبرت رسالة ياسر عبد ربه إلى اللجنة التنفيذية لإطلاق سراح صالح رأفت شرطاً لمشاركة الجبهة في المفاوضات، بأنها هي مبادرة شخصية من ياسر عبد ربه دون علم الجبهة[4].

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة":

في تقريرها حول حوادث إربد أوضحت الجبهة أن الجيش هو من بدأ أحداث إربد، حينما تحركت القوات الملكية، وعسكرت حول الجهة الغربية من مخيم إربد، وقامت بعمليات استفزازية في 26 1971 آذار بالتصدي لسيارة من سيارات الكفاح المسلح، وفتحت النيران عليها دون سابق إنذار، مما استدعى الدفاع عن النفس، والرد على نيران القوات الأردنية، التي استمرت في اعتدائها حتى

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (482) ، 524 – 525 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (498) ، 539 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (659) ، 728 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (683) ، 754 – 755 .

نهاية 27 آذار، حيث تمكنت من إحكام سيطرتها على المخيم، وسط مقاومة شعبية عنيفة، واتهم التقرير القوات الأردنية بأنها ارتكبت عمليات نهب وسلب داخل المخيم[1]، وفي التقرير السياسي المقدم للجبهة في مؤتمرها الثالث، اعتبر التقرير أن النظام الأردني استغل وفاة عبد الناصر في مواصلة هجماته على المقاومة[2]، وحول مشاركة الجبهة في دورة المجلس الوطني التاسعة: فقد كانت مشاركة الجبهة رمزية، وتضمنت كلمة أحمد جبريل الأمين العام للجبهة أمام المجلس انتقادات حادة لمجموع ممارسات حركة المقاومة[3]. وكانت الجبهة قد تقدمت بمذكرة للدورة التاسعة تضمنت العديد من النقاط والاقتراحات، أملت الجبهة بإدراجها في سجلات المجلس إن لم يعمل بها في توصيات اللجان، ومقررات المجلس، وقد تضمنت:

أولا: تشكيلة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد: بينت المذكرة بأن تشكيلة المجلس الوطني الجديد جاءت نسخة عن التشكيلات السابقة بأخطائها، ولم يؤخذ بقرار إعادة النظر في تمثيل الجبهة [4].

ثانيا: الوحدة الوطنية: برهنت المذكرة على أن قضية الوحدة الوطنية ما زالت تطرح شعاراً دون محتوى يجعلها قريبة من إمكانية التحقق، وذكرت المذكرة بتوصيات الجبهة إلى اللجنة المركزية المنعقدة في دورتها بتاريخ 1970/12/5، التي بينت الأساس الذي يجب أن تقام على أساسها الوحدة وهو ضرورة إقامة الوحدة على أساس العلاقات الجبهوية[5].

ثالثا: العمل على الساحة الأردنية: خلصت المذكرة إلى أن إمكانية التعايش بين حركة المقاومة والنظام الأردني مستحيلة؛ بسبب قيامه بحملة أيلول، وموقفه من المقاومة، ورأت أن البديل عن ذلك

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (225) ، 251- 252 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (312) ، 328 .

3 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971***، 42- 43.

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (507) ، 567 .

5 - ***نفسه***، 568 .

النظام فكرة الجبهة الوطنية الفلسطينية الأردنية الواحدة، بحيث يكون لها برنامج سياسي يعرض على القوى السياسية في الأردن كافة.

رابعا: القيادة السياسية: أوضحت المذكرة أن واقع القيادة السياسية الموجودة يجب تغييره؛ باعتماد أسلوب القيادة السياسية الجماعية، وبمشاركة كل فصائل المقاومة؛ لتتحمل المسؤولية ومواجهة كل الاحتمالات؛ لأن الاستمرار في دفع حركة المقاومة نحو اللاتأثير، واللافاعلية، يسقطها في فخ المشاريع التصفوية.

خامسا: الوضع السياسي العام: أكدت المذكرة أن هناك تناقضاً واضحاً بين رفض مشاريع تسوية القضية- وخاصة حل الدولة وحكومة المنفى- وبين الممارسة الحقيقية، حينما بدأ مسلسل التراجعات يشكل مدخلاً لتلك الحلول؛ لذلك رأت أن المجلس الوطني مطالب بحسم قضية الرفض لتلك الحلول، التي أصبحت تشكل أولوية، لتحرك الرجعي العربي المتآمر على القضية الفلسطينية[1].

حول مسألة الوساطة ومؤتمر جدة: اعتبرت الجبهة أن المباحثات في مؤتمر جدة بعيدة عن إرادة الجماهير، وتنحني أمام الضغوط العربية، وانتقدت الجبهة وفد اللجنة التنفيذية، الذي ذهب إلى المؤتمر بحجة الاستطلاع والاستكشاف؛ لأنه أصبح على وشك توقيع اتفاق المصالحة، الذي ترفضه الجبهة بأي شكل من الأشكال[2].

رابعاً: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني :

اعتبرت الجبهة أن الحكومة الأردنية برئاسة وصفي التل لم تلتزم باتفاق القاهرة، إذ عمدت إلى إجبار المقاتلين على إخلاء إربد، واتهمت الجيش بالقيام بعمليات عسكرية استفزازية، وحمّلت القوات الأردنية المسؤولية عن مهاجمة مدينة الرمثا وقصفها بالمدافع الثقيلة، ولم تنكر الجبهة حدوث بعض التجاوزات من المقاتلين[3].

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (507) ، 569- 570 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (728) ، 815 .

3 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 450- 452 .

عارضت الجبهة فكرة حكومة المنفى؛ لأنها تعني التخلي عن الكفاح المسلح، والاتجاه إلى العمل السياسي، والدخول في مفاوضات مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة في ظل اختلال شديد في ميزان القوى لصالح العدو[1].

وحول أسباب عدم مشاركة الجبهة في الدورة التاسعة، أوضح يزيد صايغ أن حركة فتح قد عملت في هذه الفترة على تقليص عدد التنظيمات الفدائية، وأثناء الحوار مع الحركة أعلنت الجبهة أنها ستنضم مع الهيئة العاملة لتحرير فلسطين إلى حركة فتح [2]، وقد نفت الجبهة حدوث مثل هذا الحوار، وأن حركة فتح هي من عملت على حرمانها من المشاركة، مستغلة اعتقال سمير غوشه في الأردن؛ بهدف احتواء الجبهة[3].

أخيرا قدم بهجت أبو غربية في 15 أيلول 1971 استقالته من اللجنة التنفيذية[4]؛ بحجة أنه يرفض أن يكون عضواً في لجنة يرأسها ياسر عرفات، الساعي نحو سياسة التفاوض والاستسلام، ولم يرض قرار الاستقالة الجبهة التي كانت ترى باشتراكه في اللجنة التنفيذية قوة للجبهة في مواجهة عرفات[5].

---

1 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 457 .

2 - ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 410 .

3 - مجدلاني، أحمد: ***جبهة النضال الشعبي***، 2010/7/27 ، (مقابلة شخصية) .

4 - بعد أن قدم بهجت أبو غربية استقالته وخروج المقاومة من الأردن، آثر البقاء في الأردن وعمل على تشكيل تجمع وطني أردني معارض يشارك فيه أردنيون وفلسطينيون يناضل من أجل قيام حكومة وطنية . ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 463 .

5 - أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 462 .

الفصل الثالث: اليسار الماركسي الفلسطيني(1972-1976)، ومواقفه من القضايا الآتية:

3.1 الانتخابات البلدية، ومشروع المملكة العربية المتحدة 1972.

3.2 دورة المجلس الفلسطيني الوطني العاشرة الاستثنائية 1972.

3.3 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة 1973.

3.4 تداعيات حرب عام 1973 على القضية الفلسطينية.

3.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة، والبرنامج السياسي المرحلي 1974.

3.6 الحرب الأهلية في لبنان 1975 – 1976.

3.7 الانتخابات البلدية في الضفة الغربية 1976.

3.1 الانتخابات البلدية، ومشروع المملكة العربية المتحدة 1972

واجهت المقاومة الفلسطينية بعد خروجها من الأردن، وحسم المعركة لصالح النظام الأردني، مشكلة التمثيل السياسي الفلسطيني، وقد تمثل الجزء الأول من المشكلة بدعوة إسرائيل إلى إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وجرت بالفعل في أواخر شهر آذار1972[1]، وقد سارعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إصدار بيان، أكدت فيه رفضها المطلق للمشروع؛ لأنه يجر الشعب الفلسطيني إلى مواقع المشاركة في تصفية القضية الفلسطينية، كما ويهدف إلى انتزاع الشرعية وحق التمثيل، وأن للأمر غايات وأهداف غير المعلن عنها[2]. أما المشكلة الثانية فكانت دعوة الملك حسين في 15آذار 1972، إلى مشروع المملكة العربية المتحدة[3]، مما أدى إلى تأزم

---

1 - انقسم الشارع الفلسطيني بين معارض ومؤيد للانتخابات البلدية، فاعتبر الفريق المعارض أن الانتخابات البلدية سياسة ممنهجة من قبل إسرائيل لاحتواء الشعب الفلسطيني. تحت شعارات حق الشعب في ممارسة حياته عن طريق مؤسسات منتخبة، علماً بأن أصحاب هذا الرأي لم يكن لديهم القدرة على معارضة تلك الانتخابات. ***ندوة الضفة الغربية*** (احتلال، مقاومة، ونظرة على المستقبل)، شؤون فلسطينية، ع32، 1974، ص30 ، أما التيار المؤيد لتلك الانتخابات فمثله الشيخ محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل، الذي تحول عن موقفه المعارض لتلك الانتخابات من خلال مقال له على صفحات جريدة القدس في آب 1971، اعتبر فيها أن الانتخابات محفوفة بالمخاطر في ذلك الوقت، وأعلن رسمياً انه سيقاطع تلك الانتخابات.الجعبري، محمد: ***سأقاطع الانتخابات***، القدس، ع 854 ، 1971/8/26، ص2 ؛ ثم تحول موقف الشيخ الجعبري إلى مؤيد لتلك الانتخابات في آذار 1972 حينما قال: لا أعتقد أن الانتخابات البلدية إن أجريت ستكون عقبة أمام أداء منظمة التحرير الفلسطينية. البشتاوي، عماد: ***الشيخ محمد الجعبري***، 195 ؛ كان المؤيد الثاني للانتخابات رئيس بلدية نابلس حمدي كنعان، الذي دعا في الأول من آب 1971، إلى إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية على اعتبار أن البلديات، هي الهيئات الوحيدة التي تمثل الشعب وترعى مصالحه في ظروف الاحتلال؛ لأن واجبها يتعدى الخدمات البلدية المعروفة، كما أنها تسد الفراغ القيادي في الضفة الغربية، وبرر كنعان دعوته بأنه مضى على البلديات القائمة ثماني سنين من العمر، وقد نشأ جيل جديد من حقه أن يمارس واجبه في خدمة المجتمع .كنعان، حمدي: ***كيف نتخلص من هذا الجمود***، جريدة القدس، ع832 ، 1971/8/1، ص2 ؛ و بعد أن ضمنت إسرائيل عدم ظهور تيارات معارضة فعالة ضد الانتخابات صدرت الأوامر العسكرية الإسرائيلية بإجراء الانتخابات لـ 23 بلدية في الضفة الغربية على مرحلتين: الأولى في 1972/3/28 وشملت كل من جنين وطولكرم، وقلقيلية، وأريحا، ونابلس، وطوباس، وسلفيت، وعنبتا، ويعبد، وعرابة، وأجريت المرحلة الثانية في 1972/5/2 وشملت كل من رام الله، والبيرة، ونوبا، وبيرزيت، وبني زيد، وسلواد، ودير دبوان، وبيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور والخليل، وحلحول ودورا. جيش الدفاع الإسرائيلي،(***مناشير، أوامر وتعيينات، صادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي)***، 1099-1100؛ وكانت نتائج الانتخابات أن فاز أعضاء بلدية الخليل وسلفيت بالتزكية، واستبعدت القدس من عملية الانتخابات بسبب الضم، وبلغت نسبة المشاركين في الانتخابات 3% من مجموع عدد السكان، وكان أغلبية أعضاء البلديات الجدد من رؤساء وأعضاء البلديات السابقة ولم يفز من دعاة الكيان الفلسطيني والتسوية سوى عدد قليل مثل رئيس بلدية الخليل .النابلسي، تيسير: ***الانتخابات البلدية في الضفة الغربية***، شؤون فلسطينية، ع11، 1972، 39-40 .

2 - Levi, Sasson : ***Local Government in the Administered Territories in "Judea, Samaria and Gaza, Views on the Present and Future"***, P. 166.

3 - مشروع المملكة العربية المتحدة: اقترحه الملك في 15/آذار 1972 تصبح بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية، وتسمى بهذا الاسم، وتتكون المملكة العربية من قطرين الأول قطر فلسطين، ويتكون من الضفة الغربية وأية أرض يتم تحريرها، ويرغب أهلها بالانضمام إليها، والثاني قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية، وبموجب المشروع تكون عمان العاصمة المركزية، كما أنها عاصمة لقطر الأردن، وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، ورئيس الدولة هو الملك الذي يتولى السلطة التنفيذية ومجلس وزراء مركزي أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك ومجلس الأمة، وتناط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية، وللملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك . ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (115) ، 115 -119 ؛ ***الوثائق الأردنية لعام 1972***، وثيقة رقم (3) ، 9 - 18 .

العلاقات الفلسطينية الأردنية، وفتحت الأبواب على مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني[1].

تميزت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** بالرفض لمشروع الانتخابات البلدية، ومشروع المملكة العربية المتحدة على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

حول موقف الجبهة من دعوة إسرائيل لإجراء انتخابات بلدية في الأراضي المحتلة، أوضح جورج حبش، على هامش المؤتمر الثالث للجبهة في 1972/3/14، أن هدف إسرائيل الأول من إجراء هذه الانتخابات هو إبراز شخصيات مثل الجعبري، ورشاد الشوا، وأنور نسيبة، لتحويلهم إلى زعامات سياسية عند الضرورة؛ بهدف إيجاد دولة تهدف لتصفية قضية الشعب الفلسطيني[2]، أما الهدف الثاني، فهو توسيع عملية الاستيراد والتصدير بين إسرائيل وسائر المنطقة العربية، لا سيما الضفتين الشرقية والغربية، والاستفادة من الأيدي العاملة في نطاق ما يسمى بالعمل القذر[3].

وبالنسبة لمشروع المملكة العربية المتحدة، فقد اعتبرت الجبهة في بيانها بتاريخ 1972/3/18، أن المشروع المقترح يشكل اتحاداً مع الاحتلال، وارتهاناً للمحتلين لتنفيذ مخطط استسلامي تبناه الرجعيون والمستسلمون، تنفيذاً لخيانتهم وعجزهم، وليشكل مدخلاً لتعريب الاحتلال والغدر بالقضية؛ لذلك دعت الجبهة الجماهير العربية المكافحة والقوى الوطنية التقدمية للوقوف في وجه المشروع؛ لتفويت تلك المؤامرة التي يسعى النظام الأردني لتنفيذها عن طريق نقل الصهيونية، من حركة استيطانية في فلسطين إلى إمبراطورية امبريالية، تهدف لضرب أي نهوض وطني تقدمي[4]، وفي التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الثالث للجبهة في آذار 1972، أوضح التقرير أنه بالفترة الزمنية التي يحتاجها تنفيذ المشروع وتعديلاته تكون إسرائيل قد بلورت مع الرجعية العربية

---

1 - الحوراني ، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 181 .

2 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (113) ، 113 .

3 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (151) ، 175 .

4 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (126) ، 138 .

وبرعاية الإمبريالية الأمريكية مخططاتها التي رسمتها منذ هزيمة 1967 [1]، وقد فرقت الجبهة بين رفضها للمشروع المطروح، وتأييدها لوحدة الضفتين، على أسس تضمن المساواة للشعبين الفلسطيني والأردني، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تعبئة جماهيره؛ لمواجهة كفاحه في تحرير كامل أرضه، كما أن تلك الوحدة تؤمن الحرية الديمقراطية للشعب الأردني؛ لإقامة حكم وطني ديمقراطي[2].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية من أوائل التنظيمات التي أعلنت رفضها لمشروع الانتخابات البلدية، ببيان لها في 26 آب 1971، وأوضح البيان أن دعوة حمدي كنعان على صفحات جريدة القدس لانتخابات مجالس بلدية في الضفة الغربية، لقيت استجابة من بعض رؤساء البلديات الذين دعوا لتشكيل برلمان من 100 عضو يمثل الضفة، وأن هذه الأفكار جاءت متزامنة مع دعوة ديان لتشكيل حكومة دائمة في الضفة الغربية، واعتبرت الجبهة أن هذه الخطوة تهدف لتجزئة القضية، وتمزيق وحدة الشعب والضفتين؛ لأن إقامة مثل هذه الدويلة في فلسطين تكون بمثابة رأس جسر للاستعمار الاقتصادي والسياسي الصهيوني، وستكون بين المطرقة العسكرية الإسرائيلية وسندان الرجعية الأردنية، معتبرة أن القائمين عليها فئة قليلة أنانية، ودعت للوقوف في وجه هذه المؤامرة، عن طريق رفض سياسة التعصب الإقليمي، والنضال من أجل بناء الجبهة الوطنية الموحدة بين الضفتين[3] .

وقبيل عقد الانتخابات أعلنت الجبهة، وعلى لسان ناطقها الإعلامي في 1972/2/7، أن أحمد اللوزي رئيس الوزراء الأردني قد عقد اجتماعاً في عمان مع وجهاء في الضفة الغربية للبحث في

---

1 - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (151) ، 175 .

2 - ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 44- 45 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، وثيقة رقم (643) ، 707-709 .

الانتخابات المقبلة[1]، وأنه تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة الأردنية بتمويل الحملة الانتخابية لبعض العناصر الموالية لها، بهدف إنجاح مرشحيها في الانتخابات للوصول إلى صيغة حكم ذاتي في ظل الاحتلال، يدخل في صيغة اتحادية مع الضفة الشرقية، تحت العرش الهاشمي، وتحت إشراف الأردن وإسرائيل، ولم تورد الجبهة أدلة تثبت صحة ادعائها، وعن هدف إسرائيل أوضحت الجبهة أن إسرائيل تهدف لإبراز فريق فلسطيني له صفة تمثيلية وتشريعية، يعمل على التعايش مع إسرائيل من وراء حركة المقاومة؛ لتكون هذه الخطوة هي الأولى على طريق الحكم الذاتي[2].

وبعيد إجراء الانتخابات اتهمت الجبهة في بيانها بتاريخ 1972/3/15، الملك حسين صراحة بأنه يعقد لقاءات سرية في جنوب النقب ولندن وواشنطن، مع يغئال آلون، وآبا آيبان وموشيه ديان؛ لتصفية المقاومة في الضفة الشرقية، معتبرة الانتخابات التي حدثت بمثابة مسرحية، وبخاصة أنها تمت وفق القانون الأردني قبل عام 1967، الذي منح حق الانتخاب إلى 17 ألف فلسطيني من أصل 630 ألف يحق لهم الاقتراع، بهدف حصر الانتخاب في كبار الملاكين العقاريين في الريف، وطبقة الكومبرادور تمهيداً لتنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي، واتهمت الجبهة النظام الأردني بالاتفاق مع الكيان الصهيوني على التنازل عن القدس العربية، نظير رفع العلم الأردني على المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وهو ما حدث بالفعل بحسب ادعاء الجبهة، وأن الأردن وافق على تعديل الحدود في منطقة طولكرم، وجنين، وقلقيلية مع احتفاظ إسرائيل بمستعمرات على ضفة نهر الأردن، وأنه يجري الإعداد في الأردن لإقامة اتحاد فدرالي بين الضفتين، تشكل المجالس البلدية بزعاماتها التقليدية الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة نواة لحكومة محلية بديلاً عن الثورة[3].

1- كانت الأردن قد عارضت الانتخابات في البداية واعتبرتها مخالفة للأعراف الدولية واعتداء على سيادتها وسلامة أراضيها؛ ***اليوميات الفلسطينية***، مج5/179، وكانت هذه المعارضة؛ لتخوف الأردن من أن هذه الانتخابات ستكرس سيطرة إسرائيل وتضعف من وجودها في الضفة الغربية خاصة حينما ادركت أن نتائج تلك الانتخابات غير مضمونة لصالحها. Metzger, Jan ***.This land is our land ,the west bank Under Israeli Occupation*** . P.15 ، لكن موقف الأردن هذا قد تغير حينما شعرت أن هذه الانتخابات أصبحت حقيقة واقعة لتتماشى مع سياسة الأمر الواقع . حمود، سعيد : ***انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية المحتلة***، شؤون فلسطينية، ع8، 1972، ص10 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (45) ، 53 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (114) ، 114- 115 .

رفضت الجبهة دعوة أردنية بعقد مؤتمر فلسطيني، برعاية أردنية عقب الانتخابات، واعتبرت تلك الدعوة بمثابة إنهاء الطلاق المؤقت بين النظام الأردني وعناصر الرجعية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، لتقرير مصير الضفة الغربية، بشكل يضمن مصالح الرجعية الفلسطينية، والرجعية الهاشمية، والاحتلال الإسرائيلي؛ لذا دعا النظام لهذا المؤتمر؛ ليحضره كبار وجوه الإقطاع السياسي والعائلي الفلسطيني أمثال الجعبري[1]. اعتقد أن ادعاء الجبهة هذا لم يكن صحيحاً خصوصا وأن الجعبري كان على علاقات سيئة مع النظام الأردني في هذه الفترة، فبعد صدور تحذيرات من الأردن -أثناء معارضتها لتلك الانتخابات- للذين يودون المشاركة فيها، أوضح الجعبري قائلاً: "أنا لا أذعن لهذه الإنذارات والتحذيرات، ولا أتلقى تعليمات من أحد"[2]، ولم تتحسن العلاقات بين الشيخ الجعبري والأردن إلا بعد قيام الشيخ الجعبري بزيارة الأردن في كانون الثاني عام 1976[3].

وحول مشروع المملكة العربية المتحدة: فقد رفضته الجبهة، وشاركت في البيان السياسي الرافض للمشروع، الذي صدر عن منظمات المقاومة في سوريا [4]، واستنكرت الجبهة ادعاء الملك حسين بأن مشروعه حصيلة تفكير قادة الفكر والرأي في الضفتين، دون أن يكون لإسرائيل أية علاقة بالمشروع، واعتبرتها محاولة من الملك لترويج مشروعه[5]، وبرهنت الجبهة على صدق موقفها، بالاجتماع الذي عقد في قصر بسمان، ودعيت إليه شخصيات فلسطينية في 1972/3/14، مما يثبت بأن المشروع يأخذ صفة الاتفاق مع إسرائيل[6].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (162)، 195-196 .

2- الجعبري، محمد: ***سأقاطع الانتخابات***، جريدة القدس، ع 854 ، 26/8/ 1971، ص2 .

3- البشتاوي، عماد: ***الشيخ محمد الجعبري***، 240 .

4- شملت منظمات المقاومة التي رفضت المشروع كل من فتح، والصاعقة، والجبهة الشعبة الديمقراطية، والجبهة الشعبية الثورية، والجبهة الشعبية "القيادة العامة" ، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 39 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (117) ، 120 .

6- عقد الملك حسين اجتماعاً في قصر بسمان في 14/آذار 1972 ، حضره العديد من الشخصيات الفلسطينية مثل عبد الحميد السائح، وإبراهيم بكر، وعبد الحميد شومان، وياسر عمرو، وبهجت أبو غربية، وطلب الملك من صلاح أبي زيد وزير خارجيته قراءة المشروع، ثم طلب من الحضور أن يحدثوا الناس عن مشروعه دون أن يبدوا موافقة عليه، وقبل انتهاء الاجتماع توجه بهجت أبو غربية بسؤال للملك عن جملة(بعد التحرر) تعني إجراء تسوية مع إسرائيل في إطار قرار مجلس الأمن رقم 242 ؟ أجاب الملك نعم . أبوغربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 465-469 .

واعتبرت الجبهة أن الرد على المشروع يكون وفق برنامج عمل كفاحي مرحلي، يتناول النضال لتجديد وحدة الضفتين، على أسس وطنية وديمقراطية، تضمن الحقوق الوطنية والتاريخية للشعبين، وعلى قاعدة المساواة الوطنية والإقليمية بين الشعبين، بما يحقق تصفية العصبية الإقليمية الرجعية، معتبرة أن سبيل الوحدة لن يكون إلا بإسقاط الحكم الملكي[1].

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

من جهتها شاطرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" كلاً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، في رفضها للانتخابات البلدية ومشروع المملكة العربية المتحدة، وشاركت في البيان الصادر عن منظمات المقاومة في سوريا، الذي هاجم مشروع المملكة العربية المتحدة، واعتبرت أن المشروع يشكل الحلقة الأخيرة من حلقات التآمر على القضية، وبينت الجبهة أن مواجهة المشروع تكون عبر وقفة جماهيرية حاسمة تجاهه[2].

رابعاً: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

اعتبرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن الانتخابات البلدية في الضفة الغربية كانت مقدمة للخطوة التآمرية الثانية، وهي: مشروع المملكة العربية المتحدة؛ لتكتمل الحلقة، بهدف إجراء صلح مع العدو الصهيوني؛ لتصفية الثورة، وإجهاض حركة التحرر العربية، وطالبت الجبهة بإسقاط النظام الملكي في الأردن، لإجهاض المشروع، معتبرة أن اليسار الفلسطيني هو المؤهل لقيادة الثورة، لتحقيق أهدافها في هذه المرحلة [3] .

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (135) ، 147-148 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 56 .

3- ***نفسه***، 58 .

3.2 دورة المجلس الوطني الفلسطيني العاشرة الاستثنائية 1972

سبق عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 11- 12 نيسان 1972، أن عقد المؤتمر الشعبي[1]، الذي دعت له اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين 6-10 نيسان 1972 ، وقد حددت اللجنة التنفيذية ست نقاط، لتكون على جدول أعمال المؤتمر الشعبي لمناقشتها، وهي: مواجهة مشروع الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، ومشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الملك حسين، إضافة لمناقشة المشاريع التصفوية، ومناقشة مشروع الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية، ومشروع الوحدة الوطنية، ومشروع الجبهة التقدمية العربية[2]، وبخاصة أن اللجنة التنفيذية انتابها الشعور بالغضب، حينما نصب الملك حسين نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني، متجاهلاً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[3].

افتتح الرئيس المصري السادات المؤتمر الشعبي في 6 نيسان 1972، وأكد في كلمته عدم تفريط مصر بحقوق الشعب الفلسطيني، وحيا المقاومة، وأعلن عن رفضه لمشروع الملك حسين[4]، وختم المجلس أعماله في 10 نيسان بمجموعة من التوصيات، التي صاغتها اللجان الأربعة المشكلة. وبالإضافة إلى لجنة صياغة القرارات، كانت لجنة الوحدة الوطنية التي دعت إلى تشكيل هيئات قيادية للمنظمة على أسس جبهوية، وتوحيد النواحي العسكرية، والمالية والعلاقات الخارجية بين منظمات المقاومة، أما اللجنة السياسية فقد اعتمدت المشروع المقدم من مركز التخطيط، وتضمن عرض للوضع السياسي على الساحة العربية، والعلاقة بالنظام الأردني، والعمل على الجبهة

1- حضر المؤتمر الشعبي بناءً على قرار اللجنة التحضيرية التي شكلتها منظمة التحرير قبيل انعقاد المؤتمر، ممثلون عن حركات التحرر والتنظيمات الشعبية العربية، والقوى الثورية العالمية، كما وجهت الدعوة إلى 550 عضواً غير أعضاء المجلس الوطني لحضور المؤتمر الشعبي، ووجهت دعوات لأكثر من 100 من ممثلي الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لكن سلطات الاحتلال قد منعت عدد كبير منهم من المشاركة، وقد وصل عدد المشاركين في المؤتمر حوالي 700 من أبناء فلسطين، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 20 ؛ ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 109/4 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 20-21 .

3- الحوراني، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 180 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (168) ، 201- 202 .

الفلسطينية الأردنية[1]، وتعرض التقرير لمشروع الملك حسين وربطه بمشروع آلون[2]، المتعلق بالأراضي المحتلة، وأبدى معارضة شديدة له؛ على اعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما وعارض التقرير الانتخابات البلدية ونتائجها، وقد شكلت اللجنة التنفيذية -فيما بعد- لجنة خاصة لدراسة البرنامج السياسي، وتم إعادة صياغته، وقدم البرنامج المعدل للجنة التنفيذية وتم إقراره فيما بعد[3]، أما لجنة الجبهة العربية المشاركة، فقد أقرت ورقة العمل التي أعدها مركز التخطيط، حول مهمات النضال الموحد على الساحة العربية، وأعلن البيان الختامي أنه تم الاتفاق على توحيد كل القوات المسلحة لكل فصائل الثورة في مؤسسة عسكرية واحدة، وتوحيد مصادر الجباية، والإعلام، وكرر رفضه لمشاريع التصفية السياسية، ومشروع الملك حسين، والانتخابات البلدية، وقد باشر المجلس الوطني أعماله بين يومي 11-12 نيسان1972، واختتمت الجلسات بالاكتفاء بالبيان الختامي لقرارات المؤتمر الشعبي[4].

كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من المؤتمر الشعبي، والدورة الاستثنائية العاشرة، على النحو الآتي :

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعقيباً على مناقشات المؤتمر الشعبي الفلسطيني فيما يتعلق بمسألة الوحدة، أكدت الجبهة على أهمية التقرير السياسي، الذي تم الاتفاق عليه، بعد أن أصبح أكثر وضوحاً، وأعلنت أنها في حالة استعداد كامل لتنفيذ صيغة تنفيذية تتجاوز العلاقات القائمة، سواء في المجلس الوطني أم اللجنة التنفيذية[5]،

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 21- 22 .

2- اقترح آلون مشروعه بعد شهر واحد من حرب عام 1967، وقد دعا فيه فيما يخص الجانب الفلسطيني إلى إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وحل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي بإقامة قرى نموذجية لهم في الضفة أو سيناء، وضم غزة بالكامل والقدس الشرقية إلى إسرائيل . ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (277) ، 301 ؛ صالح، محسن: ***فلسطين***،246-247 ؛ www.al.qudsonline.com .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 5- 6 .

4- ***نفسه***، 22-23 .

5- ***نفسه***، 43 .

وحول توحيد إعلام الثورة أرسلت الجبهة برسالة إلى مسؤول مجلس الإعلام المركزي التابع لمنظمة التحرير في 1972/6/13، أعلنت فيها التزامها بالوحدة الإعلامية، الممثلة في مجلس الإعلام المركزي، ووكالة الأنباء الموحدة، والصحيفة المركزية الناطقة باسم الثورة[1]، وفي الإطار التنظيمي اعتبرت الجبهة، أن التجارب قد أثبتت أن الصيغة الجبهوية على مستوى المجلس الوطني واللجنة التنفيذية هي الصيغة الفضلى لتحقيق وحدة المقاومة، وذهبت الجبهة إلى أن فشل الصيغة الاندماجية وصعوبة تحقيقها، يوجبان التوجه نحو الصيغة الجبهوية [2].

ومن الجدير بالإشارة أن الجبهة قد تعرضت في آذار 1972، إلى هزة جديدة من الانشقاقات، حينما أعلنت مجموعة من أعضاء الجبهة الانشقاق باسم "الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين"[3]، وقلل جورج حبش من أهمية المنشقين، وأوضح أن مؤتمر الجبهة المنعقد في آذار 1972 لم يغب عنه سوى فرع لبنان، وعنصرين من القيادة السياسية، وأن المؤتمر الثالث للجبهة قد تحمل مسؤولياته في مواجهة كل الموضوعات السياسية والتنظيمية التي واجهت الجبهة بأفق يساري علمي[4].

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

بمناسبة انعقاد المؤتمر الشعبي ذهبت الجبهة إلى أن نظام الحكم الأردني والسلطات الإسرائيلية قد دفعوا بعملائهم للمشاركة في المؤتمر الشعبي، حتى ينقسم المؤتمر على نفسه، ويظهر فريق فلسطيني من أبناء الضفتين مع الحلول الخيانية للقضية؛ لأن هناك فريقاً فلسطينياً مستعد للمشاركة في تصفية القضية [5]، وأكدت الجبهة بأنها كانت قد تقدمت ببرنامج متكامل وتفصيلي للمؤتمر الشعبي

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (271) ، 308 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972*** ، 44 .

3- وصلت الخلافات بين ما يسمى يسار الجبهة ويمينها حد الأزمة الإيديولوجية والتنظيمية، وجرت عدة لقاءات لمناقشة طرق الخروج من الأزمة، ونتيجة لتعذر الاتفاق دعت مجموعة اليسار إلى مؤتمر انعقد بين 4-7 شباط 1972، حضره الأمين العام للجبهة، وخرج المؤتمر بقرار أكثر من ثلثي الأعضاء باستقلال اليسار تنظيمياً وأيديولوجيا باسم "الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين"، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (98) ، 98-99 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (100) ، 100-101 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972*** ، وثيقة رقم (117) ، 120 .

والدورة الاستثنائية العاشرة لتحقيق وحدة وطنية ديمقراطية بين المنظمات الفدائية [1]، وبعد أن شكلت لجنة لإعادة صياغة التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الشعبي، اشترك نايف حواتمه في عضوية تلك اللجنة، التي صاغت التقرير السياسي من جديد، والذي اعتمدته اللجنة التنفيذية فيما بعد[2]، غير أن حواتمه اتهم المجلس - فيما بعد - بعدم تنفيذ ما اتفق عليه[3].

وحول توحيد الإعلام أرسلت الجبهة على غرار الجبهة الشعبية برسالة في 1972/6/13، إلى السيد كمال ناصر مسؤول الإعلام في منظمة التحرير، أعلنت فيها التزامها بالوحدة الإعلامية الفلسطينية بعد أن وافق المكتب السياسي للجبهة على الخطوات المتخذة من أجل الوحدة الإعلامية، رغم عدم قناعة الجبهة بأن هذا الإجراء هو المدخل السليم في سبيل الوحدة الوطنية لفصائل المقاومة، وأعلنت الجبهة عن: إيقاف نشرة المقاومة الإخبارية اليومية لصالح وكالة (وفا) [4].

من الواضح أن موافقة الجبهة على الالتزام بالوحدة الإعلامية كان شكلياً، وهذا ما أكده الخلاف الذي حدث فيما بعد بين فتح والجبهة إثر تصريحات نايف حواتمه بشأن وساطة سعودية جديدة بين المقاومة والأردن، واتهام فتح بأنها طرف في تلك الوساطة؛ مما استدعى من السيد كمال ناصر اعتبار تصريحات حواتمه بأنها تشكل ظاهرة انشقاقية، وأنه سيطلب من اللجنة التنفيذية تجميد عضوية الجبهة في جهاز الإعلام الموحد[5].

ثالثاً : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" :

تقدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" بمذكرة إلى الدورة العاشرة الاستثنائية، بتوحيد أداة الثورة بجميع فصائلها المقاتلة، ضمن صيغة تتضمن :

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972*** ، 50 .

2- ***نفسه***، 22 .

3- ***نفسه***، 50 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972*** ، وثيقة رقم (269) ، 303 .

5- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972*** ، 50-51 .

- § توفير ديمقراطية ثورية، تسمح بتفاعل الآراء نحو الأفضل، وإبعاد شبح الانفراد بالآراء.
- § استمرار الثورة من خلال استمرار الكفاح المسلح، طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين[1].

ورغم إعلان الجبهة الالتزام بقرارات المؤتمر الشعبي والدورة الاستثنائية العاشرة، إلا أن التزامها كان شكلياً. بدليل أن الجبهة لم تلتزم بقرار تجميد العمل الفدائي المؤقت في جنوب لبنان، واعتبرت أن حقها في العمليات ليس من اختصاص الحكومات العربية[2].

رابعا : جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

لم تشارك الجبهة في المؤتمر الشعبي والدورة الاستثنائية العاشرة، فلم يسمح لوفد الجبهة بالسفر من الأردن للمشاركة[3]، وتوجهت بمذكرة إلى اللجنة التنفيذية في أيلول 1972، نفت فيها الإعلان عن اندماجها مع أي فصيل آخر، وأنها تفاجأت من دمجها بفصيل فتح في دورة تموز 1971، وأن ذلك تم دون علم الجبهة، وأنها مصرة على مواصلة نضالها بمسماها التنظيمي، وأكدت المذكرة على رؤية الجبهة لقيام جبهة وطنية عريضة، وفق أسس تنظيمية ونضالية متفق عليها، بعيداً عن الشعارات، وانتقدت منظمات المقاومة التي وافقت على المشاركة في الوحدة الوطنية على اعتبار أن مشاركتها كانت شكلية، خالية من أي مضمون للوحدة[4] .

3.3 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة 1973

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الحادية عشرة في القاهرة في 6 كانون الثاني 1973، وقد تم توسيع المجلس في هذه الدورة، فأضيف إليه 26 عضواً جديداً؛ ليصبح مجموع أعضاء المجلس 180 عضواً بعد أن كانوا 154 عضواً [5].

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 56 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (301) ، 325-326 .

3- مجدلاني، أحمد: ***جبهة النضال الشعبي الفلسطيني*** ، 2010/7/27 ، (مقابلة شخصية) .

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 58 .

5- ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 110/4 .

ألقى السيد خالد الفاهوم كلمة المجلس[1]، وتابع اجتماعاته، وجرت مناقشة التقارير المقدمة، وعرض التقرير السياسي المرحلي الذي ارتكز على أربعة محاور:

- § مواصلة تعبئة وتنظيم كل طاقات الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، وخارجها وتنظيمها في حرب شعبية طويلة المدى.
- § لحمة نضال الشعب الفلسطيني مع الشعب الأردني في جبهة أردنية فلسطينية.
- § ربط النضال الفلسطيني بالنضال العربي العام، من خلال جبهة لكل القوى الوطنية التقدمية المعارضة للامبريالية والصهيونية.
- § التلاحم مع حركة النضال العالمية ضد الامبريالية والصهيونية من أجل التحرر الوطني[2].

وقد شكل المجلس ثلاث لجان:

- § **لجنة التنظيم الشعبي**: أقر المجلس توصياتها مع بعض التعديلات، على اعتبار أنها أطر لتعبئة وتنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني، وأنها تشكل رقابة ضاغطة على القيادة السياسية.
- § **لجنة الخطة المرحلية**: أقر المجلس الخطة المرحلية بعد إقراره البرنامج السياسي، وقد تركزت الخطة المرحلية على المحاور الآتية:

1. **الأراضي المحتلة**: مواصلة النضال؛ لتشكيل جبهة وطنية في الداخل: وتنسيق العمل العسكري، والنضال الجماهيري، وتطويق العناصر والمؤسسات المتعاونة مع الاحتلال.
2. **الأردن**: أوصى المجلس باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية.
3. **لبنان**: أكد المجلس على أهمية التنسيق مع الحركة الوطنية من أجل تشكيل قيادة مشتركة وفق برنامج منظم للعلاقة الوطنية.

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 7 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (13) ، 18 .

4. **الوحدة الوطنية**: أقر المجلس الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الوطنية بشكل مرحلي، ضمن صيغة جبهوية في اتجاهين (التوحيد، والتطوير)، وتوحيد المنظمات بدءاً من القواعد وتطوير كوادرها وتأمين انضباطها.

5. **على الصعيد العربي**: تحريك مبادرات سياسية وعسكرية تعيد صياغة الواقع العربي، بشكل يكون أكثر انسجاماً مع حاجات الثورة الفلسطينية.

6. **على الصعيد الدولي**: تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية وحركات التحرر العالمية .

§ **اللجنة المالية**: لم يوافق المجلس على توصياتها، بل وافق على الميزانية التي قدمتها دائرة الصندوق القومي بعد تخفيض 10% على جميع البنود[1].

وأخيرا قدمت اللجنة التنفيذية استقالتها، وتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة[2]، مثلت فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالسيد أحمد اليماني، ومثلت الجبهة الشعبية الديمقراطية بالسيد ياسر عبد ربه، وتم تشكيل مجلس مركزي من 19-21 عضواً، تم توزيعهم بين المنظمات الفدائية لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس[3].

وكانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من الدورة الحادية عشرة على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في رد الجبهة على تقرير اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المقدم إلى الدورة الحادية عشرة ، فقد سجلت الملحوظات الآتية:

§ جاء التقرير مختصراً، دون أن يفصل عمل اللجنة التنفيذية من الدورة التاسعة في تموز 1971، وحتى نهاية 1972.

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (13) ، 21- 23 .

2- تألفت اللجنة التنفيذية الجديدة من ياسر عرفات، ومحمد يوسف النجار، وزهير محسن، وعبد الوهاب الكيالي، وأحمد اليماني، وياسر عبد ربه، وحامد أبو سته، وكمال ناصر، ومحمد النشاشيبي ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (13) ، 27 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 9 .

- بشأن لبنان: ذهبت الجبهة إلى أن تقليص العمليات العسكرية من الأراضي اللبنانية بحجة الركود العام الذي يسود الجبهات العربية المواجهة مع العدو، إنما يجعل حركة المقاومة انعكاساً للعمل العربي؛ لهذا رفضت هذا التوجه.
- الوحدة الوطنية: اعتبرت الجبهة أن الخط العام الذي طرحه تقرير لجنة الوحدة الوطنية بالرغم من أنه لا يسمو إلى طموحات الجبهة، إلا أنه يشكل بداية سليمة لمسيرة ثورة طويلة، لتحقيق وحدة أداة الثورة قيادة وقاعدة[1].

وحول التقرير السياسي: اعتبرت الجبهة أن البرنامج السياسي يصلح أساساً لإقامة الوحدة الوطنية الجبهوية، لكن المطلوب الترجمة العملية لهذا البرنامج، وعدم الاكتفاء بقراءته، واقترحت الجبهة أن تقوم اللجنة التنفيذية بطبع البرنامج وتوزيعه، وانتقدت الجبهة اللجنة التنفيذية بشدة لقبولها الوساطة السعودية والمصرية، كما وانتقدت أداءها سواء على الساحة الأردنية أم على مستوى الساحة اللبنانية والعربية، وطالبتها بسحب جيش التحرير من الأردن، كما حثتها على إجراء اتصالات مع الحكومات العربية المنتجة للنفط لاقتطاع1% من الزيادة العائدة على فروق الأسعار، لدعم كفاح الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقي طهران وطرابلس، كما انتقدت اللجنة التنفيذية في مجال الإعلام المركزي الموحد، بسبب عدم استيعاب جميع القطاعات لا سيما العنصر النسائي، وعلى مستوى الأراضي المحتلة اتهمتها بعدم تنفيذ قرارات المجلس الوطني الداعية إلى تشكيل قيادة موحدة تتحمل المسؤولية داخل الأراضي المحتلة[2].

من الملاحظ أن الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين قد اعتبرت اللجنة التنفيذية مسؤولة عن كل إخفاقات الثورة، سواء على الساحة الأردنية أو اللبنانية أو الأراضي المحتلة، علماً أن الجبهة كانت عضواً في اللجنة التنفيذية، والأمر الآخر إذا كانت الجبهة برمزية مشاركتها في اللجنة التنفيذية لا

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (15) ، 28-30 .

2- ***نفسه***، 30-31 .

تستطيع أن تغير شيئاً من واقع اللجنة التنفيذية، فلماذا قبلت الجبهة إعادة تمثيلها في اللجنة التنفيذية الجديدة، التي تم اختيارها في الدورة الحادية عشرة ممثلة بالسيد أحمد اليماني؟ من هنا يمكن القول: إن الجبهة كانت جزءاً من هذه الإخفاقات، ثم أصبحت شريكاً فاعلاً فيها.

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

في نظرتها لموضوع الوحدة الوطنية: سبق للجبهة أن تناولت هذا الموضوع قبيل انعقاد المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة، عبر تحليل طبقي للمجتمع الفلسطيني على النحو الآتي:

- § اعتبار التناقضات الطبقية والآيديولوجية في صفوف الشعب الفلسطيني حقيقة واقعة، لكنها ليست بالعدائية، وبالتالي فإن طبيعة المرحلة تجعل لديها القدرة على حل تلك التناقضات لمواجهة العدو.
- § حل تلك التناقضات ممكن بالحوار الديمقراطي، وعلى قاعدة الصراع المبدئي ضمن إطار الوحدة.
- § الوحدة الوطنية لا بد أن تتم على أساس برنامج مشترك سياسي وتنظيمي، يحقق وحدة جميع المؤسسات الوطنية (قوات المليشيا، الإعلام، التمثيل السياسي، والمالي)، على ذات الأسس الديمقراطية في العلاقات الداخلية ودون تمييز طبقي[1].

وعن تقييم الجبهة لنتائج الدورة الحادية عشرة: اعتبرت أن أبرز إنجازاتها:

- § اعتماد برنامج سياسي مرحلي يستجيب لمهمات التحرر الوطني، فكان بمثابة هزيمة فكرية وسياسية للقوى اليمينية في منظمة التحرير الفلسطينية.
- § صياغة العلاقات بين فصائل الثورة على أسس جبهوية وطنية .
- § إقرار مبدأ بناء العلاقات في المؤسسات النقابية والمهنية والتنظيمات، على أساس التمثيل النسبي.

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 6 .

§ إن قرار اشتراك الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية بأعمال المجلس الوطني يمثل هزيمة للنزعة الانعزالية للرجعية الفلسطينية.

وطالبت الجبهة بسحب قوات جيش التحرير من الأردن أو تسريحها، كما أكدت على ضرورة قيام الجبهة الوطنية في الأردن، وجبهة اتحاد وطني في الأراضي المحتلة [1].

باعتقادي أن تقييم الجبهة في النقطة الأولى غير منطقي فيسار المجلس لا يشكل أغلبية ، وبالتالي فإن إقرار البرنامج السياسي كان بموافقة اليمين صاحب الأغلبية؛ لذا كان الأحرى بالجبهة القول: إن إقرار البرنامج السياسي شكل انتصاراً فكرياً لفصائل المقاومة المشاركة.

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" :

بمناسبة انعقاد الدورة الحادية عشرة تقدمت الجبهة بمذكرة للمجلس تضمنت ما يأتي:

§ **الوحدة الوطنية**: اعتبرت الجبهة أن الحديث عن الوحدة الوطنية قد طال، فمنذ عام 1965، وحينما كان السؤال يدور، لماذا فشلت هذه الوحدة؟ كانت الإجابة: بسبب تناقضات الدول العربية ومنظماتها، وعدم وجود برنامج سياسي، والافتقار إلى تنظيم يشكل العمود الفقري لقيام وحدة وطنية، لكن هذه المبررات من وجهة نظر الجبهة لم تكن صحيحة، فهناك تنظيمات لا تتبع لأنظمة عربية، وهناك برامج سياسية مقرة من المجلس الوطني منذ دورتين، أما التنظيم فاعتبرت الجبهة أن فتح قد شكلت العمود الفقري للمنظمة واللجنة التنفيذية، وبالتالي لا يوجد مبرر لعدم قيام وحدة وطنية، وشنت الجبهة هجوماً عنيفاً على اللجنة التنفيذية، واتهمتها بتحجيم دور الجبهة في تشكيلة القيادة العسكرية ومجلس الإعلام ولجنة المتابعة .

§ **العجز العسكري**: أكدت الجبهة أن العجز العسكري بسبب تحديد الجبهات بعد خروج المقاومة من الأردن، وتوقف حرب الاستنزاف التي اعتمدت عليها الدول العربية، وإنشاء حواجز

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 10-11 .

دفاعية للعدو، وظروف المقاتلين الذاتية، وطبيعة التسليح الرديئة، وسرعة تبـــديل القـــرارات السياسية .

§ **تجميد العمليات العسكرية**: بينت المذكرة أهمية حرب العصابات، ورأت أن المقاتل ليس آلـــة ميكانيكية توقفها ساعة وتديرها ساعة أخرى، بل لا بد من قيادة ناجحة تزيدها نـــاراً ولـــيس العكس، وذهبت المذكرة إلى أن الذين اتخذوا قرار تجميد العمليات العسكرية، إنما هم جهلـــة ويحافظون على أنفسهم[1]. ومن الجدير ذكره أن الجبهة قـــد أعلنـــت فـــي بيانهـــا بتـــاريخ 1972/8/6، عن معارضتها لتجميد النشاط الفدائي المنطلق من جنوب لبنان، حينما صـــدرت بعض التصريحات التي تضمنت موافقة قيادة المقاومة على ذلك التجميد[2].

وعن الأردن: اعتبرت الجبهة أن المعارك الأخيرة في الأردن وخروج المقاومة قد رفـــع من معنويات الجيش والنظام في الأردن، وخفف من معنويات المقاتلين في صـــفوف المقاومـــة، وهـــذا يستدعي أن يحاسب الشعب المسؤولين عن هذه الحوادث؛ بوضع النقاط على الحـــروف، ولتـــستطيع الثورة تجاوز هذا المنعطف الخطير[3].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

في مذكرتها للدورة الحادية عشرة: بينت الجبهة أن الدورة تنعقد في مرحلـــة تـــشهد حراكـــاً سياسياً من الصهيونية، والإمبريالية، مما أدى إلى انحسار حركة التحرر العربيـــة الفلـــسطينية، وقـــد وفرت حالة اللاسلم واللاحرب المناخ الملائم لنمو تيارات استسلامية وانهزامية، لا ســـيما الأنظمـــة العربية، التي بدأت تلهث وراء المبادرات والحلول السياسية، وبدأت تعمل على جر الشعب الفلسطيني لهذه السياسات متخذة أشكالا متعددة مثل: مشروع المملكة العربية المتحدة، والحكم الذاتي، وحكومـــة

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (5) ، 8 – 10 .
2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، وثيقة رقم (301) ، 325- 326 .
3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (5) ، 10-11 .

المنفى؛ لذلك أوضحت الجبهة أنها تواصل دعوتها للكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ورفض جميع الحلول والمشاريع الاستسلامية [1].

وأوضحت الجبهة بأنها قد حرمت من المشاركة في أعمال المجلس لأسباب خارجة عن إرادتها، ومع ذلك فقد أبدت رؤيتها وموقفها من بعض القضايا من خلال مذكرتها على النحو الآتي:

- **الساحة الأردنية**: اعتبرت الجبهة أن النظام الأردني حسم موقفه ضمن المعسكر الإمبريالي الصهيوني، وأن مجابهته لا تتم إلا من خلال جبهة وطنية أردنية تتبنى برنامجاً مرحلياً يعيد الوحدة للشعب الأردني، الذي انشق ما بين أردني فلسطيني، مع ضرورة إعادة الصراع في الأردن إلى الوضع الطبيعي؛ ليصبح صراعاً بين القوى الوطنية والرجعية الحاكمة.
- **الوحدة الوطنية**: اعتبرت الجبهة أن محاولة تحقيق وحدة وطنية بإقامة جبهة وطنية متحدة بين المنظمات الفلسطينية قد فشلت، فاتخذ عدة قرارات بشأنها، لا سيما قرار المجلس الوطني العاشر لكن دون جدوى، والسبب في ذلك أن المنظمات التي وافقت على المشاركة بالوحدة الوطنية لا تلتزم بما تم الاتفاق عليه.
- **البرنامج السياسي**: اعتبرته الجبهة أرضية جيدة وأساسا للوحدة الوطنية [2].

انتقدت الجبهة وبشدة بعض التنظيمات الفلسطينية –دون تسمية- لموقفها من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وأنها كانت السبب في حرمانها من المشاركة في دورات المجلس الوطني في محاولة لأن تكون الجبهة تابعة لها[3]. وأعتقد أن الجبهة قصدت حركة فتح بهذا الاتهام، حيث سبق للجبهة أن أوضحت أن عدم مشاركتها في دورة المجلس الوطني العاشرة بسبب إعلان الاندماج مع حركة فتح دون علم الجبهة[4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (3) ، 3- 4 .

2- ***نفسه***، 4.

3- ***نفسه***، 5 .

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972***، 58 .

3.4 تداعيات حرب 1973 على القضية الفلسطينية

تركت حرب حزيران عام1967، نتائج ثقيلة على القضيتين الفلسطينية والعربية، تمثلت بضياع بقية فلسطين إضافة لاحتلال كل من سيناء، ومرتفعات الجولان السورية. على الصعيد السياسي رفضت إسرائيل أي حل يعيد تلك الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. هذه الأسباب جعلت كلاً من سوريا ومصر تفكران جدياً منذ تشرين الثاني1970، وحتى تشرين أول 1973، بوضع خطة استراتيجية تعيد الأمور إلى نصابها، حتى جاءت ساعة الصفر في 10/6/ 1973 معلنة قيام الحرب بين إسرائيل من جهة وسوريا، ومصر من جهة أخرى، وصدر على إثرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، بوقف إطلاق النار والدعوة لإقامة سلام عادل؛ لم تلتزم إسرائيل بالقرار. الأمر الذي استدعى صدور قرارين آخرين 339 و340[1]، ونتيجة للمساعي الحثيثة التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي، اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، على توجيه الدعوة إلى حكومات دول المنطقة للحضور والمشاركة في مؤتمر السلام الذي عقد في قصر الأمم بجنيف[2]، لحل الصراع العربي الإسرائيلي، والذي ترجم عمليا بقرار مجلس الأمن رقم 344 بتاريخ 1973/12/15، الذي عقد الآمال على تحقيق سلام عادل ودائم عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة فالدهايم[3].

شهدت قضية فلسطين بعد حرب عام 1973، منعطفا هاما في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وتم طرح مشاريع سياسيه لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، وفي هذه الفترة عقد مؤتمر

---

[1] - رياض، محمود: ***مذكرات محمود رياض***، 2/441-445 ؛ عزمي، محمود: ***حرب تشرين 1973***، شؤون فلسطينية، ع 84 ،1978 ، ص38-39 ؛ ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 2/195.

[2] - مؤتمر جنيف:افتتح فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في 1973/12/22، بحضور كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، ومصر، والأردن وإسرائيل، أما سوريا فرفضت المشاركة، بعد مداولات رسميه تم التوصل إلى اتفاق على أن يواصل المؤتمر عمله عن طريق تشكيل لجنة عسكرية لبحث قضية فك اشتباك القوات، وتشكلت اللجنة من مصر وإسرائيل والأمم المتحدة، وفي1974/1/17 تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على فصل القوات بين الطرفين في جبهة قناة السويس. ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 462 ؛ ***الموسوعة الفلسطينية***, القسم العام، مج 2/570-571 .

[3] - ***نفسه***، 568 .

القمة العربي في الجزائر في أواخر تشرين الثاني 1973، والذي اعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني[1].

اتسمت **مواقف اليسار الماركسي الفلسطيني** من حرب تشرين أول 1973، ومشاريع التسوية السياسية ومؤتمر جنيف بالانقسام بين معسكرين إحداهما يرفض مؤتمر جنيف وأية حلول سياسية وآخر يؤيد إقامة كيان فلسطيني مستقل على الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها، وكانت المواقف على النحو الآتي:

أولا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

اعتبرت الجبهة في البيان الذي أصدرته في 1973/10/13، أن حرب تشرين هي معركة شرف وبطولة، بعد حالة الصمت التي خيمت على جبهات القتال سنوات طويلة، وذهبت الجبهة إلى أن النصر السريع والحاسم لا يكون خلال أيام، وطالبت الجماهير الشعبية وطلائعها المقاتلة بإلقاء ثقلها في المعركة وأن تكون في قمة الوعي والتأهب والنشاط الثوري لنيل الحرية والكرامة والشرف[2]، واعتبرت الجبهة أن القوات العربية استطاعت إنزال خسائر فادحه بشرياً ومادياً بالقوات الإسرائيلية، وعلى إثر هذه الانتصارات بدأت الظروف تتضح بسرعة لخلق استمرارية للكفاح المسلح، غير أن قرار مجلس الأمن في 22 تشرين أول بوقف إطلاق النار قطع الطريق على الاستمرار في القتال، وذكّرت الجبهة الجماهير العربية بمرارة وقف إطلاقات النار السابقة وذلها، واعتبرت أن وقف إطلاق النار يتيح للعدو فرصة إعداد نفسه؛ لذلك توجهت إلى الجنود، والضباط، والقوات المسلحة في الجبهات أن لا يكفوا عن توجيه الضربات للعدو[3]، وبعد توقف العمليات العسكرية اعتبر جورج حبش أن عجز العرب لم يكن في طبيعة المقاتل العربي، أو نوعية السلاح، وإنما في البنية الطبيعية والسياسية للأنظمة العربية، التي تتعارض مصالحها مع ما تستلزمه المواجهة من إعداد ديمقراطي ثوري، يكفل تطوير الحرب إلى حرب وطنيه

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973***، 19 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (368) ، 358- 359 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (416) ، 393- 395 .

شعبيه[1]، مع أنه فرق بين النظام المصري وبين القوى الثورية في مصر، التي ترفض التسوية الاستسلامية[2]، واستنكر جورج حبش الموقف المصري في المعركة، واتهمه بأنه قدم ما يمكنه من تنازلات من أجل إنجاح مشاريع التسوية، وأثنى على الموقف السوري الذي ربط موافقته على قرار مجلس الأمن 338 بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة عام1967 [3]، وهاجمت الجبهة عملية فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية والعربية، على اعتبار أنها خطوة عسكرية ذات أبعاد سياسية، هدفها خداع الجماهير، وفك ارتباط مصر عن القضية العربية والتحايل عليها، لقبول الصلح وإضعاف الجبهات الأخرى[4].

وحول موقف الجبهة من استخدام سلاح النفط في الحرب، أوضحت الجبهة أن القرار وإن كان صائبا، إلا أنه غير كاف، والمطلوب هو تأميم شركات النفط، فالتخفيض دون التفريق بين العدو والصديق، لا يخدم المصلحة العربية، حيث استغلت الولايات المتحدة هذا الموقف بإثارة موجة من العداء ضد العرب، لاسيما الأوروبيين واليابانيين[5].

وأوضحت الجبهة في المذكرة التي وجهتها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في1973/11/7، حول موقفها من مؤتمر السلام المرتقب، بأن اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، يعني استعداد المنظمة للمساهمة في مؤتمر يكون أحد أهدافه ضمان بقاء إسرائيل ضمن حدود آمنة، معتبرة الرأي الداعي إلى اعتبار المشاركة بمثابة انتصار تكتيكي يساعد للوصول إلى انتصار إستراتيجي غير صحيح؛ لأن الانتصار الجزئي لا يقابله إلا التنازل الفعلي عن الهدف الاستراتيجي، وأكدت الجبهة عدم صحة الرأي القائل إنه لا يوجد أمام الشعب الفلسطيني إلا خياران، إما الاشتراك في مؤتمر السلام، أو تمرير مشروع المملكة المتحدة،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (32) ، 42 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (139) ، 159 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (32) ، 43 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (16) ، 28 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (32) ، 43-44 .

ورفعت شعار لا لدولة على جزء من أرض فلسطين، ولا لمشروع المملكة المتحدة، ونعم للبقاء في صف الجماهير في حرب تحرير شعبية[1]، واعتبرت الجبهة أن موقفها هذا نابع من رفض الجبهة لتجزئة الحقوق الفلسطينية إلى حقوق راهنة، وحقوق تاريخيه، وأوضحت أن هناك فارقاً بين تحرير جزء من الأراضي الفلسطينية بالكفاح، وإقامة سلطه ثورية عليه بالتنازل والاستسلام[2].

لهذا دعت الجبهة المنظمة إلى رفض المشاركة فيه رفضاً قاطعاً لكي لا تكون جزءاً من التسوية المطروحة في مؤتمر جنيف، واعتبرت الجبهة أن عدم مشاركة المنظمة لا يقوض مركزية المنظمة باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، على اعتبار أن المنظمة قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، وبالتالي فإن عدم حضور المنظمة سيكون عقبة في طريق التسوية التي يسعى لها كسنجر[3]، وبررت الجبهة رفضها لمؤتمر جنيف، بأن ذلك لا ينم عن عقده شوفينية بل عن إدراك واضح لما يمثله المؤتمر من تعارض مع مصالح الجماهير العربية والفلسطينية[4]، وأصرت الجبهة على اعتبار أن أي سلطة تقبل بالتسوية على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، إنما هي سلطة رجعية ومستسلمة، وعارضت الجبهة إقامة حكومة مؤقتة في المنفى، واستبعدت انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وإقامة سلطة وطنية، معتبرة أن إسرائيل لن تنسحب إلا لقوى رجعية مستسلمة، وحددت شروط مواجهة مخطط ضرب المقاومة وإشراكها في التسوية السياسية عن طريق التحالف مع الدول العربية المعارضة للتسوية، وتشكيل جبهة رفض عربية فلسطينية تعد العدة لحرب شعبية طويلة الأمد وتوفير متطلبات القتال الطويل، ودمج الثورة الفلسطينية مع الثورة العربية؛ للاستفادة من المقدرات العربية، وتفعيل ظاهرة الكفاح المسلح في كل الأراضي المحتلة [5].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (467) ، 445-446 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 19 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (528) ، 529-531 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (32) ، 41-42 .

5- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 18-20 .

ثانيا: الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

في بيانها بتاريخ1973/10/12 اعتبرت الجبهة أن حرب تشرين أول 1973، إنما هي معركة كل الشعوب العربية ضد التوسع الصهيوني والسيطرة الإمبريالية، وتوجهت الجبهة بنداء إلى الجماهير الفلسطينية، دعتهم فيه إلى إعلان الإضراب العام، والعصيان المدني، والامتناع عن العمل في مصانع ومشاريع العدو الإسرائيلي[1]، ودعا نايف حواتمه بفتح الجبهة الأردنية ضد إسرائيل، وتوجيه جميع القوات العربية إلى جبهات القتال، وبين حواتمه أن الفلسطينيين قد زجوا بكامل طاقاتهم العسكرية والسياسية لجعل الحرب حرب تحرير شعبيه[2] .

وكانت الجبهة من أكثر المهتمين بصدور قرار مجلس الأمن الداعي إلى وقف إطلاق النار، فعقد المكتب السياسي للجبهة اجتماعا؛ لدراسة الوضع الناشئ عن صدور قرار المجلس الأخير، معتبراً المهمة الرئيسة أمام شعوب المنطقة –بغض النظر عن مضمون بنود قرار المجلس- هي مواصلة النضال من أجل تحرير كافة الأراضي المحتلة[3]؛ لأن قرار مجلس الأمن يعتبر مشكلة الشعب الفلسطيني هي مشكله لاجئين[4]، لهذا حذرت الجبهة من المؤامرة الإمبريالية الصهيونية، بتأييد الرجعية الأردنية، التي تعمل على تمرير تسوية سياسية على حساب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، وتصفية الحركة الوطنية الفلسطينية[5].

وحول استخدام سلاح النفط في الحرب، ثمنت الجبهة هذا الموقف ودعت لمواصلة النضال، تصفية للمصالح الأمريكية، ولوقف ضخ البترول إلى أمريكيا وإسرائيل[6]، لكن وبعد رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة اعتبرت الجبهة أن ذلك القرار مثل طعنة للنضال التحرري العربي، وقدم خدمة

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (364) ، 356 .

2- حواتمه، نايف: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، شؤون فلسطينية ،ع30 ،1974 ، ص7 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (424) ، 397 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (13) ، 26 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (454) ، 431 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، وثيقة رقم (424) ، 397 .

مجانيـــة للإمبرياليـــة الأمريكيـــة، التي أبقت على دعمها للمخطط الصـــهيوني[1].

بالنسبة لاتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية الإسرائيلية، فقد رفضتها الجبهـــة علـــى اعتبار أنها تعني الانفراد بالجبهات العربية واحدة تلو الأخرى، ضمن حلول جزئية تؤدي إلى إخراج مصر عملياً ونظرياً من ميدان القتال، والانفراد بسوريا، ومحاولة جر مصر إلـــى تـــسويات ثنائيـــة ضمن الحل الأمريكي الصهيوني، وإبقاء الجولان معلقة، وهذا يفتح الباب على مصراعيه أمام الملـــك حسين لعقد صفقة مع الصهيونية، تتيح له العودة إلى الأراضي الفلسطينية[2]، كما اعتبرت أن الفـــصل من شأنه أن يحمي إسرائيل من كل الجهات، بحزام أمني عريض عازل بين القوات العربية والعـــدو، ويصبح مفتاح الحل بيد الإمبريالية الأمريكية التي تفرض واقع اللاسلم واللاحرب وبعدها يبدأ مسلسل التنازلات والاتفاقيات[3]، المؤدية إلى تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في مصر، ويحجم دور الاتحاد السوفييتي في مساندة الدول العربية، ضد المشروع الأمريكي الـــصهيوني[4]، وامتـــدحت الجبهة سوريا التي ربطت موافقتها على القرار 338 بالانسحاب التـــام مـــن الأراضـــي المحتلـــة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[5].

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة في الجزائر: شارك حواتمه في وفد منظمة التحرير، موضحاً أن الوفد خاض صراعاً مريراً من أجل قطع الطريق على الملك حسين، والرجعيـــة الفلـــسطينية، حتـــى تمكن من انتزاع اعتراف المؤتمر بأن منظمة التحرير هـــي الممثـــل الـــشرعي والوحيـــد للـــشعب الفلسطيني، وانتقدت الجبهة وفدي السعودية والمغرب؛ لوقوفهما إلى جانب الأردن، وأشادت بموقـــف كل من الجزائر، وسوريا في خدمة القضية الفلسطينية داخل المؤتمر والعـــراق خـــارج المـــؤتمر[6]،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (87) ، 92 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (13) ، 25 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 14 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (13) ، 25 .

5- حواتمه، نايف: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، شؤون فلسطينية،ع30 ، 1974 ،ص8 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973***، وثيقة رقم (510) ، 506 .

وحول موقفها من مؤتمر جنيف: أوضحت الجبهة أن المؤتمر لن ينجح في تحقيق سلام عـــادل، وأن أقصى ما يستطيع الوصول إليه هو هدنة مؤقتة، حيث أفرغ من محتواه، وتحول إلى هيكل عظمـــي؛ لأن معظم الخطوات تتم خارج إطار المؤتمر، بين واشنطن والعواصم العربية؛ بهدف إبعاد الاتحـــاد السوفييتي عن مساندة القوى العربية، الذي حاول إعادة الحياة إلى المؤتمر لإيجـــاد تـــوازن لـــصالح العرب. واعتبرت الجبهة أن الموقف النهائي من مؤتمر جنيف، يتقرر على ضوء ما ستؤول إليه نتائج المؤتمر[1]، حيث إن المؤتمر يمثل ميداناً للصراع وليس جوهرا له[2].

سبق للجبهة قبل انعقاد مؤتمر جنيف، أن دعت لإحباط أية تسوية على حساب حقوق الـــشعب الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بالمعارضة السلبية؛ لأنها تريح النظام الأردني والأمريكـــي والـــصهيوني؛ لهذا دعت الجبهة إلى اتخاذ مواقع المعارضة الثورية، من أجل انتـــزاع الوجـــود المـــستقل للـــشعب الفلسطيني، على أي أرض يتم الانسحاب منها، وإقامة سلطة وطنية مستقلة عليها؛ لكي لا يتم إلحاقها بإسرائيل أو بنظام الملك حسين[3]، وأكد نايف حواتمه على هذا الموقف عشية انعقاد مـــؤتمر جنيـــف حينما قال:" نناضل في هذه المرحلة على ضوء موازين الصراع المحلية والعربية والصديقة من أجل دحر الاحتلال، وتمكين شعبنا من تقرير مصيره بنفسه، وإقامة سلطة وطنية على جميـــع الأراضـــي التي يتم دحر الاحتلال عنها، دون تنازلات لصالح العدو[4]، ولكي تكون هذه الـــسلطة تحـــت قيـــادة منظمة التحرير الفلسطينية[5]، ولم يعترض حواتمه على قيام دولة مستقلة ديمقراطية بحقوق وواجبات للعرب واليهود"[6]. من الواضح أن الجبهة أسقطت من أدبياتها دعواتها السابقة الرافضة لإقامة سلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها؛ لتنفرد برؤية جديدة عن بقية التنظيمات الماركسية الفلسطينية في

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (117) ، 129 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 16 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973***، وثيقة رقم (510) ، 507.

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974 ، 15 ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973***، وثيقة رقم (510) ، 507 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (113) ، 123 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (98) ، 101 .

طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعلنت عن موافقتها بشكل رسمي على إقامة سلطة وطنية مستقلة على أية أرض يتم تحريرها .

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

أثنت الجبهة على قرار إعلان الحرب على إسرائيل، وبعد صدور قرار مجلس الأمن 338 في 22 تشرين الأول 1973، اعتبرت الجبهة أن القرار هو تنفيذ لمخطط إمبريالي صهيوني ورجعي عربي، ليس لتغيير الخريطة الجغرافية فحسب، وإنما تغيير كامل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف تصفية المقاومة، وخلق تيار برجوازي تصفوي، وافتعال مجازر دموية ضد التقدميين واليساريين، واعتبرت الجبهة أن مشاريع التسوية المطروحة ستؤدي إلى الاعتراف بدولة إسرائيل مع إعطاء الفلسطينيين دولة مسخاً[1] .

وحول اتفاقية فصل القوات: اعتبرت الجبهة أن الحل الذي أقدمت عليه مصر هو حل أمريكي صرف، وأن السوفيات استبعدوا منه؛ بهدف عزل المنطقة عن المعسكر الاشتراكي، وعزل مصر عن المعركة القومية، معتبرة أن الموقف المصري قد أحرج وضع سوريا على الجبهة[2]، وطالبت بمواصلة القتال حتى النصر وتحرير الأراضي العربية التي احتلت منذ عام 1948، وحتى عام 1967 [3] .

وبخصوص الدعوة لعقد مؤتمر جنيف أعلنت الجبهة رفضها المطلق للمؤتمر لأنه سيعقد على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242، كما أن الحلول مع الإسرائيليين ستكون من موقع ضعف وليس قوة. واعترفت الجبهة بأن القوى الرافضة للمشاريع السياسية غير قادرة على إفشال المؤتمر في مراحله الأولى على الأقل، بسبب الموقف المصري وأن القدرة على إفشاله مرهون بتكتل الجماهير، لأن خطورة المؤتمر لا تكمن بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وإنما بالطرف

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973*** ، وثيقة رقم (444) ، 422 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974*** ، وثيقة رقم (15) ، 27-28 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 18 .

الفلسطيني الذي سيذهب إذا دعي للمؤتمر، فإذا انتهى الصراع العربي الإسرائيلي باتفاقية، فستكون كارثة حقيقية[1]، ونبهت الجبهة إلى أن الأطراف المشاركة في المؤتمر تدرك تمام الإدراك، أن أي تسوية للقضية لن تتم دون مشاركة فلسطينية، من هنا كانت دعوتها لعدم حضور المؤتمر لتفويت الفرصة على تلك الإطراف[2].

وهاجمت الجبهة دعاة المرحلية والواقعية، ورفضت مشروع السلطة الوطنية على اعتبار أن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمح بإقامة سلطة وطنية مقاتلة ومستقلة في الضفة الغربية، كما رفضت الحكومة المؤقتة، وهددت بالانسحاب من اللجنة التنفيذية إن أقدمت على مثل هذه الخطوة[3].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

في بيانها حول حرب تشرين أول 1973، أعلنت الجبهة أنه أصبح بمقدور القوات العربية تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وامتدحت الجماهير العربية التي وقفت في جبهة متماسكة واحدة، واضعةً كل إمكاناتها المادية والبشرية في سبيل تحرير الأراضي العربية، كما أشادت الجبهة بدور حركة المقاومة الفلسطينية سواء باشتراكها في حرب العدو في الأراضي المحتلة، أو فتح جبهة عبر الحدود اللبنانية، واتهمت الجبهة الأردن بإفشال مخطط المقاومة؛ بسبب عدم السماح لها بتوسيع خط المواجهة، واعتبرت أن وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه قد قطع الطريق على إمكانية الحرب طويلة الأمد؛ من أجل الدخول في مفاوضات وتحقيق تسويات سياسية[4] .

من الملاحظ أن اليسار الماركسي الفلسطيني انقسم هذه المرة إلى تيارين متعارضين: تمثل الأول بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والذين أبدوا معارضة واضحة لكل المشاريع السياسية المنطلقة من قرار مجلس الأمن

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، وثيقة رقم (19) ، 32-34 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 19.

3- ***نفسه***، 20-21 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973***، وثيقة رقم (455) ، 432 .

الدولي 242، وعارضوا فكرة السلطة الوطنية على أية أرض يتم تحريرها، كما عارضوا فكرة الحكومة الثورية المؤقتة، وظلوا على مواقفهم القديمة بالدعوة لمواصلة الكفاح وحرب التحرير الشعبية وسيلة رئيسة لتحرير الأراضي الفلسطينية، أما الاتجاه الثاني: فمثله من اليسار الماركسي الجبهة الشعبية الديمقراطية، وبدأت تطرح موضوع السلطة الوطنية على أية أرض يتم تحريرها دون تفريط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، معتمدة في موقفها هذا على أن حرب 1973، كانت بمثابة الورقة الأخيرة في رهان المقاومة الفلسطينية على الموقف العربي، فخرجت من الحرب بأسوأ من دخولها، فما فائدة الرفض والإصرار بعد سقوط الرهان على الحل العسكري العربي؟ فالمعارضة من أجل المعارضة ليس تكتيكا لتحقيق الهدف الاستراتيجي على الأقل في تلك المرحلة.

3.5 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة، والبرنامج السياسي المرحلي 1974

شهدت الفترة التي سبقت انعقاد دورة المجلس الوطني الثانية عشرة توتراً في العلاقات الداخلية بين فصائل المقاومة الفلسطينية. بسبب نتائج حرب تشرين أول 1973، وما يمكن أن تسفر عنه من تحركات فلسطينية وعربية ودولية حول مسألة التسوية السياسية، ومستقبل الأراضي الفلسطينية ومؤتمر جنيف والمشاركة الفلسطينية. من هنا فقد احتدم الصراع بين تيارين: الأول تيار الرفض الذي رأى أن نتائج حرب تشرين لم تحدث تغيرا على ميزان القوى في الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فإن الموقف السابق حول التحرر، وإقامة الدولة ما زال قائما، أما التيار الثاني: (دعاة الدولة الفلسطينية المستقلة) فيرى بأن موقع منظمة التحرير في تلك المرحلة، ولا سيما بعد وقوف الدول الاشتراكية إلى جانبها أصبح يؤهلها لتحقيق حلم الدولة المستقلة على الأراضي التي يتم تحريرها[1]. هكذا تهيأت الظروف للخروج ببرنامج سياسي مرحلي، لمواجهة تلك التطورات المتسارعة على مسار القضية، وتم تأجيل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي كان من

1- حوراني، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 201-202 .

المقرر أن تعقد بين كانون الثاني وشباط 1974، ثم أجلت مرة أخرى لشهر أيار لتقريب وجهات النظر بين فصائل المقاومة، للوصول إلى برنامج موحد، وقد أخفقت اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي في الوصول إلى ذلك البرنامج حتى شهر أيار1974، فعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا لها، وكلفت لجنة سباعية لصياغة برنامج مكون من عشر نقاط[1]، وتم عرضه على المجلس الوطني في حزيران 1974، في القاهرة على اعتبار أنه البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتضمن جدول الأعمال الاستماع إلى التقرير السياسي، والمالي، والإعلامي، وتشكلت لجان سياسية ومالية وعسكرية لصياغة التوصيات؛ لإقرارها في الجلسة العامة، وأقر المجلس الوطني البرنامج السياسي المرحلي برنامج النقاط العشر بموافقة جميع التنظيمات والشخصيات الوطنية الفلسطينية باستثناء شخصين صوتا ضده، وهما: الشاعر يوسف الخطيب، والكاتب الفلسطيني ناجي علوش، كما تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، مثلت فيها الجبهة الشعبية بالسيد أحمد اليماني، والجبهة الشعبية الديمقراطية بالسيد ياسر عبد ربه، والجبهة الشعبية "القيادة العامة" بالسيد طلال ناجي، ولم تمثل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في اللجنة[2].

وصدر البيان السياسي عن المجلس الذي أكد تصميم المنظمة على مواصلة النضال

1- برنامج النقاط العشر :

- رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242؛ لأنه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين .
- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة مستقلة.
- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني.
- إن أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية.
- النضال مع القوى الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني.
- تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوة حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.
- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية.
- تناضل السلطة الوطنية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني.
- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط المخططات الصهيونية الرجعية والامبريالية.
- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف .***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974*** ، وثيقة رقم (184)، 210-211 ؛ عبد الكريم، قيس وآخرون: ***البرنامج المرحلي 1973-1974*** ، 68-69 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 22- 26 .

والوقوف في وجه الاحتلال، ومشروع المملكة المتحدة، والتضامن مع الـدول الاشـتراكية وقـوى التحرر والتقدم في العالم؛ لكبح نشاطات الصهيونية في تهويد فلسطين[1].

كان برنامج النقاط العشر مجرد اتفاق مؤقت بين فصائل المقاومة، لا سيما أقطـاب التيـار الماركسي، فعادت الخلافات من جديد، وبرزت تيارات الرفض لهذا البرنامج في تموز1974، والتي قامت بعد زيارة وفدها للعراق في 10 تشرين اول1974، بتشكيل جبهة موحدة رافضة لكل مـشاريع التسوية المطروحة، تضم كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلـسطين "القيادة العامة"، انضمت إليهما جبهة النضال الشعبي فيما بعد[2]. من الجدير الإشارة إليه أنه في عـام 1974، عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط[3]، وشارك فيه وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وشـكل ذلك العام منعطفاً هاماً في تاريخ القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، حينما دعيت منظمة التحرير للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية[4] .

كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من الحوارات التي سبقت عقـد الـدورة الثانيـة عشرة، والمشاركة في الدورة الثانية عشرة، والمستجدات على الساحتين العربية والدولية في مناقـشة القضية الفلسطينية على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

شاركت الجبهة في مداولات اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي في شباط 1974، واعترضت على ورقة العمل المقدمة من حركة فتح، والجبهة الشعبية الديمقراطية، والصاعقة فأرجـأ المجلـس مناقشتها، وتقدمت الجبهة بورقة عمل إلى المجلس المركزي، أكدت فيها على الهـدف الاسـتراتيجي

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974*** ، وثيقة رقم (183) ، 211- 212 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، 27 .

3- وافق مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط بالإجماع - باستثناء الأردن الذي تحفظ- على توصيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحق إقامة سلطة وطنية مستقلة . خلف، صلاح: ***فلسطيني بلا هوية***، 230 .

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 29 .

للثورة الفلسطينية، وهو رفض القرار242، وحق الشعب في بناء كيانه المستقل على أية أرض- من خلال الكفاح المسلح- وإن أية سلطة تقوم وفق مشاريع التسوية، إنما هي سلطة رجعية[1]، تقدمت الجبهة بمذكرة إلى الدورة الثانية عشرة حول تفسيرها للنقاط العشر، أكدت فيها من جديد رفضها القاطع لقرار مجلس الأمن رقم 242، والمشاركة في مؤتمر جنيف، ورؤيتها من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن[2] .

بحلول تموز 1974، تبلور الرفض الفلسطيني، وشكلت الجبهة أحد روافده، معللة موافقتها على برنامج النقاط العشر على الرغم من عدم قناعتها به؛ وذلك لمنع أي تفجير في الساحة الفلسطينية، ومنع العدو من الاستفادة من أي انقسام يصيب الحركة الوطنية، لكن وبعد نية التوجه للمشاركة في مؤتمر جنيف، وقبول التنسيق مع النظام الأردني، شكلت تلك الأمور في مجملها خروجاً على النقطة الأولى في برنامج النقاط العشر؛ لذلك اتخذت الجبهة هذا الموقف الرافض[3] .

أوضح جورج حبش الخطوات العملية لجبهة الرفض التي تتمثل بالعمل على هيكلتها في جبهة واحدة، لها برامجها السياسية، وعلاقاتها التنظيمية، وبرامجها النضالية، ضمن منظمة التحرير الفلسطينية؛ لمقاومة مشاريع التسوية، وبيّن حبش أن هذه الجبهة هي الممثلة للثورة في حال ذهاب منظمة التحرير إلى مؤتمر جنيف[4]، واعتبر حبش أن هذه الجبهة في طور التأسيس والتكوين وأن أية أخطاء سترتكب سيتم معالجتها[5]. شاركت الجبهة منظمات الرفض في المذكرة التي بعثتها إلى اللجنة التنفيذية حول البيان المصري الأردني المشترك[6]، أوضحت فيها: أن اللجنة التنفيذية أصبحت

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 22 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974*** ، وثيقة رقم (168) ، 194-195 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم(230)، 248-249؛ ملوح،عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية***،2010/7/26،(مقابلة شخصية)

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (259) ، 282-283 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (263) ، 411 .

6- نص البيان الأردني المصري المشترك (بيان الإسكندرية) في 18 تموز 1974 ، عقب زيارة الملك حسين لمصر على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في الأردن الأمر الذي أغضب فصائل المقاومة على اعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 36 .

قاصرة عن اتخاذ أي موقف حاسم من النظامين المصري والأردني، معتبرة أن سير المنظمة في ركاب التسوية السياسية المستسلمة إنما يجهض الثورة، ويشكل خروجاً على الميثاق الوطني[1]، وعلى إثر ازدياد الخلاف مع اللجنة التنفيذية أعلنت الجبهة في1974/9/26، انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للأسباب السابقة، ولقيام المنظمة بإجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاهل مطالب جبهة الرفض، ورغم انسحابها من اللجنة التنفيذية فقد أبقت الجبهة على تمثيلها في المجلس الوطني، والاتحادات والتنظيمات الجماهيرية التابعة له[2] .

ناشد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الجبهة العدول عن موقفها بالانسحاب، معتبرا عدم صحة مبرراتها [3]، لكن الجبهة رفضت دعوة المجلس المركزي واعتبرت تلك المناشدة محاولة لتجنب معالجة القضايا السياسية المركزية، التي شكلت حيثيات قرار الانسحاب[4] .

كما طالبت الجبهة وفد منظمة التحرير – المشاركين في مؤتمر الرباط- أن يكون حضورهم مشرفا بطرح خط سياسي ثوري، للخروج من دوامة المناورات السياسية والنضال العسكري المتقطع في مقارعة الصهيونية في فلسطين[5]، كما رفضت مشاركة الوفد الفلسطيني في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرت أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستجدى على أعتاب جنيف ولا على منابر الأمم المتحدة[6].

ثانيا:الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين:

شاركت الجبهة كلاً من حركة فتح ومنظمة الصاعقة في صياغة ورقة عمل

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (250) ، 273-274 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***،وثيقة رقم(314)، 344-347؛ ملوح،عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية***،2010/7/26، (مقابلة شخصية)

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (322) ، 360 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (323) ، 361 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (363) ، 407 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (364) ، 413 .

مشتركة[1]، قدمت للمجلس المركزي في 16 شباط 1974، والتي أرجأ المجلس نقاشها بطلب من الجبهة الشعبية، ثم اجتمعت اللجنة التنفيذية، ووضعت البرنامج السياسي المكون من النقاط العشر، الذي تم عرضه على المجلس الوطني فيما بعد وتم إقراره[2] ، وأكدت الجبهة أن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية، هي التي أقرت الخطوط العامة لهذا البرنامج في دورتها الرابعة في آب1973، واعتبرت تلك الخطوط بمثابة تشخيص دقيق لواقع الشعب الفلسطيني، الذي أصبح يعيش في ظروف سياسية واقتصادية متباينة[3]، واعتبر حواتمه أن البرنامج المرحلي المقر من المجلس الوطني يمثل الحلقة الأساسية في استراتيجية الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية على مراحل الصراع، وأوضح بأن البرنامج المرحلي قد أخرج منظمة التحرير الفلسطينية من النطاق المحلي والإقليمي لتصبح قضية الشعب الفلسطيني قضية عالمية[4]، وشاركت الجبهة في وفد منظمة التحرير إلى مؤتمر الرباط، ودعت إلى صيانة قراراته والإعداد لقيام حكومة ثورية مؤقتة للحفاظ على هذه المقررات[5] .

ثالثا:الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة" :

شاركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة، واشتملت كلمة الجبهة أمام الدورة على تقييم لواقع العلاقات الفلسطينية، في فترة ما قبل عقد الدورة، حيث بينت أنه ونتيجة الحوارات تبلورت وجهتا نظر: الأولى تنادي بأن على المقاومة أن تكون ضمن التسوية السياسية؛ مما سيمكنها من إقامة السلطة الوطنية في الضفة والقطاع، والثانية ترى: ضرورة التمسك بالميثاق الوطني، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الذي يرفض أية تسوية

1- تضمنت ورقة العمل التي اشتركت الجبهة في صياغتها الهدف الاستراتيجي للثورة في بناء الدولة على كامل الأراضي الفلسطينية، وبناء السلطة الوطنية على تلك الأراضي، وقرار مجلس الأمن رقم 242 ، ورفض عودة أي سلطة غير السلطة الوطنية على أية أرض يزول الاحتلال عنها، هذه البنود التي تم إقرارها فيما بعد باسم برنامج النقاط العشر ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 22.

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 22-23 .

3- عبد الكريم، قيس وآخرون: ***البرنامج المرحلي 1973-1974***،13-14 ؛ ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1975***،وثيقة رقم (55)،57 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1975***، وثيقة رقم (58) ، 64 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1975***، وثيقة رقم (54) ، 57 .

عبر جنيف وقيام سلطة وطنية، ووصل الحوار إلى انقسام بين الصفوف كاد أن يصل إلى حد الاشتباك المسلح، وحرصا من الجبهة على الوحدة، وتفادياً لأي مواجهات، ساهمت الجبهة في اجتماعات اللجنة السباعية، فكان برنامج النقاط العشر، وبينت الجبهة أنه تم الاتفاق على عرض النقاط العشر على المجلس الوطني لإقرارها، على الرغم من الموافقة عليها من قبل المنظمات الفلسطينية[1] .

هكذا كشفت الجبهة عن سبب موافقتها على البرنامج المرحلي، لكن ورغم هذا الموقف للجبهة ومشاركتها في اللجنة التنفيذية الجديدة، إلا أن الجبهة بدأت تميل إلى تيار الرفض، ومع أن الجبهة الشعبية قد انسحبت من اللجنة التنفيذية، فقد آثرت "القيادة العامة" البقاء في اللجنة التنفيذية، على اعتبار أن لكل تنظيم الحق في اختيار أساليب معارضته[2]، وبعد تشكيل جبهة الرفض رسميا في تشرين أول 1974، وأصبحت الجبهة عضوا بارزا فيها فقد شاركت في رفض مقررات مؤتمر الرباط [3]، وأعلن ممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية طلال ناجي تحفظات الجبهة على وفد منظمة التحرير إلى المؤتمر؛ بسبب عدم تبني اللجنة التنفيذية موقفا حاسما من المؤتمر برفض أشكال التسوية التصفوية المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم اتخاذ موقف واضح من النظام الأردني[4] .

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، توجهت الجبهة بمذكرة إلى المجلس، أوضحت فيها رفضها لأية تسوية سياسية تجهض النضال الوطني، واعتبرت أن العمل المرحلي حق مشروع في النضال الثوري؛ لذلك أيدت الجبهة قيام سلطة وطنية مستقلة على كل جزء يتم تحريره

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (171) ، 197-198 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 29 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (364) ، 413 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (358) ، 403 .

بالكفاح والنضال وليس بالحل السياسي[1]، ورغم أن الجبهة قد وافقت على البرنامج المرحلي الذي أقر من المجلس الوطني، إلا أنها التحقت بتيار الرفض رسميا في تشرين الأول 1974، وشاركت منظمات الرفض الأخرى رفضها مؤتمر الرباط ومداولات الجمعية العامة للقضية الفلسطينية[2]، دون أن تعطي مبرراً لذلك .

3.6 الحرب الأهلية في لبنان 1975 – 1976

شكلت الساحة اللبنانية ملجأ آمناً – للفلسطينيين – بعد خروج المقاومة من الأردن على المستويين السياسي والعسكري، رغم الأزمات المتعددة بين الطرفين [3]، التي تجددت عام 1975 واستمرت حتى عام 1976، وقد حاولت حركة المقاومة -بقدر الإمكان- تجنب هذه الأزمات والمصادمات؛ لتفويت الفرصة على المخططات التي تهدف إلى استنزافها وتصفيتها، وعدم تكرار ما حدث في الأردن، وقد تميز عام 1975 بالتوتر الشديد على الساحة اللبنانية، بين فصائل المقاومة والزعماء اللبنانيين، الذين انقسموا إلى قسمين: بين مطالب بمساعدة المقاومة، وتسليح الجنوب، مثل أحزاب المعارضة، والحركة الوطنية اللبنانية، وتيار آخر يدعو إلى وقف العمل الفدائي في الجنوب،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974***، وثيقة رقم (364)، 413 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 29 .

3- الأزمات الفلسطينية اللبنانية: شهدت العلاقات الفلسطينية اللبنانية منذ عام 1969 وحتى نهاية عام 1973 ثلاث أزمات:

الأولى: في نيسان 1969 بسبب التوتر بين الفدائيين ووحدات الجيش اللبناني في الجنوب، رداً على المظاهرة المؤيدة للعمل الفدائي في نيسان تحولت إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين.

الثانية: في تشرين أول 1969 بسبب عدم توصل الطرفين إلى اتفاق نتيجة صدامات نيسان وإبقاء الأمر معلقاً بينهما وكان أشد هذه المواجهات في مخيم نهر البارد ومجدل سليم، انتهت هذه الأحداث بتوقيع اتفاق القاهرة، الذي نص على حق الفلسطينيين في العمل والإقامة والتنقل، والسماح بالوجود الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، وتسهيل عبور الفدائيين عبر نقاط متفق عليها، وعدم تدخل الفدائيين في شؤون لبنان.

الثالثة: عام 1973 نتيجة تصاعد الخلاف بين منظمة التحرير والسلطات اللبنانية تحولت إلى اشتباكات مسلحة على إثر عملية إسرائيلية في عام 1973 ذهب ضحيتها محمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وكمال ناصر، فعم الاستياء ضد السلطات اللبنانية التي اتهمت بالتقصير، وأمكن احتواء المشكلة بواسطات كل من سوريا والعراق والكويت وتونس والجزائر. لمزيد من التفاصيل حول الأزمات الفلسطينية اللبنانية واتفاق القاهرة انظر، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1969***، وثيقة رقم (485) ، 456-457 ؛ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969***، 89-91 ؛ عبد الرحمن، اسعد : ***تطورات وتفاعلات مع البيئة الرسمية العربية***، شؤون فلسطينية، ع136- 137 ،1983 ،ص78 ؛ ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم الخاص، مج5/210-211 .

تزعمه بيار الجميل[1] . شكلت حادثة عين الرمانة في 13 نيسان 1975، التي ذهب ضحيتها 26 فلسطينياً وأصيب 29 آخرين على يد حزب الكتائب البداية الفعلية للحرب الأهلية في لبنان، حيث استمرت الاشتباكات المسلحة التي كان أعنفها في عام 1975، بين الدكوانة ومخيم تل الزعتر[2]. عقدت عدة اتفاقيات بين الطرفين؛ لوضع حد للاشتباكات بين الطرفين، لا سيما اتفاق 24 أيلول 1975 برعاية سوريا، لكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل؛ مما استدعى وساطة بابوية، وأخرى فرنسية وكذلك تدخل الأمين العام للأمم المتحدة فالدهايم في تشرين الثاني 1975، تبعها في كانون الأول 1975 تدخل الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض، ولكن دون جدوى[3].

إن الواقع الحقيقي لتلك الأزمات مرده إلى عاملين اثنين:

العامل الأول: محاولة منظمة التحرير الفلسطينية المحافظة على الامتيازات السياسية والأمنية التي تمتعت بها، بفضل الاتفاقات الرسمية مع السلطات اللبنانية؛ لذلك سعت لفرض سياسة الأمر الواقع في مختلف المجالات منذ عام 1969 لحماية نفسها [4].

العامل الثاني: الهجمات المتكررة من السلطات الإسرائيلية على جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية، حيث وصلت عام 1974، إلى أكثر من 1437 هجوماً، و55 غارة جوية، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 167 وجرح أكثر من 402 شخصاً، وقد تزايدت هذه الهجمات بوتيرة عالية ونوعية في عام 1975؛ بهدف إبقاء حالة التوتر بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، ونجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها[5]. تميز العام 1976 باستمرار القتال بين فصائل المقاومة والمعسكر الماروني[6]، وتدهورت الأوضاع بدرجة خطيرة، وسقط مخيم ضبية في كانون الثاني، ومخيم تل الزعتر في آب

1- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 535 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975***، 33-35 ؛ خلف، صلاح: ***فلسطيني بلا هوية***، 249- 250 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975***، 39-41 .

4- خلف، صلاح: ***فلسطيني بلا هوية***، 269 – 270 .

5- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 515-520 .

6- المعسكر الماروني: كان يضم خمس ميليشيات هي ميليشيا الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب حراس الأرز، ولواء المردة (المرتبط بفرنجية)، والتنظيم المرتبط بالرهبانية المارونية. صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 526 .

1976، وتدخل الجيش اللبناني في الصراع، وتميزت الفترة الممتدة من آذار وحتى أيار بالهدوء النسبي بسبب محاولة سوريا احتواء حركة المقاومة؛ مما أسفر عنها دخول القوات السورية إلى لبنان في نيسان 1976[1]، مع معارضة شديدة لقادة الثورة باستثناء العاصفة، أدت إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين، حيث تحول الموقف السوري من الموقف الداعم لقوات الثورة إلى التدخل المباشر في لبنان، بسبب التخوف السوري من اقتراح السادات على جامعة الدول العربية إدخال قوات عربية رمزية لحفظ السلام، كذلك محاولات حزب الكتائب إقامة علاقات مع إسرائيل؛ مما أقلق سوريا من تدخل إسرائيلي في الجنوب اللبناني[2].

أمام هذا الوضع الخطير عقدت قمة سداسية في الرياض في تشرين أول 1976، ضمت كلاً من سوريا، ومصر، ولبنان، ومنظمة التحرير، والكويت، والسعودية، دعت إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الاقتتال، وتشكلت لجنة سورية مصرية سعودية كويتية لتنفيذ وقف إطلاق النار، وعقد في نفس الشهر مؤتمر القمة العربي في القاهرة، الذي أكد على قرارات مؤتمر الرياض، وعلى إدخال قوات الردع العربية إلى لبنان، وقد تمكنت هذه القمم من وضع حد للحرب الأهلية التي استمرت 18 شهراً باستثناء الجنوب؛ لعدم سماح إسرائيل لقوات الردع العربية بالدخول إليه[3].

كانت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من أحداث لبنان عامي 1975-1976 على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

اعتبر جورج حبش أن أسباب الأزمة في لبنان مردها إلى التناقضات البنيوية الناجمة عن التراكم التاريخي لمكونات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وجدت فيها العناصر الخارجية تربة ملائمة للعمل[4]، فعقب دخول المقاومة، ونمو ظاهرة الثورة الفلسطينية، أدركت كل

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976***، 3-13 .

2- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 549- 552 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976***، 24-25 .

4- سويد، محمود: (***حوار مع جورج حبش***)، 51 .

من إسرائيل والولايات المتحدة ذلك الخطر الذي لا بد من سحقه؛ لهذا حدثت تناقضات واضحة بين الحركة الوطنية اللبنانية والسلطات اللبنانية المؤيدة لسياسة الموارنة المسؤولة عن تلك الأحداث[1]، التي حاولت تحويل المعركة إلى معركة طائفية، ومن هنا فإن الجبهة الشعبية وبمعاونة الحركة الوطنية عملت على إبقاء طابع المعركة كمعركة وطنية طبقية تقدمية[2].

لكن ورغم امتداح الجبهة لموقف الحركة الوطنية اللبنانية، ذهبت الجبهة إلى أنه لم يكن لها برامج ورؤية تستطيع أن تتخطى بها الواقع المأزوم، فكانت اندفاعاتها أقرب إلى ردة الفعل؛ لهذا بقيت خاضعة في ممارساتها السياسية والاجتماعية والتنظيمية للثقافة المهيمنة؛ لأن الفكر والثقافة الطائفية في لبنان لم يكونا مقصورين على القوى السياسية والنخب، بل إنها فكر وثقافة توزعت على قطاعات مختلفة بحكم التركيبة الطبقية، فجعلت عملية التحول التقدمي عملية معقدة تحكم بطوابع وشروط تاريخية[3]، لهذا اعتبر حبش أن الحرب الأهلية لم يكن بالإمكان تفاديها؛ بسبب المخطط المرسوم لها سلفاً لضرب حركة المقاومة[4]، وأكد أن قوات الثورة قد التزمت موقع الدفاع من أحداث 13 نيسان وحتى شهر أيلول 1975، مؤكداً أن قوات الثورة كانت تتجنب أي معارك فرعية لاحتواء الأزمة[5].

أكدت الجبهة أنه ورغم انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إلا أنها وقفت إلى جانب التنظيمات الفلسطينية الأخرى سواء في جبهة الرفض، أم باقي فصائل المقاومة، لا سيما فتح التي امتدحت الجبهة دورها في أحداث لبنان، وأن المعركة أوجبت إعادة النظر في إقامة التحالفات مع كل التنظيمات، وعقب المحاولات العربية لاحتواء الأزمة أكدت الجبهة أن الثورة الفلسطينية في لبنان لن تخضع لأي هيمنة عربية مهما كانت، سواء من النظام الأردني أم النظام المصري أم أي

1- شربل، غسان:(**حوار مع جورج حبش**)، 387 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (333) ، 408 .

3- سويد، محمود: (**حوار مع جورج حبش**) ، 53 .

4- شربل، غسان:(**حوار مع جورج حبش**)، 387 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (333) ، 407 .

نظام عربي آخر في معركتها ضد القوى الانعزالية في لبنان[1]، وانتقد جورج حبش دخول القوات السورية إلى لبنان، واعتبر أن مخيم تل الزعتر قد تم ضربه بسب انشغال قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بمشكلة العلاقات مع سوريا[2].

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة أن أحداث لبنان ابتدأت من حادثة عين الرمانة في 13 نيسان والتي هي مخطط أمريكي إسرائيلي بأدوات محلية يمينية رجعية يحاول شق طريقه عبر ثلاثة محاور:

المحور الأول: إفساح المجال لعقد اتفاقيات على جبهة سيناء بين مصر وإسرائيل.

المحور الثاني: فتح ملف دموي في لبنان لتعريض الثورة لنزيف دائم ويومي؛ ليكون جل اهتمام الثورة معركتها الداخلية وصرف الأنظار عن المحاور الأخرى.

المحور الثالث: محاولة النظام الأردني تصفية جديدة للثورة الفلسطينية، ولكن بثوب جديد من الرجعية العربية[3].

اعتبرت الجبهة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خططت لأهدافها السابقة عن طريق تعريب الحرب، وهو نفس الأسلوب الذي استخدمته في فيتنام، حينما حاولت فتنمة الحرب؛ لذلك تحاول استخدام نفس الأسلوب في لبنان لضرب الثورة والقوى الوطنية والتقدمية، وامتدحت الجبهة القوى الوطنية والتقدمية في لبنان التي تحالفت مع قوى الثورة لإفشال هذا المخطط[4]، حينما احتضنت المقاومة الفلسطينية والمخيمات، ودافعت عن حق المقاومة المشتركة اللبنانية الفلسطينية ضد الاحتلال والغزوات العدائية الإسرائيلية بخلاف حزب الكتائب والقوات اللبنانية (الجبهة المارونية) التي كانت

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976***، وثيقة رقم (43) ، 70 .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976*** ، 16.

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (243) ، 268-269 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (417) ، 546 .

مختلة اختلالاً واســعاً لصالح الاتجاه الانعزالي والعدواني ضد الفلســطينيين[1].

وعن طبيعة العلاقات الفلسطينية الفلسطينية أثناء الحرب اتهم حواتمه حركة فتح صراحة بقــصر النظر في مواجهة الأحداث في بدايتها، بحيث دفعت باتجاه تصعيد الموقف بعد حادثة عين الرمانة؛ ممــا أدى إلى دفع الأمور إلى حرب مفتوحة على كل القوى، ومع هذا الاتهام لم ينكر حواتمه دور فتح الفاعل في مواجهة الجبهة المارونية. وعلى صعيد تدخل القوات السورية في لبنان لم ينتقــد حواتمــه التــدخل السوري في لبنان، وذهب إلى أن اشتباك قوات الجبهة مع القوات السورية كان يأخذ طابع الصدام العام مع قوات الثورة[2]، علماً أن ياسر عبد ربه نائب الأمين العام للجبهة كان قد أرجــع فــشل مــساعي الحــل السياسي، وزيادة تعقيد الأمور إلى تدخل القوات السورية في لبنان [3] .

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

بينت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" أن حقيقة الصراع في لبنان (الحرب الأهلية) لم تكن حربــاً طبيعية بين فقراء وأغنياء لبنان، وإنما بين القوى الثورية والوطنية مع دعاة الانعزالية وأصحاب النعرات الطائفية الذين يسعون للحفاظ على مكاسبهم، مثل: حزب الكتائب[4]، المسؤول عن تفجير الصراع الدامي في 13 نيسان في حادث عين الرمانة، ولم يكتف حزب الكتائب بذلك الحادث بــل اســتمر فــي افتعــال الصدامات لإعطاء الصراع صبغة طائفية[5]، كما أكدت الجبهة أن أسباب الحــرب مرتبطــة بالتــسوية السياسية، وما تقتضيه من ترتيب أوضاع المنطقة العربية؛ لتأمين مصالح الإمبريالية والصهيونيــة مــن قبل الرجعية المحلية[6]، واعتبرت أن لبنان كان أرضاً خصبة لاختيار لعبــة التسوية؛ لذلك كان الهــدف إخضاع الموقف الفلسطيني الرافض للتسويات[7] .

1- نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، 114 .

2- ***نفسه***، 117-120 .

3- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976***، 23 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (383) ، 499 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (458) ، 588- 589 .

6- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (383) ، 499 .

7- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1977***، وثيقة رقم (276) ، 326 .

اعترفت الجبهة أن الميلشيات المارونية قد حققت نجاحاً في مخططاتها؛ لأنها لم تتلق ضربة رادعة من التنظيمات الفلسطينية، وبعد أن دخلت قضية الحرب الأهلية مرحلة حرجة، رفضت الجبهة تدويل القضية، على اعتبار أنها قضية داخلية، واعتبرت أن تدويلها يؤثر سلباً على القضية الفلسطينية، كما رفضت تعريب القضية، على اعتبار أن وراء قضية التعريب نظام السادات[1]، وكان موقف الجبهة من التدخل السوري متباينا، ففي حين أيدت الجبهة مساعي سوريا لحل الأزمة[2]، أعلنت في 2 حزيران رفضها التدخل العسكري السوري في لبنان[3]، ورغم هذا الرفض من الجبهة إلا أن أحمد جبريل قد بين أنه لو دخلت القوات السورية في الشهر الثالث للأحداث لما سقط مخيم ضبية وتل الزعتر، ولكانت الاتفاقيات في ظل القوات السورية أفضل من الاتفاقيات التي أنهت الحرب [4].هذه المواقف المتباينة من سوريا، أدت إلى انشقاق مجموعة من كوادرها بزعامة محمد عباس زيدان (أبو العباس) الذي شكل مع مجموعته (جبهة التحرير الفلسطينية) [5] .

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

أشار يزيد صايغ أن الجبهة قامت باختطاف ضابط أمريكي يدعى (إرنست ومرغان) كان في زيارة لبيروت، وقد أحرج هذا العمل المنظمة، خصوصا أن الخاطفين قد عرّفوا أنفسهم بـ : - منظمة العمل الاشتراكي الثوري – لكن سرعان ما تبين أن جبهة النضال الشعبي هي المسؤولة عن عملية الاختطاف، وقامت الجبهة بتسليم الضابط الأمريكي إلى الجبهة الشعبية "القيادة العامة" التي قامت بدورها بإعادته، نظير كمية من الطعام والمال للمخيمات[6]، غير أن الجبهة قد نفت قيامها بمثل هذا العمل، معللة أن علاقتها الجيدة مع -منظمة العمل الاشتراكي - في تلك الفترة، ما دفع البعض لنسب

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (458)، 589 .
2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976***، 6 .
3- ***نفسه***، 13 .
4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (276)، 328 .
5- ***موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية***، 182 .
6- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية*** ، **225** .

عملية الاختطاف إلى الجبهة، خصوصاً أن الجبهة كانت تدعم تلك المنظمة بالمال والعتاد، وعن موقف الجبهة من تدخل القوات السورية، بينت الجبهة بأنها قاومتها بشدة [1].

3.7 الانتخابات البلدية في الضفة الغربية 1976

في إطار المشاريع الرامية لتسوية القضية الفلسطينية سياسيا سعت إسرائيل لمنح سكان المناطق المحتلة إدارة محلية، وحاولت إقناعهم بأن ذلك يهدف إلى تقليص تدخل الحكم العسكري الإسرائيلي في حياة المواطنين؛ لذلك قررت إسرائيل إجراء انتخابات للمجالس القروية والبلدية على ثلاث مراحل: الأولى في تشرين أول، والثانية في تشرين الثاني عام 1975، أما الثالثة في ربيع عام 1976 للمجالس البلدية[2]. وبعد أن نفذت المرحلة الأولى والثانية، استكمالاً للمخطط الإسرائيلي أعلنت إسرائيل أن الانتخابات البلدية في الضفة ستجري في 12 نيسان 1976[3]، وبدأ شمعون بيريس وزير الدفاع جولة في الضفة الغربية للترويج للمشروع الإسرائيلي[4]. في خضم الصراع حول هدف إسرائيل من إجراء الانتخابات، انقسمت قيادة الثورة بين مؤيد ومعارض لها، وسعى المؤيدون للانتخابات لدفع شخصيات وطنية لترشيح أنفسهم، ودعت المواطنين للمشاركة الفاعلة لإنجاح الانتخابات؛ لقطع الطريق على مشروع الإدارة المدنية، وحققوا نجاحاً في هذا المجال، حيث تبين أن معظم الفائزين في تلك الانتخابات وجوه وطنية قريبة من منظمة التحرير الفلسطينية، مثل فهد القواسمي في الخليل وبسام الشكعه في نابلس، ولم ينجح من الوجوه القديمة إلا الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم وأحمد كمال السعدي رئيس بلدية جنين[5]، وقد أقلقت هذه النتائج السلطات الإسرائيلية، واعتبر بيريس أن نتائج الانتخابات شكلت تحدياً وطنيا، بسبب الفشل في خلق قوة سياسية تقف في وجه المنظمة[6]، فعمدت

1- مجدلاني، أحمد: ***جبهة النضال الشعبي***، 2010/7/27، (مقابلة شخصية) .

2- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975***، 113- 115 .

3- صالح، عبد الجواد: ***الأوامر العسكرية الإسرائيلية*** ، 334/1 .

4- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1976***، 75 .

5- ***انتصار باهر حققه المرشحون الوطنيون***، جريدة الفجر، ع 694 ، 4/13/ 1976 ، ص1 .

6- ***النتائج النهائية للانتخابات***، جريدة القدس، ع 2364 ، 4/14/ 1976 ، ص1 .

لتعيين شخصيات موالية لها في مراكز حساسة لإفشال عمل البلديات المنتخبة[1] .

تراوحت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من تلك الانتخابات بين: مؤيد تمثل بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومعارض تمثل بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، على النحو الآتي:

أولا : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

اعتبرت الجبهة الشعبية أن إسرائيل تحاول من تلك الانتخابات إيجاد قيادات موالية لها في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تجميع المجالس البلدية في مجلس مشترك، ليمثل الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وبهذا تكون إسرائيل قد هيأت الجو لهذه القيادات، مع قيادات يمينية في منظمة التحرير وفي الأردن، وتقديمهم على أنهم ممثلو الشعب[2]. واعتبرت الجبهة أن مخطط الإدارة المدنية الذاتية لم يكن وليد الصدفة، بل استمرار لمشروع آلون وشمعون بيريس؛ لتقسيم الضفة إلى كانتونات، يقوم كل كانتون بإدارة شؤون حياته بصورة مستقلة، بينما تكون المسؤوليات الخارجية والدفاع بيد إسرائيل؛ تحقيقاً للإستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى خلق سلطة مسلوبة الإرادة ، كما اعتبرت أن المشروع يمهد لقيام اتحاد فدرالي مع إسرائيل، يحقق لإسرائيل استقرارها وتمددها الجغرافي[3]، وبينت الجبهة بأن إسرائيل قد مهدت لهذه الانتخابات بشكل جيد، عن طريق الضغط الاقتصادي على سكان الأرض المحتلة، وزادت من الاعتمادات المالية والرشاوى للمخاتير لا سيما في قطاع غزة، وقام بيريس بعقد عدة لقاءات في الضفة الغربية لهذا الغرض، كما استطاعت إسرائيل أن تصل للإعلام الفلسطيني في هذا المجال، لا سيما جريدة القدس، لهذا أبدت الجبهة معارضة لهذه الانتخابات على اعتبار أنها ليست انتخابات تقليدية ضمن الصيغة الليبرالية، وإنما انتخابات سياسية، تحمل طابعاً يشكل خطراً على مستقبل القضية، وطرحت الجبهة رؤيتها لمقاومة تلك الانتخابات، عن

1- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976***، 76 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (333) ، 409 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (393) ، 512 .

طريق فضح وتعرية كل من يتعاون مع سلطات الاحتلال في هذا المجال، واعتبرت أن تجربتها السابقة عام 1972، بإعدام ديب الهربيطي وحنا النمري، قد حققت نجاحاً في إفشال انتخابات عام 1972، كما انتقدت الجبهة بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في إشارة واضحة لدعاة البرنامج المرحلي؛ بسبب أسلوبهم المائع في الاتصال برموز وشخصيات فلسطينية؛ لتحفيزهم للدخول في تلك الانتخابات[1] .

وعشية إجراء الانتخابات في شهر نيسان، توجهت الجبهة بنداء إلى سكان الأرض المحتلة، أثنت فيه على المظاهرات التي قامت، ونددت بالواقفين موقف المتفرج من هذه المؤامرة، كما حذرت في ندائها القوى المشاركة في الانتخابات[2]، وتوجهت بنداء آخر إلى قيادات منظمة التحرير المؤيدين للمشروع، بينت فيه أن الفرصة ما زالت أمامهم لتلافي هذا الخطر التاريخي؛ ليكون موقفها منسجماً مع مشاعر الفقراء ومصالحهم، وليس مع اجتهادات البرجوازيين على طراز الجعبري والشوا، ودعت القيادة إلى وضع مخطط تنظيمي جبهوي سياسي جماهيري للوقوف في وجه المشروع [3] .

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

شاطرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أنصار البرنامج المرحلي تأييدها لتلك الانتخابات، وقرروا تشجيع ودعم عناصر وطنية للمشاركة فيها، واعتبرت تأييدها لهذه الانتخابات لا يشكل تناقضاً مع رفضها لانتخابات عام 1972، معللة رفضها السابق، وموافقتها الحالية انسجاماً مع توجهات منظمة التحرير[4]، هكذا أظهرت الجبهة مرة أخرى تبايناً واضحاً في مواقفها، فالجبهة عملياً عارضت انتخابات عام 1972، واعتبرت المشاركين فيها عملاء وخونة ودعمت هذه المرة تلك الانتخابات، وأصبحت المشاركة فيها ضرورة وطنية برأي الجبهة، مع العلم أن الاحتلال عام 1972 هو نفس

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (393) ، 513-514 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976***، وثيقة رقم (27) ، 41 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976***، وثيقة رقم (43)، 69 .

4- أبو ليلى، قيس: ***الجبهة الديمقراطية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية) .

الاحتلال عام 1976، والمشاركين في تلك الانتخابات في الفترتين هم فلسطينيون بغض النظر عن تسميات الجبهة لهم، وبهذا يتضح التباين والتناقض في مواقف الجبهة، وأعتقد أن الذي أنقذ الجبهة من الإحراجات في مواقفها المتباينة فوز عناصر وطنية محسوبة على منظمة التحرير في تلك الانتخابات؛ لتبرهن الجبهة على صحة موقفها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه مرة أخرى: ماذا لو تعثرت تلك العناصر في هذه الانتخابات، فما هو موقف الجبهة؟

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

اعتبرت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" أن الانتخابات البلدية عام 1976، استمرار للمؤامرة الأولى في انتخابات عام 1972، من أجل إيجاد مؤسسات وقيادات محلية ذات صبغة شرعية منتخبة من الجماهير؛ لتقوم بالتغطية على واقع الاحتلال، وممارساته اللاإنسانية، ولتمكين إسرائيل من إبراز هوية الديمقراطية المزيفة، أمام الرأي العام العالمي، واعتبرت هذه الانتخابات، والتعاون معها خروجاً على الموقف الوطني والثوري، واصطفافاً مع العدو، وطالبت الجبهة بمواصلة النضال ضد الرموز الرجعية المتعاونة لإسقاط المشروع[1] .

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

رفضت الجبهة تلك الانتخابات ، ودعت إلى فضحها، وتعريتها، وعدم الترويج لها، من منطلق أن تلك الانتخابات تمس حقوق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني، الذي يهدف من تلك الانتخابات إلى إنشاء إدارة محلية في الضفة الغربية، تشكل نواة لإقامة "حكم ذاتي" كأحد الخيارات التي يضعها العدو في تصوره لمستقبل الضفة الغربية، وانتقدت قيادة المنظمة موقفتها على تلك الانتخابات من خلال ترشيح عناصر محسوبة عليها[2].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، وثيقة رقم (458) ، 589 .

2- ***انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية***، نضال الشعب، ع 65 ، 1976 ، ص 18 .

وبعد ظهور نتائج الانتخابات، بينت الجبهة أنه ورغم التغيير الايجابي الذي حدث على تركيبة المجالس البلدية الجديدة، إلا أن تلك النتائج يجب أن لا تغيب المحاذير الأساسية التي رافقت تلك الانتخابات، والتي ما زالت قائمة على الرغم من تلك النتائج المعلنة[1].

[1] - ***انتخابات المجالس البلدية ، نضال الشعب*** ،ع69 ،1976 ، ص9 .

الفصل الرابع: اليسار الماركسي الفلسطيني (1977-1982) ومواقفه من القضايا الآتية:

4.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة 1977.

4.2 زيارة السادات للقدس 1977، واتفاقية كامب ديفيد 1979.

4.3 محاولات إعادة فتح الحوار مع الأردن 1978.

4.4 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة عشرة، ومشروع الوحدة الوطنية 1979.

4.5 المبادرة الأوروبية لحل النزاع في الشرق الأوسط 1980.

4.6 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة 1981.

4.7 مبادرة الأمير فهد لحل الصراع العربي الإسرائيلي 1981.

4.1 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة 1977

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة عشرة في القاهرة في الفترة الممتدة بين 12-20 آذار1977[1]، في ظروف كان يسودها التوتر والانفعال على ضوء التفسيرات لبرنامج النقاط العشر، التي تم إقرارها في الدورة السابقة وما أحدثته تلك التفسيرات من تشكيل "جبهة الرفض"، لذلك كانت مسألة الوحدة الوطنية ضرورة ملحة في دورة المجلس الوطني الجديدة[2]، وصدر البيان الختامي الذي جاء على نطاق برنامج النقاط العشر، وتضمن البيان السياسي 15 نقطة[3]، حازت النقطتان الأولى والرابعة عشرة على معظم المداولات الخلافية في المجلس، فكانت النقطة الأولى بمثابة تعديل للنقطة الأولى في برنامج النقاط العشر، بحذف عبارة (رفض التعامل مع مؤتمر جنيف) بعبارة أخرى تعكس تغيير موقف المنظمة من مؤتمر جنيف واستعدادها للمشاركة فيه، أما النقطة الرابعة عشرة، فركزت على أهمية التنسيق مع القوى اليهودية والديمقراطية والتقدمية داخل الوطن المحتمل وخارجه، ضد الصهيونية عقيدة وممارسة[4] .

لم تظهر الخلافات داخل أروقة المجلس هذه المرة بين القيادات الرسمية للمنظمة، بل بين أطراف جبهة الرفض نفسها، ففي حين أيدت ثلاثة فصائل من جبهة الرفض-جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني- القرارات السياسية الصادرة عن المجلس الوطني، عارضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين البيان السياسي، وأصرت على الانسحاب من اللجنة التنفيذية [5] .

هكذا عكست الدورة انقساما بين التيارات الماركسية الفلسطينية حول قرارات المجلس على النحو الآتي:

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (64) ، 85 .

2- ***الموسوعة الفلسطيني***، القسم العام ، مج 114/4 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (72) ، 98-104 .

4- أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، 484 .

5- الحسن، بلال: ***المجلس الوطني الفلسطيني هزيمة المخاوف والشكوك***، شؤون فلسطينية ،ع 66 ،1977 ،ص16 .

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

أعلنت الجبهة الشعبية بتاريخ 1977/2/19، من خلال الناطق الرسمي بسام أبو شريف معارضتها لتوسيع المجلس الوطني، بحجة أن التوسيع لا يهدف إلى تمثيل أكبر الفلسطينيين بقدر ما هو تمييع للموقف السياسي عن طريق تخفيض حجم التنظيمات المقاتلة في المجلس، وذهب أبو شريف إلى أن المعركة ستكون بين برنامجين: الأول ثوري يرفض التسوية والتنازل، والآخر يمهد الطريق للمشاركة في تسوية، شروطها الاعتراف بإسرائيل؛ لذلك أكد أن الجبهة ستشارك في دورة المجلس لخوض تلك المعركة السياسية[1]، وأكد على هذا الموقف جورج حبش مبرراً مشاركة الجبهة في اجتماعات المجلس الوطني؛ كونها جزءاً من منظمة التحرير، وهي لم تنسحب إلا من اللجنة التنفيذية على اعتبار أنها مسؤولة عن سياسة التراجعات، واعتبر مشاركة الجبهة أمراً مهماً لكي تقف في وجه اللجنة التنفيذية بإخفاقاتها المتعددة [2].

رفضت الجبهة البيان السياسي الصادر عن دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة، معتبرة أنه يسقط ويغيب العديد من القضايا الرئيسة المرتبطة بالنضال الفلسطيني، واعتبرت البيان السياسي أكثر انحرافاً وإساءةً من البرنامج المرحلي، كما سجلت الجبهة العديد من الانتقادات على البرنامج الجديد أهمها: إهماله لذكر دور الرجعية العربية، وإسقاطه لمسألة التمييز في تحالفات المنظمة مع الأنظمة الوطنية وغير الوطنية، وتغييب ذكر اسم العدو في البيان، وإسقاط الإشارة إلى مؤتمر جنيف[3]، وقد شكل هذا الموقف للجبهة تصدعاً لجبهة الرفض التي قبل جميع أطرافها- باستثناء الجبهة الشعبية- البرنامج السياسي، معللة أن الأطراف الأخرى قد زالت تحفظاتها القديمة، بينما ما زالت تلك التحفظات موجودة لدى الجبهة[4] .

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (39) ، 51 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (63) ، 83 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (74) ، 105-107 .

4- ملوح، عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية) .

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

أوضح نايف حواتمه أنه يتوجب على المجلس الوطني في دورته الثالثة عشرة أن يستوعب كل التغيرات التي حدثت من الدورة الثانية عشرة في حزيران 1974، وحتى انعقاد الدورة الجديدة في آذار1977، خصوصا بعد أن تمتعت المنظمة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وعلى ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام (1974-1975-1976)، وقرارات القمم العربية، واعتبر أن جميع هذه القرارات تمثل مكسبا سياسياً واستراتيجياً للقضية، وهي ثمرة من ثمار البرنامج المرحلي عام 1974، الذي بادرت إليه الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأوضح حواتمه أن الجبهة تقدمت بمشرع اقتراح لتشكيلة المجلس الجديد يعتمد الأسس الآتية :

- أن يكون نصف المجلس من فصائل الثورة المنظمة (حملة البنادق).
- تمثيل المنظمات الشعبية بنسبة لا تقل عن 3 %.
- تمثيل العناصر المستقلة بنسبة 20 %.
- أن يكون هذا التشكيل موزعاً ديمقراطياً داخل الأراضي المحتلة والدول العربية[1].

واعتبر نايف حواتمه أن قرارات المجلس الوطني في دورته الثالثة عشرة - برنامج النقاط ال15-هي البرنامج السياسي الوطني المرحلي للثورة ولمنظمة التحرير، ودعا الأطراف كافة والشخصيات الفلسطينية إلى الاحترام الجاد والملتزم لها، بعدم وضعها على الرف، على اعتبار أنها السلاح السياسي بيد الشعب ومنظمة التحرير؛ لقطع الطريق على محاولات شق منظمة التحرير وأن مثل هذه البرامج السياسية هي من وضعت منظمة التحرير في موضع الاعتراف الدولي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[2].

---

[1] - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (23) ، 34- 35 .

[2] - ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (292) ، 349 .

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

شاركت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" في دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة، وشاطرت القيادة السياسية الفلسطينية تأييدها وموافقتها على البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، ورفضت الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وشكل موقفها تصدعاً واضحاً في جبهة الرفض[1]، وقد أثارت الجبهة أثناء مداولات المجلس قضية الاتصال مع المؤسسات الصهيونية، واعتبرت ذلك مسالة خطيرة، تفقد الثورة زخمها الجماهيري، وقد جاء موقف الجبهة رداً على الاجتماعات التي حصلت في أوروبا بين عصام سرطاوي، وصبري جريس من قبل المقاومة، مع آرييه الياف سكرتير حزب العمل الإسرائيلي، والجنرال آيليا قائد حملة الجولان 1967 [2].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

شاركت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في الدورة الثالثة عشرة، وأبدت هي الأخرى موافقتها على البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، وأعربت عن رغبتها في المشاركة في اللجنة التنفيذية، فشكلت هي الأخرى إضافة جديدة لتصدع جبهة الرفض مع الجبهة الشعبية "القيادة العامة" وجبهة التحرير الفلسطينية، لتبقى الجبهة الشعبية وحيدة في جبهة الرفض [3].

4.2 زيارة السادات للقدس 1977، واتفاقية كامب ديفيد 1979

شكلت زيارة السادات للقدس في 19 تشرين الثاني 1977، وخطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 تشرين الثاني من العام نفسه، منعطفاً جديداً في الصراع العربي الإسرائيلي خصوصا في علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بمصر[4]، وأدت إلى شق الصف العربي وإضعافه، في الوقت الذي

1- الحسن، بلال: ***المجلس الوطني الفلسطيني هزيمة المخاوف والشكوك***، شؤون فلسطينية ،ع66 ، 1977 ، ص16 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (276) ، 325 .

3- الحسن، بلال: ***المجلس الوطني الفلسطيني هزيمة المخاوف والشكوك***، شؤون فلسطينية، ع66 ، 1977 ، ص16 .

4- جريس، صبري: ***زيارة السادات*** ، شؤون فلسطينية، ع74- 75 ،1978 ،ص223 .

زاد في التفاف الإسرائيليين حول حكومة بيغن[1]. واعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية زيارة السادات ارتداداً عن أقدس وأغلى أهداف الأمة، وتنكراً لدماء الشهداء حينما ضرب السادات عرض الحائط بمبادئ التضامن العربي، وقرارات القمم العربية، وأن الأمة العربية لن تغفر للسادات هذه الخطوة[2].

على إثر زيارة السادات إلى إسرائيل اجتمع رؤوساء كل من: سوريا، والجزائر، واليمن الجنوبي، وليبيا، والعراق، ورئيس منظمة التحرير في طرابلس الغرب في الفترة الممتدة بين 2-5 كانون الأول 1977، وصدر البيان الختامي، ووقع عليه جميع المجتمعين باستثناء العراق[3]، ووصف المجتمعون السادات بالخيانة العظمى، وأعلنوا مقاطعتهم اجتماع جامعة الدول العربية في القاهرة، كما أعلنوا عن نيتهم تأسيس جبهة الصمود والتصدي[4]، التي تشكلت بالفعل في شباط 1978 [5].

على هامش اجتماع القمة العربي المصغر في طرابلس الغرب، اجتمع ممثلو جبهة الرفض السابقون: الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية "القيادة العامة"، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، مع ممثلين من حركة فتح، والجبهة الديمقراطية في 5 كانون الأول 1977، ووقعوا وثيقة الوحدة الوطنية في طرابلس الغرب[6].

1- سويد، محمود: ***مبادرة السادات***، شؤون فلسطينية، ع86 ، 1978 ، ص7 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977*** ، وثيقة رقم (367) ، 439 .

3- رفض وفد العراق التوقيع على البيان الختامي بعد أن رفض الوفد السوري إدانة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ورفض الوفد الفلسطيني التخلي عن فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما تذرع بأن قرارات البيان لم تكن قوية بدرجة كافية. ماهر الشريف، ***البحث عن كيان***، 272 ؛ كوبان، هيلينا: ***المنظمة تحت المجهر***، 155 .

4- صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، 602 .

5- الشريف، ماهر: ***البحث عن كيان***، 272 .

6- اشتملت وثيقة الوحدة الوطنية الموقعة من فصائل المقاومة على:

1. النضال من أجل إقامة جبهة تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية.
2. رفض قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338.
3. رفض المؤتمرات الدولية القائمة على القرارين السابقين بما في ذلك مؤتمر جنيف.
4. حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أية أرض يتم تحريرها دون صلح أو تفاوض.
5. إدانة أي طرف يرفض أو يعرقل إقامة الجبهة العربية التقدمية.
6. اتخاذ إجراءات المقاطعة السياسية ضد نظام السادات . ***وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية***، شؤون فلسطينية، ع 74- 75 ، 1977، ص353- 354 .

لم يثن مؤتمر القمة العربي المصغر، وجبهة الصمود والتصدي السادات عن مشروعه وعقد مؤتمر كامب ديفيد بين 5-1978/9/18، الذي جمع كلاً من: السادات، ومناحم بيغن، والرئيس الأمريكي كارتر[1]، وأعلن الرؤوساء الثلاثة اتفاقهم على وثيقتين: سميت الأولى إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط، والثانية إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وقد تم التوقيع عليها في 1979/3/26 [2]. جاءت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من زيارة السادات للقدس، وتوقيع الاتفاقية على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة الشعبية زيارة السادات للقدس تحدياً لإرادة الأمة العربية، ومصيرها، وأهدافها الوطنية، والقومية، حينما أعلن السادات استعداده للاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في البقاء فوق التراب الفلسطيني، وبذلك انتهج السادات اتجاه الخيانة الوطنية والقومية، واعتبرت الجبهة أن مبادرة السادات منسجمة تماماً مع المخطط الامبريالي الذي يهدف إلى إنهاء الصراع القومي العربي الإسرائيلي عن طريق الإطاحة بالحق العربي الفلسطيني ونضاله التاريخي؛ لذلك طالبت الجبهة قيادة منظمة التحرير ودعاة التسوية بإعادة النظر في مخططاتهم على اعتبار أن الرهان على مثل هذه المشاريع هي التي مهدت الطريق للسادات للقيام بمثل هذه المبادرة[3].

اعتبر جورج حبش أن موقف السادات لا يمثل موقفه فقط، وإنما موقف الرجعية العربية، لكن السادات هو من تجرأ بين تلك القوى على السير في هذا الطريق، وفرق حبش بين موقف السادات وموقف الشعب المصري الرافض لخطوة السادات، ودعا إلى توثيق الصلات مع الحركة الشعبية في مصر؛ لمحاصرة السادات ونظام حكمه[4].

1- ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 3 /627-629 .

2- حوراني، فيصل: ***قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد***، شؤون فلسطينية، ع84 ،1978 ،ص13- 15 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (402)، 473 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (420)، 509 .

وحول اجتماع مؤتمر القمة العربي المصغر في طرابلس الغرب، اعتبر حبش أن المؤتمر يشيع في النفوس روحاً جديدة، وتصميما جدياً على اعتبار أن قمة طرابلس قد ضمت دولا عربية تمثل زخما ديمقراطياً عربياً، وتتمتع بطاقات اقتصادية، وبترولية، وعسكرية، تمكنها من تشكيل جبهة قومية متماسكة في الوقوف أمام النهج السياسي الجديد، وحذر جورج حبش من أن يكون مؤتمر طرابلس مجرد ردة فعل آنية على خطوات السادات؛ لأن استنفار حماس الجماهير العربية يكون بعد أن تطمئن تلك الجماهير إلى الخط السياسي الثوري لتلك الجبهة القومية[1]، وطالبت الجبهة الجبهة القومية المنبثقة عن قمة الصمود والتصدي في طرابلس الغرب أن تعلن صراحة وفق برنامجها السياسي الجديد رفضها لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338؛ لكي تتمكن فعلاً من التصدي للهجمة الإمبريالية الصهيونية، واعتبرت الجبهة أن وثيقة الوحدة الوطنية الموقع عليها من قبل فصائل الثورة الفلسطينية إنما تعبر عن قناعة عميقة بأهمية الوحدة الوطنية مرحلياً واستراتيجياً، وأن بنود الوثيقة قد شكلت انتصاراً للخط السياسي السليم الذي ناضلت من أجله الجماهير، وطالبت الجبهة بعقد دورة استثنائية جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ لتبني بنود الوثيقة ولتشكل برنامجاً سياسياً جديداً للعمل الوطني الفلسطيني[2]، من جانبه اعتبر جورج حبش أن وثيقة طرابلس قد صححت الأوضاع التنظيمية داخل المنظمة، وبالتالي فهي القادرة على تصحيح الخط السياسي لها، ودعا حبش إلى ضرورة استمرار الحوار مع العراق؛ لكي يصبح الطرف السادس في جبهة الصمود والتصدي[3]. وبمناسبة عقد مؤتمر كامب ديفيد: أدانت الجبهة الشعبية في بيان لها بتاريخ 1978/9/19اتفاقية كامب ديفيد بشدة، ودعت الشعب المصري لتحطيم نظام السادات[4]، ولم يستغرب جورج حبش تصرف السادات، واعتبر موقفه قد تحدد مسبقا بالانتقال إلى معسكر الخصم بحكم التقاء مصالحه مع المصالح الإمبريالية والصهيونية[5]، واعتبر أن الاتفاقية تشكل

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (468) ، 577- 579 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (469) ، 580-581 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (472) ، 585- 586 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (305) ، 427 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (334) ، 462- 463 .

بداية للتسرب الامبريالي إلى المنطقة العربية للسيطرة على ثرواتها المعدنية والبترولية، وذهب حبش إلى أن مقاومة الاتفاقية، يكون بالإيمان بحتمية النصر، ورفض التعايش مع الصهيونية، وتحديد موقع الإمبريالية، والرجعية العربية بشكل دقيق لتحديد خط المواجهة لها[1]، واعتبرت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية أن تحركات جبهة الصمود والتصدي وحدها لا تكفي لضمان استمرار المعركة ضد الاتفاقية، وإعادة الصراع إلى مجراه الحقيقي، بل لا بد من عمل فلسطيني داعم لها، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية المسلحة ببرنامج سياسي يحدد الحلقة المركزية للنضال الفلسطيني[2].

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

رفضت الجبهة الديمقراطية إعلان السادات واستعداده لزيارة القدس، والكنيست الإسرائيلي، والاجتماع مع قادة الصهاينة، واعتبرت أن قيام مصر بهذه الأعمال يعتبر تخلياً عن التزاماتها العربية، ويتيح الفرصة لإسرائيل للانفراد بالدول العربية، وفرض شروطها، واعتبرت أن خطوة السادات قد شكلت خروجاً على قرارات مؤتمري الجزائر، والرباط، التي ثبتت شرعية منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ودعت الجبهة فصائل الثورة لمواجهة خطوات السادات عبر البرنامج المقر في دورة المجلس الوطني الأخير[3].

من جهته اعتبر نايف حواتمه أن زيارة السادات للقدس قد أدخلت الصراع العربي الإسرائيلي طوراً جديداً وقلبت المعادلات القومية، معتبراً أن المرحلة أصبحت تشهد معادلة جديدة، التقى فيها اليمين العربي والصهيوني على محور واحد ضد حركة التحرر العربية، وأن زيارة السادات قد فتحت لعلاقات وتحالف مشترك بين اليمين الإسرائيلي والمصري، بهدف الوصول إلى صفقة شاملة تقرر مستقبل الشرق الأوسط لسنوات طويلة، وبهذا ستكتمل الأدوار اليمينية دون فواصل قومية،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (383) ، 570- 575 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (458) ، 713 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (337) ، 398- 399 .

الأمر الذي من شأنه إغراق المنطقة في بحيرة الإمبريالية العالمية والأمريكية، وأثنى حواتمه على وثيقة الوحدة الفلسطينية؛ لأنها نزعت الغطاء السياسي عن أية دولة عربية حاولت عرقلة قيام جبهة الصمود والتصدي أثناء قمة طرابلس، كما واعتبر الوثيقة بمثابة حزام أمني ودفاعي حول قوى التحرر والتقدم العربي في وجه الصراع، وشدد على أهمية مشاركة العراق في جهة الصمود والتصدي؛ لأنه يسهل اتخاذ إجراءات وخطوات وحدوية صلبة[1] .

وأشاد حواتمه بقمة طرابلس الغرب، لأنها تشكلت خطوة جيدة على الطريق الصحيح في سبيل تشكيل جبهة إستراتيجية تقدمية عربية مدعومة عالمياً، وذهب حواتمه إلى أن تطوير جبهة الصمود والتصدي من تحالف سياسي إلى تحالف استراتيجي عسكري واقتصادي مسلح ببرنامج سياسي واضح، كفيل بمجابهة كافة الحلول الاستسلامية والتصفوية مثل مشروع السادات[2]. وأشاد حواتمه بدور الجبهة الديمقراطية الفاعل في إنجاح قمة طرابلس الغرب، وتشكيل جبهة الصمود والتصدي، وتوقيع وثيقة الوحدة الوطنية[3] .

توجه المكتب السياسي للجبهة بمذكرة إلى القيادات الفلسطينية، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، موضحاً فيها أن المرحلة لا تحتمل أية مناكفات داخلية فلسطينية من أجل التصدي للمشروعات الامبريالية الصهيونية الساداتية، وهاجمت المذكرة دعاة المدرسة البرغماتية الفلسطينية الذين ينطلقون من قاعدة "ننتظر ونرى"، وحذرت من الانجرار وراء المعلومات الزائفة التي ترددت حول وجود اتصالات سرية بين السادات وأركان نظامه مع بعض الأطراف الفلسطينية، واعتبرت أن هذه المعلومات تروج لها مجموعات مرتزقة بهدف توفير غطاء سياسي لخطوة السادات[4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (486) ، 605- 606 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (54) ، 80-81 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (69) ، 109- 110 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (501) ، 626- 627 .

اعتبر نايف حواتمه أن اتفاقية كامب ديفيد قد تجاوزت في آثارها السلبية حدود الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل، وحدود تخلي مصر عن نصرة القضية الفلسطينية إلى حد الضرر والتصفية الاستسلامية للقضية الفلسطينية؛ وذلك بسبب تغيير معادلات موازين القوى لصالح الحلف الإسرائيلي العربي الرجعي تحت الرعاية الأمريكية، وذهب حواتمه إلى أن الاتفاقية تسعى إلى تقويض شرعية منظمة التحرير الفلسطينية [1].

ولمواجهة كامب ديفيد أوضحت الجبهة أن تعبئة الجماهير وتنظيمها وحشد طاقاتها في الوطن المحتل كفيلة بإسقاط المخطط الصهيوني الإمبريالي، وأن محاصرة نظام السادات وعزله كفيل بإسقاط مؤامرة الحكم الذاتي المنصوص عليها في الاتفاقية[2]، ودعت جبهة الصمود والتصدي إلى مواصلة مهامها وتطوير علاقتها الداخلية، وتطوير علاقتها مع كل القوى الحليفة للنضال العربي عالمياً، وخاصة البلدان الاشتراكية، لكي لا تكون المنظمة مجالاً حيوياً للإمبريالية والصهيونية[3] .

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

انتقدت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" السادات بشدة، ففي بيان لها بتاريخ 1977/11/17، اعتبرت أن السادات أصبح يفتقر لأبسط المقومات الأخلاقية، التي تنبع من القضايا القومية العربية حينما أعلن عن عزمه القيام بزيارة إسرائيل والاعتراف بالكيان الصهيوني، وبينت الجبهة في بيانها أن توقيت زيارة السادات لإسرائيل قد تزامن مع القصف الإسرائيلي لجنوب لبنان، ودعت للتصدي للمؤامرة عن طريقتين: الأولى فلسطينية داخل إطار منظمة التحرير، والثانية من خلال جبهة عربية قادرة على إحباط تلك المشاريع [4].

رفضت الجبهة مشاريع التسوية التي طرحها السادات من منظورين:

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (335) ، 465 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (384) ، 582- 583 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (455) ، 703- 705 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (363) ، 426 .

الأول: قومي؛ لأن تحقيق هذه التسوية معناه تثبيت للكيانات الإقليمية القائمة .

الثاني: تقدمي؛ لأن تحقيق التسوية المقترحة يثبت مواقع الرجعية أو امتدادها في الوطن العربي على حساب حركات التحرر العربية والأنظمة التقدمية[1].

اعتبر أحمد جبريل أن زيارة السادات للقدس قد عجلت في بلورة موقف سياسي، تم التعبير عنه في مؤتمر طرابلس الغرب من خلال السعي لإقامة الجبهة القومية العربية للصمود والتصدي، وعلى الصعيد الفلسطيني فقد تراجعت الأطراف التي كانت تنادي بمفاوضات وتسوية على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، وأصبح لديها قناعة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار للجميع، وذهب أحمد جبريل إلى أن تحليلات "القيادة العامة" السابقة للتطورات السياسية أثبتته التطورات اللاحقة، لا سيما زيارة السادات، وأشاد أحمد جبريل بوثيقة الوحدة الفلسطينية على اعتبار أنها ستشكل أرضية جيدة لمشروع الوحدة الوطنية المرتقب[2]، كما اعتبر أحمد ناجي عضو المكتب السياسي للجبهة أن تلك الوثيقة هي التي أنجحت مؤتمر القمة العربي المصغر في طرابلس الغرب؛ لأنها ألغت أي مبرر عن وجود خلافات في الساحة الفلسطينية، وأكد على أهمية انضمام العراق لجبهة الصمود والتصدي، وأن الجبهة قد بذلت جهوداً مضنية في سبيل تحقيق هذه الغاية[3]، وحول اتفاقية كامب ديفيد، اعتبرت الجبهة أن السادات فرط بالقدس دون مقابل، فيما يسمى بمشروع الحكم الذاتي المزيف، فأبطل كل الاجتهادات بإمكانية التخلي عن اللاءات المبدئية[4]، واعتبر طلال ناجي نائب الأمين العام للجبهة أن المعاهدة أدخلت المنطقة في مرحلة لا تقل خطورة عن نكبة 1948، فعام 1948 أعلن فيه قيام الكيان الصهيوني، ومعاهدة كامب ديفيد كرست الشرعية لذلك الكيان، وبيّن ناجي أن نضال الأمة وشهداءها حتى توقيع المعاهدة قد أسقطه السادات، وفرق طلال ناجي بين نظام

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (364) ، 438 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، وثيقة رقم (475) ، 590-591 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (60) ، 96-99 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (495) ، 778 .

عبد الناصر ونظام السادات، معتبراً أنه حدث تحول نوعي في مهمات ودور مصر، وشن هجوما واسعاً على السادات بسبب تصريحاته التي تعتبر الشيوعية خطراً أكثر من العدو الصهيوني[1].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

اعتبرت الجبهة أن زيارة السادات واعتراف مصر بالكيان الصهيوني حقق إنجازاً هاماً للكيان الصهيوني لم يكن يحلم به من قبل، حينما أنهت مصر حالة الحرب مع إسرائيل، وبالتالي عزلت أكبر قوة عربية عسكرية وسياسية عن حلبة الصراع، لتشكل تلك الزيارة سابقة تاريخية أفسحت المجال أمام الطموح الصهيوني في الهيمنة على الأوضاع العربية سياسياً واقتصادياً[2]، وذهب سمير غوشه الأمين العام للجبهة بأن النهج الذي سار عليه السادات منذ توليه الحكم يثبت الطريق الذي خطاه، والذي أوصله إلى الكنيست الإسرائيلي، وأن الدلائل تشير بأن السادات مستمر في نهجه، وحدد طرق مجابهة المشروع الساداتي بطريقتين:

الأولى فلسطينية: عن طريق تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية المبنية على برامج سياسية ونضالية وتنظيمية واضحة ومحددة؛ للارتقاء بالموقف الفلسطيني لمواجهة سياسة السادات.

الثانية عربية: عن طريق خلق الإرادة التي تؤطر طاقات الجماهير العربية المناضلة كافة عن طريق إقامة الجبهة التقدمية العربية، واعتبر غوشه قمة طرابلس الغرب خطوة جيدة على طريق إقامة هذه الجبهة، كما ثمن قيام جبهة الصمود والتصدي، وحث على استكمال أسسها عن طريق وضع ميثاق ورسم برامج نضالية لها[3].

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد اعتبرت الجبهة أن شروط المعاهدة كانت مذلة لمصر، حينما أبقت إسرائيل سيطرتها على المناطق الإستراتيجية في الممرات داخل سيناء، واحتفظت بوجود قوات لها في خليج العقبة وجزر تيران، وأبقت سيطرتها على المنطقة الصحراوية الإستراتيجية من جنوب

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (137) ، 199- 200 .

2- ***الأهداف الحقيقية لخطوة السادات الخيانية***، نضال الشعب ،ع 104 ،1977 ، ص21 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (18) ، 28 .

غزة وحتى العريش[1]، وبينت إن مراهنات بعض الأنظمة العربية على حدوث معجزة لمنع السادات من توقيع المعاهدة قد فشلت[2]، واعتبرت أن الرموز المتساقطة التي يراهن عليها السادات، والكيان الصهيوني غير قادرة على تمرير مؤامرة الحكم الذاتي[3]، ودعت جبهة الصمود والتصدي للعمل على إسقاط نظام السادات عن طريق دعم الحركة الوطنية الفلسطينية القادرة على القيام بهذه المهمة إذا حررت من القيود، وتم تسليحها بالشكل المطلوب[4].

3.4 محاولات إعادة فتح الحوار مع الأردن 1978

أعادتّ زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني1977، واجتياح إسرائيل لجنوب لبنان في آذار1978[5]، واجتماع كامب ديفيد في أيلول 1978، اللحمة لفصائل المقاومة الفلسطينية، لا سيما اليسارية الماركسية منها، وقد ساعد موقف الأردن العلني الرافض لمشروع السادات جوا ملائما لإعادة فتح الحوار مع الأردن[6]، حيث أثمرت الاتصالات بين وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مع الأردن إلى توقيع إطار عمل مشترك بين الطرفين في 29 تشرين الثاني 1978، يضمن: الاحترام الكامل لمبادئ السيادة الأردنية على أراضيها وشعبها، كما أكد على استقلالية القرار الفلسطيني في إطار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[7]، وقد أثار مبدأ إعادة الحوار مع الأردن، وتوقيع إطار العمل المشترك حفيظة **اليسار الماركسي الفلسطيني** باستثناء جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي لم تبد أي تحفظ عليه على النحو الآتي:

1- ***قراءة سريعة في بنود الاتفاقية الخيانية***، نضال الشعب ،ع123 ،1978 ، ص33 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (93) ، 137 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (146) ، 217 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (93) ، 137 .

5- قامت إسرائيل في آذار عام 1978 باجتياح جنوب لبنان رداً على عملية حركة فتح التي نفذتها مجموعة (كمال عدوان)، وقد استولت المجموعة على حافلة نقل إسرائيلية لمقايضتهم بأسرى فلسطين، غير أن خيار الجيش الإسرائيلي باقتحام الحافلة أدى إلى مقتل 26 إسرائيلياً، وتسعة فدائيين وأسر العاشر، واستولت إسرائيل على شريط حدودي طوله 10 كم أطلقت عليه الشريط الأمني لحماية مستوطناتها، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 425 الداعي إلى احترام سلامة الأراضي اللبنانية، وتوقف العمليات العسكرية، كما تقرر إرسال قوات طوارئ دولية للجنوب. شاهين، حنا: ***الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان***، شؤون فلسطينية ،ع78 ،1978 ،ص41- 58.

6- الشريف، ماهر: ***البحث عن كيان***، 282 .

7- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (469) ، 732 - 733 .

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

أكدت الجبهة أن الجميع يتوق إلى عودة المقاومة للأردن، حيث إن وجود مليون فلسطيني في الأردن يسهل على حركة المقاومة التعبئة العامة لها [1]، لكنها رفضت أن تكون هذه العودة وفق مبدأ الحوار الذي يجريه وفد منظمة التحرير مع الأردن؛ لأنه لا يتيح للمقاومة حرية العمل العسكري انطلاقاً من الأراضي الأردنية. واعتبر جورج حبش أن إطار العمل الذي تم الاتفاق عليه كان في صالح النظام الأردني في معظم بنوده؛ حيث نص على التزام المنظمة واحترامها للقوانين الداخلية في الأردن على اعتبار أنهم أردنيون، ونبه إلى أن خطورة الاتفاق تكمن في بند جعل الأردن شريكاً في تقرير مصير القضية الفلسطينية[2].

ثانيا:الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة الديمقراطية بأن الاتفاق الأولي والمسمى إطار العمل المشترك مع الأردن يستدعي أن تقف جميع الفصائل أمامه بحذر شديد، لكي لا يضر بمستقبل القضية، ومشروع الوحدة الوطنية، واعتبرت أن مثل هذا الحوار دون أسس وطنية سيكون في صالح النظام الأردني؛ لهذا نبهت الجبهة إلى أن نجاح مثل هذا الحوار مشروط باتفاق مسبق على ورقة عمل محددة يلتزم بها أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض وتراعي الأسس الآتية:

- § إطلاق سراح المعتقلين.
- § تسهيل النشاط المسلح للمقاومة الفلسطينية عبر الأراضي الأردنية.
- § حق الثورة في التواجد التنظيمي والسياسي في الأردن.

وأشارت الجبهة إلى أن أي من الأهداف السابقة لم يؤخذ بعين الاعتبار في النتائجَ الأوليةَ التي وصل إليها الحوار، بل إن إطار العمل المشترك الذي تم الاتفاق عليه أعطى الأردن شراكة

1- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ***(خطابات ومقالات جورج حبش 1977-1979)***، 179 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (490) ، 770-771 .

مع المنظمة، وإبعاداً لها عن جبهة الصمود والتصدي؛ لـذلك فـإن الجبهـة ترفـضه بـصورته الحالية[1].

من جهته اعتبر حواتمه أن الاتفاق لا يستند إلى قرارات القمم العربية التي أكدت علـى شـرعية منظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأن الاتفاق لم يبق من تلك القرارات إلا الاسم، ودعا حواتمه إلى أن يقوم ذلك الحوار الأردني الفلسطيني على أساس تلك القرارات[2].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" :

اعتبرت الجبهة أن فتح الحوار مع الأردن غير مرفوض إذا استند إلى شرطين أساسين:

الأول: ضرورة التنسيق المسبق مع كل من سوريا، والعـراق، والجماهيريـة الليبيـة حـول هـذا الموضوع؛ لكي تكون تلك الدول الضمانة لنجاح مثل هذا الحوار.

الثاني: التنسيق المسبق بين فصائل المقاومة على آلية عمل وفد المنظمة إلى المباحثات.

وعلل أحمد جبريل موقف الجبهة هذا بناء على التجربة السابقة مع النظام الأردني سواء مـن أطماع الملك حسين بالضفة الغربية، أو تجربة أيلول 1970 في الأردن، مما جعل فصائل الثورة تقف موقفا حذراً من ذلك النظام، ولكي لا تلتقي مصالح النظام الأردني مـع مـصالح بعـض الأطـراف الفلسطينية التي تلتقي ضمناً مع مشروع كامب ديفيد[3].

وشاطرت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" الجبهة الديمقراطية الرأي في أن نجـاح المفاوضـات مرهون بإطلاق سراح المعتقلين، وأن تحقق المفاوضات إعادة اتصال بين القيادة والجماهير، وسـماح الأردن بتكثيف العمليات العسكرية عبر أرضيه[4].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (481) ، 751 - 754 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (491) ، 771- 773 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (493) ، 775- 776 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (495) ، 778 .

4.4 دورة المجلس الوطني الرابعة عشرة، ومشرع الوحدة الوطنية 1979

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة عشرة في دمشق بين 15-1979/1/22 وسط أجواء طغت عليها سياسة كامب ديفيد، ومسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد سبق للمجلس المركزي لمنظمة التحرير أن عقد عدة جلسات شارك فيها الأمناء العامون لفصائل حركة المقاومة من أجل الاتفاق على برنامج سياسي، وتنظيمي، لمواجهة تحديات المرحلة، واتفق المجتمعون على ذلك البرنامج تمهيدا لعرضه على المجلس الوطني والذي اقر رسمياً في ختام جلسات المجلس[1].

وأهم ما اشتمل عليه البرنامج السياسي والتنظيمي:

فلسطينياً: الدفاع عن منظمة التحرير بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ورفض مشروع الحكم الذاتي، وتدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل، وتوفير كل وسائل الدعم السياسي والمادي لها.

عربياً: العمل على مواجهة اتفاقيات كامب ديفيد، والعمل على تعزيز جبهة الصمود والتصدي ودعمها وتوسيع دائرتها، والتأكيد على قرارات القمم العربية التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وأكد البرنامج على حق المنظمة في ممارسة مسؤولياتها النضالية على المستوى العربي، وعبر أية أرض عربية .

تنظيماً: اعتبر البرنامج أن مشاركة فصائل الثورة في مؤسسات منظمة التحرير كافة، لا سيما المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لا بد أن يكون على أسس جبهوية، وأن القيادة الفلسطينية هي قيادة جماعية في اتخاذ القرار، ونص البرنامج على قيام دوائر المنظمة ومؤسساتها بممارسة صلاحيتها وفق الاختصاصات المحدودة لها في النظام الأساسي، وأن تتشكل اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، وفق

1- عواد، عربي: ***حول الوحدة الوطنية الفلسطينية***، شؤون فلسطينية، ع 94 ،1979 ، ص135 ؛ الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج 4/115-116.

ما ينص عليه النظام الأساسي[1]، كما أقر المجلس مبدأ الحوار مع الأردن وفق الضوابط والأهداف التي تم إقرارها في البرنامج السياسي[2].

تحددت مواقف **اليسار الماركسي الفلسطيني** من الدورة الرابعة عشرة، ومشروع الوحدة الوطنية الفلسطينية على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

بينت الجبهة الشعبية أنها شاركت في جميع الاجتماعات التي سبقت عقد الدورة الرابعة عشرة التي انتهت بالاتفاق على البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الفلسطينية، وأن الجبهة وأثناء الاجتماعات قد سجلت اعتراضها على مبدأ الحوار مع الأردن، ولكن، وأمام إصرار البعض؛ في- إشارة إلى حركة فتح- على مبدأ الحوار، وكي لا تضيع فرصة اللقاء الوطني، ومن أجل تعزيز الوحدة الوطنية، وافقت الجبهة على البرنامجين، حيث اعتبرهما جورج حبش يمثلان أرضية جيدة للتضامن الوطني في إطار منظمة التحرير[3]. وبين حبش أن الجبهة قد ذهبت إلى دورة المجلس وكلها حماس وتصميم على دخول اللجنة التنفيذية؛ للمساهمة في بناء أعلى مستوى ممكن للوحدة الوطنية، لكن معالجة المجلس لموضوع الوحدة بالكثير من الانفعال والاستهتار[4]، وإصرار حركة فتح على تطبيق القرار التنظيمي في الاجتماع القادم للمجلس قد منع دخول الجبهة للجنة التنفيذية[5].

وفي كلمته أمام المجلس دعا حبش المجلس إلى إعادة النظر في مسألة العلاقة مع النظام الأردني الواردة في مشروع الوحدة الوطنية حتى موعد عقد الدورة القادمة، ودعا المجلس إلى تحديد موقفه من الرجعية العربية على الصعيدين العربي والدولي، وفي المقابل تحديد موقفه من القوى

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (21) ، 36- 39.

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (20) ، 35.

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (8) ، 13- 14.

4- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ***(خطابات ومقالات جورج حبش 1977-1979)*** ، 25 .

5- ملوح عبد: ***الجبهة الشعبية***، 2010/7/26 ، (مقابلة شخصية) .

التقدمية، والشعبية، والعربية لا سيما جبهة الصمود والتصدي[1].

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

أوضحت الجبهة أن البرنامج السياسي الذي وافقت عليه جميع الفصائل - ليكون سبيلا لترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية- يستدعي مشاركة كل القوى الوطنية في القيادة الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بغض النظر عن انتماءاتها الأيديولوجية، ما دامت تلتقي على خط سياسي موحد، كما وبينت الجبهة أن تكريس النهج الجبهوي في العلاقات ورفض سياسة الإنفراد هي الكفيلة بتحقيق تلك الوحدة الوطنية، وبينت الجبهة أن الصيغ الوحدوية السابقة قد فشلت بسبب انفراد وتحكم طرف واحد في القرار السياسي الفلسطيني[2].

من جهته أوضح حواتمه أن البرنامج السياسي الذي تم الاتفاق عليه مكسب عظيم للشعب الفلسطيني، فأصبح مسلحاً ببرنامج مرحلي وطني واحد وموحد، معتبراً مشكلة إعادة الحوار مع الأردن قد تم حلها حينما نصت القرارات الصادرة عن المجلس على الشروط والضوابط الملائمة لإنجاح الحوار على أرضية قرارات القمم العربية التي تعترف بشرعية منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين، وأثنى حواتمه على قرارات المجلس لا سيما في رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، وتنظيم العلاقات الداخلية بروح من الديمقراطية، لكن حواتمه انتقد المجلس في فشله في انتخاب قيادة فلسطينية موحدة تترجم تلك الانجازات، وبين حواتمه أن عقبة تشكيل اللجنة التنفيذية الجديدة لم تكن بسبب زيادة تمثيل فصيل عن آخر، وإنما في استقلال القرار الفلسطيني منتقدا عدم دخول الجبهة الشعبية إلى اللجنة التنفيذية مما أدى إلى عدم استكمال وحدة القيادة [3].

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (19) ، 34 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (4) ، 8 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (24) ، 43-44 .

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة":

أثنت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" على فصائل المقاومة التي واصلت اجتماعاتها لبحث البرنامج السياسي والتنظيمي، الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس المركزي، وتعهدت الجبهة بالعمل الجاد على تحقيق مشروع الوحدة الوطنية؛ لتكون هذه الوحدة مصدر قوة للمقاومة، ومصدراً سياسياً متيناً للثورة الفلسطينية للتخلص من التبعيات التي تفرض على بعض التنظيمات الفلسطينية [1]، وبعد انتهاء أعمال المجلس بين أحمد جبريل أن المسؤولية أصبحت ملقاة على عاتق اللجنة التنفيذية لترجمة ما تم الاتفاق عليه[2].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

اعتبرت جبهة النضال الشعبي أن الاتفاق الذي تم بين جميع فصائل المقاومة قبل عقد دورة المجلس الوطني كان يوحي بأن الدورة الرابعة عشرة هي دورة الوحدة الوطنية الفلسطينية، إلا أن المجلس قد فشل في تحقيق تلك الوحدة، وعزت ذلك إلى سلسلة من السياسات الخاطئة التي انتهجها أكثر من فصيل، لا سيما حركة فتح، التي كانت تريد دوما السيطرة على اللجنة التنفيذية، واتهمت الجبهة تنظيمات فلسطينية أخرى دون ذكر اسمها بانتهاج سياسة الاحتواء لمنظمة التحرير[3]، وكان هذا الموقف المتشدد من الجبهة بسبب رفض تمثيلها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

4.5 المبادرة الأوروبية لحل النزاع في الشرق الأوسط 1980

رغم أن المجموعة الأوروبية قد أيدت اتفاقية كامب ديفيد في بيان لها في أيلول 1978 إلا أنها عادت لتتبنى مواقف أكثر اعتدالاً من القضية الفلسطينية، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في آذار 1979، معتبرة أن أي حل لن يكون ممكناً إلا في إطار تسوية شاملة تترجم من

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، وثيقة رقم (495) ، 778 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (55) ، 85 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (142) ، 216 .

خلال إقامة وطن مستقل للفلسطينيين[1]. وزيادة في التقارب الفلسطيني الأوروبي قام عرفات بزيارة فيينا في تموز 1979 التقى خلالها بالمستشار النمساوي (برونوكرايسكي)، وزعيم الحزب الاشتراكي الألماني (وفيلي برانت)، وأعلن عقب الاجتماع أن حل مشكلة الشرق الوسط لا بد أن يستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338[2]، وصدر عن المجموعة في قمة البندقية في حزيران 1980 بيان انتقدت فيه سياسة إسرائيل الاستيطانية، وأكدت على أهمية مشاركة منظمة التحرير في حل الصراع الدائم في الشرق الأوسط[3].

أوحت هذه البيانات والتصريحات من المجموعة الأوروبية بوجود مبادرة أوروبية جديدة لحل الصراع في الشرق الأوسط، وقد أثارت هذه البيانات وزيارة عرفات إلى فيينا حفيظة **اليسار الماركسي الفلسطيني** على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

انتقدت الجبهة المبادرة الأوروبية بشدة، واعتبرتها خطراً على البرنامج السياسي المقر من الدورة الرابعة عشرة ووثيقة طرابلس الوحدوية[4]، ولا تختلف عن صيغة كامب ديفيد أو مشروع الماباي الإسرائيلي باستثناء الاعتراف بالمنظمة؛ لهذا جاءت المبادرة - وبحسب رأي حبش - لإنقاذ اتفاقية كامب ديفيد من مأزقها من خلال إجراء تعديلات تجميلية، تمكن الرجعية العربية من أخذ مكانها الطبيعي في التحالف الامبريالي الصهيوني، وطالب حبش منظمة التحرير الفلسطينية رفض المبادرة لإنقاذ الساحة الفلسطينية من أفخاخ المناورات والخداع[5].

وعلل أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الموقف الأوروبي الجديد تجاه الشرق الأوسط بالمصالح الأوروبية النفطية في المنطقة، واستبعد استقلالية الموقف السياسي الأوروبي عن

1- الشريف، ماهر: ***البحث عن كيان*** ، 294 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (237) ، 367 .

3- المصري، زهير: ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 154.

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (76) ، 115.

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (53) ، 107-108.

الولايات المتحدة الأمريكية، واستشهد على ذلك بالصمت الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] .

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

انتقدت الجبهة الديمقراطية زيارة عرفات إلى فيينا؛ لأنه قد جرى ترتيبها بين فتح والنمسا دون علم اللجنة التنفيذية، وأن أوروبا لا تمتلك أوراقاً مستقلة وضاغطة على إسرائيل وأمريكا بطرح مبادرة تتجاوز اتفاقية كامب ديفيد، واتهمت الجبهة الولايات المتحدة بالترتيب لمثل هذه اللقاءات في محاولة للإفراج عن العزلة التي تعيشها كامب ديفيد[2].

واعتبر ياسر عبد ربه نائب الأمين العام للجبهة أن إعلان البندقية يمثل خطوة أوروبية محدودة تجاه الحقوق الفلسطينية، حيث أن الإعلان جاء ناقصاً في بنوده، عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نصت على الثوابت الفلسطينية في بناء الدولة وحق العودة، وأوضح عبد ربه أن قمة البندقية قد رضخت للابتزاز الأمريكي في إصدار بيانها[3]، ولم تستبعد اللجنة المركزية للجبهة احتمالية أن يكون التحرك الأوروبي الجديد في هذا المجال تحقيقا للمصالح الأوروبية، لا سيما في طمعها في النفط العربي[4]، من جانبه اعتبر نايف حواتمه أن المبادرة تهدف لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن يهدف لعقد مؤتمر دولي جديد ليكون مكملاً لمؤتمر كامب ديفيد[5].

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة" :

حول إعلان البندقية أوضح فضل شرورو الناطق الرسمي باسم الجبهة أنه ليس مفاجأة لسببين:

الأول: المعرفة المسبقة بطبيعة التوجه السياسي لأوروبا.

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (274) ، 371- 372.

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، وثيقة رقم (239) ، 369- 370 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (150) ، 198 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (181) ، 242 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (218) ، 295 .

الثاني: من حيث أن قرارات البيان لم تخرج عن إطار قراري مجلس الأمن 242 و 338 مع إضافة بعض الرتوش الشكلية لإرضاء من يقبلون بتلك الحلول .

وأضاف شرورو أن أي مواطن عربي مخلص يمتلك حداً أدنى من الوعي قادر على اكتشاف أسرار البيان التي تلتقي بنوده مع اتفاقية كامب ديفيد[1].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

أوضح بيان اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في دورتها الثالثة في 1980/5/1 أن المبادرة الأوروبية تهدف لدفع قيادة منظمة التحرير لدائرة التسوية السياسية الأمريكية بوجه جديد يسمى المبادرة الأوروبية للاستمرار في مؤامرة كامب ديفيد[2]، واعتبرت أن الخلاف الامبريالي الأوروبي الأمريكي ليس إلا اختلافاً تكتيكياً ومحدوداً، لضمان إبقاء مباحثات التسوية مهيمنة على طبيعة الصراع حتى تتضح نتائج الانتخابات الأمريكية [3].

4.6 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة 1981

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة عشرة في دمشق في الفترة الممتدة بين 11-1981/4/19، وامتازت تلك الدورة بحضور 92 وفداً يمثلون جميع الدول العربية، والاشتراكية ودول إفريقيا، وأمريكيا اللاتينية، وآسيا، وأوروبا كما ضمت الدورة حوالي 400 فلسطيني من مختلف أماكن التجمع الفلسطيني الذين شاركوا بصفة مراقبين، وكانت الدورة مفتوحة في جميع جلساتها[4].

طرح على المجلس العديد من القضايا كان من بينها لبنان، وجبهة الصمود والتصدي، والحرب العراقية الإيرانية، وقضية الأسرى، والشهداء، والشؤون الاجتماعية، وقد عالج المجلس هذه القضايا بموضوعية، غير أن قضايا ساخنة قد استحوذت على أعمال المجلس مثل: قضية الحوار مع الأردن،

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (151) ، 199.

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (108) ، 156.

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***، وثيقة رقم (221) ، 297 .

4- ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام، مج 118/4 ؛ ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (84) ، 177 .

والمبادرة الأوروبية، ومبادرة الرئيس السوفيتي بريجنيف. ففي موضوع الحوار مع الأردن أشار تقرير اللجنة التنفيذية الذي قدمه السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية، إلى أن الحوار بقي يدور في حلقة مفرغة، وعن المبادرة الأوروبية أشار تقرير اللجنة التنفيذية إلى أن الدول التي شاركت في إعلان البندقية قد فشلت في تطبيق سياسة توازن في الصراع العربي الإسرائيلي؛ لذلك فإن المبادرة تحتاج إلى تطوير، وحول مبادرة بريجنيف لحل النزاع في الشرق الأوسط[1]، اختلف المجلس حولها لكنه رحب في نهاية جلساته بها، واعتبرها أساساً صالحاً لحل النزاع في الشرق الأوسط، لكن أهم ما ميز الدورة الخامسة عشرة هو انتخاب لجنة تنفيذية جديدة مثلت فيها الجبهة الشعبية لتنهي حالة القطيعة مع اللجنة التنفيذية، وبذلك مثلت جميع فصائل المقاومة في اللجنة التنفيذية باستثناء جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، على اعتبار أن انضمامها سيزيد عدد أعضاء اللجنة المكونة من 15 عضواً وهو ما لا يسمح به النظام الداخلي[2]، علماً أن المجلس قد وافق على اعتمادها رسمياً في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الدورة[3].

تميزت مشاركة **اليسار الماركسي الفلسطيني** في الدورة الخامسة عشرة وردود فعلها على القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس بما يأتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

قبيل انعقاد الدورة أوضح جورج حبش حول تشكيلة اللجنة التنفيذية الجديدة أن الجبهة قد طالبت بتمثيل جبهتي النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية في اللجنة، لكن جهودها لم تتكلل بالنجاح في هذا المجال، أما عن مشاركة الجبهة فأوضح حبش أن نية الجبهة تتجه نحو قبول

1- اختلف أعضاء المجلس الوطني على مبادرة بريجنيف لأنها احتوت على بند ينص على حق دول المنطقة في الوجود، والسيادة بما فيها إسرائيل، لكن المبادرة احتوت على بنود ايجابية لا سيما رفضها لاتفاقيات كامب ديفيد، والدعوة لحل جماعي تشارك فيه منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. الحسن، بلال: ***الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني***،ع1981،115 ،ص9

2- الحسن، بلال: ***الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني***، ع115 ،1981 ،ص9 - 12 .

3- الشريف، ماهر: ***البحث عن كيان***، 293.

تمثيلها في اللجنة لإتمام مشروع الوحدة الوطنية [1].

في حديثه أمام الدورة أوضح نائب الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى حول المبادرة الأوروبية أن الجبهة لا تعارض مبدأ العمل السياسي والدبلوماسي، لكنها ترفض سياسة أوروبا القائمة على سياسة الإغراء والترويج والقتل المتدرج، أما عن مسألة الحوار مع الأردن فقد أثنى أبو علي على تقرير اللجنة التنفيذية، وطالب المجلس بأخذ العبر من التقرير وقطع الحوار مع الأردن[2].

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

حول مسألة الحوار مع الأردن، عالجت الجبهة الموضوع بمنظور عملي بعيداً عن الرفض المطلق، والتأكيد المعلن، فلم تدعُ الجبهة إلى مقاطعة اللجنة الأردنية الفلسطينية بالمطلق، ودعت إلى انتزاع قرار عربي بإعادة التأكيد على قرارات القمم العربية حول شرعية منظمة التحرير، والضغط على الجانب الأردني للقبول بها، وحول المبادرة الأوروبية أوضحت الجبهة أنها ترفض أية مبادرة لا تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وبمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، واعتبرت أن الدلائل الأولية للمبادرة الأوروبية تشير إلى أنها استكمال لمشروع كامب يفيد[3].

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":

قبيل انعقاد الدورة أعرب فضل شرورو الناطق الرسمي باسم الجبهة عن أمله بأن تستطيع دورة المجلس الجديد انتخاب لجنة تنفيذية جديدة لاستكمال مشروع الوحدة الوطنية الذي أقر برنامجها السياسي وبقي انتخاب القيادة[4]. وحول مسألة الحوار مع الأردن أوضحت الجبهة أن تقرير اللجنة التنفيذية سهل على المجلس أسلوب التعاطي مع الأردن، أما عن الموقف الأوروبي فأعادت الجبهة

1- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (53) ، 111 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (81) ، 169-170.

3- الحسن، بلال: ***الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني***، ع115 ، 1981 ، ص7- 8 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (15) ،37 .

تأكيدها على أن الهدف الأوروبي هو مشروع اقتصادي، ولا يجوز الانخداع بالنوايا الأوروبية وبمبادراتهم[1]، من جهته أشاد أحمد جبريل بقرارات المجلس، واعتبر أنها قد أنهت الخلافات في الموضوعات التي اعترضت تجسيد مشروع الوحدة، لكن جبريل شدد على أهمية الترجمة العملية لتلك القرارات قولاً وفعلاً[2].

رابعا: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

اعتبرت الجبهة - قبيل انعقاد الدورة - أن تجربة عامين من الحوار مع الأردن قد أعطت صك براءة وطنية للنظام الأردني، وأحدثت بلبلة في إطار المقاومة، وأن الاستمرار في الحوار من شأنه أن يتيح للنظام فرصة العبث بالقضية، ومصير الشعب؛ لذلك دعت الجبهة المجلس إلى قطع الاتصالات كافة[3].

4.7 مبادرة الأمير فهد لحل النزاع العربي الإسرائيلي 1981 .

بعد قيام إسرائيل بشن هجوم جديد على جنوب لبنان في 10 تموز 1981 بهدف توجيه ضربة عسكرية لتحطيم البنية العسكرية لفصائل المقاومة، واشتداد تعقيدات الوضع السياسي[4]، بادر الأمير فهد بن عبد العزيز بطرح مبادرة لحل النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط في شهر آب 1981[5]. اعتبرت إسرائيل على لسان وزرائها أن التعابير السعودية متشددة في معظم بنودها باستثناء الاستعداد للاعتراف بإسرائيل، أما الرد الإسرائيلي الصادر عن وزارة الخارجية فاعتبر المبادرة خطة لتدميرها على مراحل، وفي رد منظمة التحرير على المبادرة، اعتبر ياسر عرفات رئيس اللجنة

1- الحسن، بلال: ***الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني*** ،ع115 ، 1981، ص7- 8 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (97) ، 199 .

3- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (36) ، 77 .

4- صايغ، يزيد: ***التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة***، 444 .

5- نصت مبادرة الأمير فهد على: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام1967 بما فيها القدس، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد احتلال عام1967، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض لمن لا يرغب، وإخضاع الضفة والقطاع لفترة انتقالية لا تزيد عن بضعة أشهر، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وتقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول بضمان تنفيذ هذه المبادئ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (183) ، 356- 357 .

التنفيذية أن المبادرة بداية حسنة لكنه شكك بإمكانية تحقيقها[1]، كما اعتبر أن الأمير فهد لم يأت بجديد[2]. ولم يعتمد المشروع في مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس بعدما علقت أعمال المؤتمر لتخلف الكثير من الدول العربية عن حضور المؤتمر، لا سيما دول جبهة الصمود والتصدي، مما حدا بالأمير فهد لسحب المبادرة من جدول الأعمال، وأسدل الستار نهائياً عن المبادرة[3]. كان تغيب ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، والاعتراف بإسرائيل قد أثار غضب فصائل المقاومة لا سيما **اليسار الماركسي الفلسطيني** على النحو الآتي:

أولا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في ردها على المبادرة السعودية، اعتبرت الجبهة أنه وبعد مقتل السادات تحاول الرجعية العربية إعادة مصر إلى الحظيرة العربية، وإدخالها ضمن دائرة التضامن العربي ومعها اتفاقية كامب ديفيد، واستدلت على ذلك بتصريح لحسنين هيكل حينما قال: "ليس من المعقول مطالبة حسني مبارك بالتخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد"[4].

ثانيا: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة أن المبادرة قد جاءت بعد فشل مؤامرة الحكم الذاتي، وبروز ثمار العزلة لنظام السادات لتشكل حبل نجاة لإنقاذ السادات تحت غطاء إعطاء فرصة لحسني مبارك، وعلل حواتمه رفضه للمبادرة بكونها تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية، وتجاهلت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أنها تجاهلت الإطار الدولي لمناقشة وحل القضية الفلسطينية، لإبقاء المشكلة ضمن دائرة الهيمنة الأمريكية، وذهب حواتمه إلى أنه سيعمل مع جبهة الصمود لإحباط تلك المبادرة[5].

1- ***مبادرة الأمير فهد***، شؤون فلسطينية،ع119 ،1981 ،ص214 .

2- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (235) ، 448 .

3- كوبان، هيلينا: ***المنظمة تحت المجهر***، 186 ؛ المصري، إبراهيم: ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني*** ، 167-168 .

4- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (254) ، 487 .

5- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، وثيقة رقم (236) ، 453- 454 .

ثالثا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"القيادة العامة" :

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة" على لسان ناطقها الرسمي بتاريخ 1981/8/11 أن مبادرة الأمير فهد تهدف لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة[1].

رابعا : جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

رفضت الجبهة المبادرة واعتبرت -على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة خالد عبد المجيد- أن خطورة المشروع السعودي تكمن في الدعوة للاعتراف بالكيان الصهيوني والإقرار بوجوده[2].

هكذا شكل عام 1981 نهاية حقبة من التداولات والمبادرات والحراك السياسي لحل المشكلة الفلسطينية، ليشهد عام 1982 حقبة جديدة، كان الحراك العسكري فيها أشد وطأة من الحراك السياسي، تمثلت في اجتياح إسرائيل لبنان، ودخول الثورة الفلسطينية مرحلة من الصراعات الداخلية، أفقدتها الكثير من الاستحقاقات السياسية التي ظفرت بها من عام 1967 وحتى نهاية عام 1981.

1- ***مبادرة الأمير فهد***، شؤون فلسطينية، ع119، 1981، ص214 .

2- ***نفسه***، 214 .

الخاتمـــــــة

خلصت الدراسة للنتائج الآتية :

- § شكلت هزيمة عام 1967- بعد فشل الرهان على الأنظمة والجيوش العربية- منعطفاً مهمـــاً على صعيد التنظيمات والأحزاب العربية، لذلك بدأ التوجه نحو قطرية العمل كبـــديل للعمـــل القومي من خلال الدعوة لإنشاء منظمات فدائية، كان من بينها منظمات ماركسية استرشـــدت بالتجربتين الكوبية والفيتنامية بهدف تحرير فلسطين.
- § كان أول هذه التنظيمات الماركسية في النشأة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي أعلنـــت عن نفسها في 15 تموز 1967، تلاها في الظهور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فـــي 11 كانون الثاني 1967، وقد عانت الجبهة من صراع فكري في مؤتمرها الأول في آب 1968، أدى إلى انشقاق أحمد جبريل، معللاً انشقاقه بتنكر يمين الجبهة لقرارات مـــؤتمر آب، الـــذي تأخر نشره لبعض الوقت، الأمر الذي اعتبره أحمد جبريل الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فأعلن عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" في 10 تشرين الثـــاني 1967، واعتبر جورج حبش الأمين العام للجبهـــة الـــشعبية أن الخلافـــات التنظيميـــة، والـــسياسية، والعسكرية، وراء عملية الانشقاق، فكانت رؤية الجبهة تختلف عن رؤية أحمد جبريل الـــذي اعتقد بأن رؤيته هي الأفضل دائماً.
- § كان المبادر الثاني للانشقاق نايف حواتمه، حينما اعتبر أن يمين الجبهة كـــان يمثـــل تيـــاراً برجوازياً وقع أسيراً للرجعية الفلسطينية والعربية، واعتبر أن إمكانية التعـــايش مـــع يمـــين الجبهة عن طريق نقلهم إلى مواقع يسارية ثورية باءت بالفشل، الأمر الذي استدعى تـــشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية في 21 شباط 1969. لكن جورج حبش قد رفض هذه الاتهامات،

وأوضح أنه ترك المجال لحواتمه ورفاقه لإدارة التنظيم وتحويله إلى ما يريدون، إلا أنهم كانوا يعتبرون وجودهم في التنظيم مؤقتاً مما أدى إلى الإنشقاق.

§ شهد عام 1968 تطوراً كبيراً في الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال طرح شعار الدولة الديمقراطية كحل للقضية الفلسطينية، وقد أبدى اليسار الماركسي تأييداً واضحاً لهذا الشعار، فاعتبرت الجبهة الشعبية أن الشعار يشكل بديلاً لقرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967، وأظهرت الجبهة الديمقراطية تمايزاً واضحاً في هذا الموضوع عن بقية اليسار الماركسي حينما طرحت تصورها حول شكل هذه الدولة، ودستورها، كما لم تعارضه الجبهة الشعبية "القيادة العامة" إذا كان خياراً استراتيجياً، وحظي بإجماع وطني، أما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني فبالرغم من ابدائها الموافقة في البداية، عادت وتحفظت عليه، وطرحت مشروع المجتمع الديمقراطي ليكون بديلاً له، دون أن تعطي تفسيرات حول الفارق بين المجتمع الديمقراطي، والدولة الديمقراطية .

§ شكلت التجربة الأردنية 1970-1971 تبايناً في تحليلات مواقف اليسار الماركسي للأزمة، ففي حين اعتبرت الجبهة الشعبية، والديمقراطية أن النظام الأردني هو المسؤول عن الأحداث في الأردن، ودعتا لحسم ازدواجية السلطة لصالح الثورة، اعتبرت الجبهة الشعبية "القيادة العامة" إن الثورة كانت جزءاً من الأزمة، معتبرة أن تجاوزات واستفزازات بعض المنظمات الفلسطينية لا سيما الجبهتين الشعبية، والديمقراطية، قد أعطت النظام مبرراً لتصفية الثورة، أما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني فبالرغم من تحميلها للنظام مسؤولية الأحداث ألا أن مشاركتها كانت غير فاعلة بسبب ضعف وجودها العسكري.

§ لم تكن التجربة اللبنانية 1972-1976 بأفضل حال على الثورة الفلسطينية من التجربة الأردنية لا سيما التنظيمات الماركسية، حيث بقي الخلاف سمة العلاقة بين تلك التنظيمات، حتى أن بعضها قد أقحم نفسه في تناقضات غير مبررة، فالجبهة الديمقراطية رفضت

الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام 1972 بحجة أن المشاركين فيها عملاء وخونة، في حين أيدت انتخابات عام 1976 دون تقديم أدلة مقنعة لتبرير هذا التغيير، ودفعت برموزها للمشاركة فيها ، ومن الأمور التي شكلت تبايناً في مواقف اليسار الماركسي البرنامج المرحلي عام 1974، علماً أن هذا البرنامج هو من طرح اليسار الماركسي -الجبهة الديمقراطية- وأيدته جميع فصائل منظمة التحرير، إلا أن الجبهة الشعبية، و"القيادة العامة"، والنضال الشعبي الفلسطيني، عادوا ورفضوا المشروع، وشكلوا فيما بينهم جبهة الرفض، كما وشكلت الحرب الأهلية في لبنان بين عامي 1975-1976 هي الأخرى تبايناً في مواقف اليسار، لاسيما من التدخل السوري، ففي حين اعتبر البعض أن سوريا كانت جزءاً من المشكلة، وأن دخول قواتها زاد الأمر تعقيدا، اعتبر البعض الآخر أن تأخر دخول القوات السورية قد أرهق المقاومة، وأخر من عملية احتواء الحرب، وسقوط المخيمات.

§ أخيرا: إذا كانت زيارة السادات للقدس عام 1977، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 قد أعادت اللحمة ولو مؤقتاً لليسار الماركسي الذي رفض بالإجماع تلك الزيارة والاتفاقيات، إلا أن قضايا أعادة فتح الحوار مع الأردن، ومشروع الوحدة الوطنية، أعادت الخلاف بين أقطاب اليسار، لتشكل الأعوام الممتدة من عام 1967، وحتى نهاية عام 1981، حالات من الاتفاق والاختلاف بين أقطاب اليسار الماركسي في تحليلهم لطبيعة القضية وطرق حلها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق المنشورة:

- ***الأوامر العسكرية الإسرائيلية***، إعداد صالح عبد الجواد، (دن)، (دم)، 1986.
- الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين: (***حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية***)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1971.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: (***حوارات مع الحكيم***)، (دن)، (دم)، (دت).

:(***خطابات ومقالات جورج حبش 1977-1979***)،(دن)،(دم)، (دت).

:(***محطات أسياسية في مسيرة تطور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين***)،(دن)، (دم)، (دت).

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة":(***التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول***)، (دن)،(دم)، كانون أول 1968،
- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:(***كراس ثماني سنوات من الكفاح الشعبي المسلح***)، لجنة الإعلام المركزي، (دم)، 1976.

:(***كراس ميثاق 1969***)، (دن)، (دم)، (دت).

:(***كراس نشأة وتطور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني***

1967 – 1971)، (دن)، (دم)، (دت).

- جيش الدفاع الإسرائيلي: (***مناشير، أوامر، تعيينات صادرة عن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية***)، (دن)، إسرائيل، 1972.
- ***الوثائق الأردنية لعام 1968***، وزارة الإعلام، عمان، (دت).
- ***الوثائق الأردنية لعام 1969***، وزارة الإعلام، عمان، (دت).

- ***الوثائق الأردنية لعام 1970***، وزارة الإعلام، عمان، (دت).
- ***الوثائق الأردنية لعام 1972***، الجامعة الأمريكية، (دت).
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (دت).
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1970.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1981.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980***،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982.

رابعا: مذكرات شخصية:

§ أبو غربية، بهجت: ***مذكرات بهجت أبو غربية***، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت، 2004 .

§ البديري، خليل: ***ستة وستون عاما مع الحركة الوطنية الفلسطينية وفيها***، منشورات صلاح الدين، القدس، 1982 .

§ خلف، صلاح: ***فلسطيني بلا هوية***، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، (دم)، (دت).

§ رياض، محمود: ***مذكرات محمود رياض 1948-1978***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987 .

§ زيادين، يعقوب: ***البدايات***، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

§ سويد: محمود: ***التجربة النضالية الفلسطينية*** (حوار مع جورج حبش)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.

§ شربل، غسان: ***أسرار الصندوق الأسود***، (حوار مع جورج حبش)، رياض الريس للكتب والنشر،بيروت، 2008.

§ مطر، فؤاد: ***حكيم الثورة***، هاي لايت، لندن ،1984 .

§ نداف، عماد: ***نايف حواتمه يتحدث***، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1977.

§ ياسين، عبد القادر: ***عمرٌ في المنفى***، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2009.

خامسا: المراجع العربية:

§ أبو فخر، صقر: ***الحركة الوطنية الفلسطينية***، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

§ باروت، محمد جمال: ***حركة القوميين العرب*** (النشأة- التطور-المصائر)، المركز العربي للدراسات

الإستراتيجية، دمشق، 1997 .

§ البديري، موسى: ***تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين 1919-1948***، (دن)، القدس، 1979.

§ برغوثي، بشير: ***فؤاد نصار(الرجل والقضية)***، منشورات صلاح الدين، القدس، 1977.

§ بسيسو، معين: ***دفاتر فلسطينية***، صلاح الدين، القدس، 1980.

§ البشتاوي، عماد: ***الشيخ محمد علي الجعبري ودوره في الحياة العامة 1900- 1980***، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

§ بشير، سليمان: ***المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية 1918-1928، الشرق التعاونية***، القدس، 1977 .

§ التل، سهير: ***حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

§ توما، اميل: ***جذور القضية الفلسطينية، دار الكتاب***، القدس، 1981.

: ***ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية***، الأسوار، عكا، 1983.

: ***يوميات شعب***، منشورات عربسك، حيفا، 1974.

§ ثابت، أحمد: ***نايف حواتمه ومحطات الكفاح الفلسطيني بين الثورة والدولة***، مركز ابن رشد للتنمية وحقوق الإنسان، القاهرة، 2007.

§ حبش: جورج، ***أزمة الثورة الفلسطينية***، الفارابي، بيروت، 1985.

§ الحصري، ساطع: ***الإقليمية جذورها وبذورها***، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 1985.

: ***محاضرات في نشوء الفكرة القومي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 .

§ حمارنة، مصطفى: ***الأردن***، مركز ابن خلدون، القاهرة، (دت).

حواتمه، نايف وآخرون: ***البرنامج المرحلي 1973-1974***، شـــركة دار التقـــدم العربـــي، بيـــروت، 2002.

§ الحوت، بيان: ***القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948***، (دن)، بيروت، 1986.

§ الحوراني، فيصل: ***الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974***، وكالة أبوعرفة، القدس، 1980.

§ دراغمة، عزت: ***الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين***، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، القدس، 1992.

§ زعيتر، أكرم: ***القضية الفلسطينية***، دار المعارف، مصر، 1955 .

§ السفري، عيسى: ***فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية***، صلاح الدين، القدس، 1981 .

§ سمارة، سميح: ***العمل الشيوعي في فلسطين***، دار الفارابي، بيروت، 1979.

§ شلاش، سعد: ***حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 .

§ الشريف، ماهر: ***الأممية الشيوعية وفلسطين1919-1928***، دار الكتاب، (دم)، 1979 .

: ***الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919-1948***،(دن)، (دم)، (دت).

: ***الشيوعية وقضايا النضال الوطني الراهن***، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، 1988.

: ***البحث عن كيان***، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص،1995.

§ صالح، محمد محسن: ***فلسطين***، مركز الإعلام العربي، - الجيزة – مصر، 2003.

§ صايغ، يزيد: ***الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (ترجمة

باسل سرحان)، بيروت، 2003.

: ***التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة***، مركز الشؤون الفكرية والدراسات، بيروت،1994.

§ عبد الرحمن، أسعد: ***منظمة التحرير الفلسطينية***(جذورها-تأسيسها-مساراتها)، مركز الأبحاث، بيروت، 1978.

§ عبد الكريم، قيس وآخرون: ***الجبهة الديمقراطية (النشأة والمسار)***، الدار الوطنية الجديدة، دمشق،2001.

§ عبد الهادي، مهدي: ***المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974***، المكتبة العصرية، بيروت، (دت).

§ علوش، ناجي: ***فكر حركة المقاومة الفلسطينية 1948-1987(نظرة عامة)***، (دن)، (دم)، (دت).

: ***المقاومة العربية في فلسطين1917-1948***، دارالاسوار ،عكا، 1979.

§ فلنر، ماير وآخرون: ***دراسات في الصهيونية***، منشورات صلاح الدين، القدس، 1976.

§ فيصل دراج، محمد جمال باروت (تحرير)، ***الأحزاب والحركات اليسارية***: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، (دم)، (دت) .

§ القاضي، ليلى: ***المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (ماتسبن)***، مركز الأبحاث، بيروت،1971.

§ كاتز، صموئيل: ***إسرائيل في مواجهة جبريل***، (ترجمة تحسين الحلبي)، بيسان للتوزيع والنشر، بيروت،1997.

§ كبيسي، باسل: ***حركة القوميين العرب***، مطبعة الناصر، القدس، (دت).

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1964***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1967***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1967.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1968***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1969***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1972.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1970***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1971***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1972***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1973***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1975***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978.

§ ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1976***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.

§ كنفاني، غسان: ***ثورة 36-39 في فلسطين***، وكالة أبو عرفة للصحافة، القدس، (دت).

§ كوبان، هيلينا، المنظمة تحت المجهر، (ترجمة سليمان الفرزلي)، (دن)، لندن، 1984 .

§ كوهين، أمنون: ***الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967***، (تعريب خالد حسن)، مطبعة القادسية، القدس، 1988.

§ الكيالي، عبد الوهاب: ***تاريخ فلسطين الحديث***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

§ المركز القومي للدراسات والتوثيق، ***(خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)***،(ندوة فكرية سياسية)، غزة، 2008.

§ مصري، إبراهيم: ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية***، مكتبة اليازجي، غزة، 2008.

§ ياسين، عبد القادر: ***كفاح الشعب الفلسطيني عام1948***، مركز الأبحاث، (دم)، 1975.

سادسا: الرسائل الجامعية:

§ ذياب، حكم: ***جبهة النضال الشعبي الفلسطيني***، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، 2008.

سابعا: الدوريات:

- جريس، صبري: ***زيارة السادات***، شؤون فلسطينية، ع74-75، 1978.
- الحسن، بلال: ***الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني***، شؤون فلسطينية، ع115، 1981.

: ***المجلس الوطني الفلسطيني هزيمة المخاوف والشكوك***، شؤون فلسطينية، ع66، 1977.

- حمود، سعيد: ***انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية المحتلة***، شؤون فلسطينية، ع8، 1972.
- حواتمه، نايف: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، شؤون فلسطينية، ع5، 1971.

: ***حوار مع شؤون فلسطينية***، شؤون فلسطينية، ع30، 1974.

- حوراني، فيصل: ***قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد***، شؤون فلسطينية،ع84، 1978.
- الحوراني، هاني: ***أوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها***، شؤون فلسطينية ع5، 1971.
- خليل، موسى: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني 1919-1948***، ع39، 1974.
- سويد، محمود: ***مبادرة السادات***، شؤون فلسطينية، ع86، 1978.
- شاهين، حنا: ***الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان***، شؤون فلسطينية، ع78، 1978.
- الشريف، ماهر: ***الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق***، شؤون فلسطينية، ع61، 1976.

: ***مؤتمر العمال العرب الأول***، شؤون فلسطينية، ع50-51، 1975.

- الطالبي، عمار: ***الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها(1918-1939)***، شؤون فلسطينية، ع15، 1972.

- طوبي، توفيق: ***حوار مع نادي الجديد***، الجديد، ع5، 1978.
- عبد الرحمن، اسعد: ***تطورات وتفاعلات مع البيئة الرسمية العربية 1967- 1973***، شؤون فلسطينية، ع136-137، 1983.
- عبد القادر، رضوى: ***موقع القضية الفلسطينية في حركة القوميين العرب***، صامد، ع127، 2002.
- عزمي، محمود: ***حرب تشرين***، شؤون فلسطينية، ع84، 1978.
- عواد، عربي: ***حول الوحدة الوطنية الفلسطينية***، شؤون فلسطينية، ع94، 1979.
- النابلسي، تيسير: ***الانتخابات البلدية في الضفة الغربية***، شؤون فلسطينية،ع11،1972.
- ***مبادرة الأمير فهد***: شؤون فلسطينية، ع119، 1981.
- ندوة الضفة الغربية: ***احتلال، مقاومة، ونظرة إلى المستقبل***، شؤون فلسطينية، ع32، 1974.
- ***وثيقة الوحدة الفلسطينية***: شؤون فلسطينية، ع74-75، 1978.

ثامنا: المقابلات الشخصية:

- أبو ليلى، قيس: ***الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين***، 2010/7/26، رام الله .
- مجدلاني، أحمد: ***جبهة النضال الشعبي الفلسطيني***، 2010/7/27، رام الله.
- ملوح، عبد الرحيم: ***الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين***، 2010/7/26، رام الله .

تاسعا: الصحف:

- ***القدس***، (القدس)، ع854 ، 1971/8/26 .
- ***القدس***، (القدس)، ع832 ، 1971/8/1.
- ***القدس***، (القدس)، ع 2364 ، 1976/4/14 .
- ***الفجر***، (القدس)، ع694 ، 4/13/ 1976.

§ ***نضال الشعب***،(بيروت) ، ع65 ، 1976.

§ ***نضال الشعب***،(بيروت) ، ع69 ، 1976.

§ ***نضال الشعب***،(بيروت)، ع104 ، 1977.

§ ***نضال الشعب***،(بيروت)، ع123، 1978.

عاشرا: الموسوعات:

§ ***الموسوعة الفلسطينية القسم العام***، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984 ،(4).

§ ***الموسوعة الفلسطينية القسم الخاص***، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990، (6).

§ ***موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية***، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، 2008.

الحادي عشر: المراجع الأجنبية :

§ Frangi, Abdallah, ***The P.L.O and Palestine***, by Zed Books Ltd. Caldonian Road, London, 9Bu in 1983.

§ Laqueur, Walter. ***Communism and Nationalism in the Middle East***, Routledge and Kegan Paul, London, 1961.

§ Levi, sasson***: Local Government in the Administered Territories, in "Judea Samaria and Gaza: Views on the Present and Future",*** Danial Elazar(ed), Washington, American Enterprise Institute, 1982.

§ Merhave, Peretz. ***La gauche Israelienne***, Editions Anthropos Paris, 1973

§ Metzger, Jan. ***This Land is our Land, the west bank under Israeli Occupation***, Zadpress, London, 1983.

§ פלנר، מא'ר : ***50 שנה למפלגה הקומונ'סט'ת בארץ***، רק"ח، ת"א، 1970

الثاني عشر: المواقع الالكترونية:

§ الجبهة لشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، المؤتمر الثاني:www.palestinesons.com/htm.

§ نايف حواتمه، :www.aljazeera.net/NR/exeres/htm.

§ قناة الجزيرة، حوار مع أحمد جبريل، :www.aljazeera.net/NR/exeres/htm.

§ مشروع آلون، :www.al-qudsonline.com/htm.

Abstract

The period between 1967 Arab-Israeli war (an-Naksah) and 1982 Israeli invasion of Lebanon witnessed important events in the history of the Palestinian Cause (PC). During that period, the Palestinian political character was crystallized and well-developed. An integral part of that period was the Palestinian Marxist Left (PML); however, it has never been given due attention in the studies conducted about the Palestinian political thought. Hence, that was the rationale behind the researcher's choice of the topic under discussion.

The present study aims to shed light on the PML between 1967-1982, Including the subsequent Marxist Left-wing Palestinian organizations, namely the Palestinian Popular Struggle Front (PPSF) the Popular Front for the Liberation of Palestinian (PFLP) and the Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP).

Moreover, the study aims to familiarize the reader with the PML's stand on PLO military presence in Jordan, the expulsion of PLO guerrillas in July 1971, and the consequences of these events for the PC.

The study also deals with the Palestinian presence in Lebanon. It assesses the results and repercussions of 1973 October War for the PC. It also examines the PML's changeable stances on the PLO's 1974 Phased Plan, the Lebanese Civil War between1975–1976 and the 1976 West Bank municipal elections.

In addition, the study investigates some major events of another important stage in the history of the PC, from 1977 to the end of 1981. These events are Camp David Accords, the call for resumption of dialogue between PLO and Jordan, the issue of the Palestinian unity, PML's reunion to encounter the PC's challenges.